

Al-Iktissad Wal-Aamal
ARAB BUSINESS MAGAZINE
Issue 307 / Year 27 / July 2005
تموز / يوليو 2005 / السنة السابعة والعشرون / العدد 307



أردوغان ضيف شرف منتدى الاقتصاد العربي



عبدالله القويز: الفرص والتحديات أمام الصناعة المصرفية في الخليج

منتدى الاقتصاد العربي

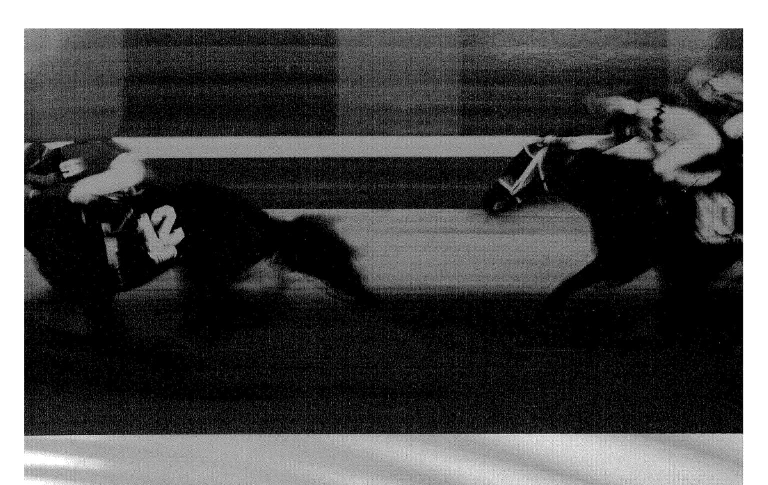
يكرّم الرئيس الحريري ويطلق جائزتي الحريري وفليحان

وزيرة الإتصالات العراقية: رخص جديدة للنقال ومحاربة الفساد



فورة مشاريع في مجال الطرق والسكة الحديد

"مدينة زرقاء" في سلطنة عُمان بـ 15 مليار دولار



رابحة "أفضل سيارة فخمة في أمريكا"
أوتو ويك، الولايات المتحدة الأمريكية

ASF® –
Aluminium Space Frame

The Audi A8 ASF® – الهيكل المصنوع من الألومنيوم هو الأخف وزناً في فئة السيارات الفخمة. إنه يشكل القاعدة الفضلى للقيادة الديناميكية والتحكم الثابت.

سيارة Audi A8L.
الريادة عبر التكنولوجيا.

الشركة العربية للصحافة والنشر والاعلام
ابيكو ش.م.ل.
يصدر عنها مجلة
الاقتصاد والأعمال

رئيس التحرير: رؤوف أبو زكي
المدير المسؤول: اميل خوري

The Arab Press for publishing and Info. Co.
APPICO S.A.L. Publishes
Al-Iktissad Wal-Aamal
Arab Business Magazine

Editor in Chief:
RAOUF ABOU ZAKI

HEAD OFFICE:
Lebanon: Beirut, Minkara Center
P.O.Box: 113/6194 Hamra-Beirut 1103 2100
Tel: 353577/8/9 - 780200
Fax: 00 961 1 354952
Email: iktissad@iktissad.com

SAUDI ARABIA:
P.O.Box: 5157 Riyadh 11422
Tel: 4778624 - Fax: 4784946
Email: aiwaksa@nesma.net.sa

U.A.E:
P.O.Box: 55034 Dubai
Tel : (971-4) 2941441
Fax: (971-4) 2941035
Email: aiwa@emirates.net.ae.

www.iktissad.com

سعر العدد

- لبنان 6000 ل.ل • سورية 150 ل.س • الاردن 4 دينارات
- السعودية 25 ريالا • الكويت 2 دينار • البحرين 2.5 دينار
- قطر 25 ريالا • الامارات 25 درهما • عمان 2.5 ريال
- اليمن 500 ريال • مصر 10 جنيهات • ليبيا 9 دنانير
- تونس 10 دنانير • المغرب 70 درهما

- FRANCE - GERMANY - GREECE - ITALY - SPAIN - SWITZERLAND 8 Euro
- CYPRUS 4 LC • U.K. 4 LS • CANADA $ 11
- AUSTRALIA $ 10 Aus • U.S.A. $ 8

الاشتراك السنوي:

الدول العربية 80 $
الدول الاوروبية 80 Euro
الدول الاميركية 100 $
الدوائر الحكومية والمؤسسات 150 $

ABC
1999 Audited Circulation

التوزيع: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات

هذا العدد



للمرة الثالثة، نجد أنفسنا وكمجلة عربية مسكونة بهموم وقضايا كافة الدول العربية، ملزمين، استناداً إلى معايير مهنية، بأن يتصدّر رئيس وزراء لبنان السابق الشهيد **رفيق حريري**، غلاف العدد. فهو لا يزال الغائب الأقوى حضوراً في غير مناسبة وفي غير حدث.

ولو أدرك أصحاب القلوب السوداء أن اغتيال **الحريري**، سيطلق تلك الموجة العارمة من التغيّرات، وأن الموت ليس نهاية ذلك النمط الفريد من الرجال والقادة، لأعادوا حساباتهم. وليتهم فعلوا... فنهجه ورؤيته مستمران بقوة "تيار" سياسي واقتصادي يقوده نجله الشيخ **سعد** بمؤازرة أفراد العائلة ورفاق الدرب. وذكراه باقية في العقول والقلوب.

ولذلك، فإن منتدى الاقتصاد العربي، تحوّل في جانب منه إلى وقفة وفاء للرجل الذي كان له فضل احتضانه. وهي طبعاً وقفة تأكيد على عمق القناعة بأهمية هذا المنتدى كمنبر للحوار والتفاعل بين العرب مسؤولين ورجال أعمال وخبراء على قاعدة المصالح المشتركة.

قد يكون من حقّنا الإشارة إلى أن النجاح الذي حققه منتدى الاقتصاد العربي في ظل الظروف التي يمرّ بها لبنان، يؤكد مرة أخرى مصداقية ومهنية **مجموعة الاقتصاد والأعمال**، ويضعها في صدارة المجموعات المتخصصة بصناعة المؤتمرات في المنطقة.

محتويات تموز / يوليو 2005

الاقتصاد والأعمال

العدد 307

اقتصاد وأعمال

مقال

استثمار

اقتصاد عربي

عرب وعالم

تأمين

شركات

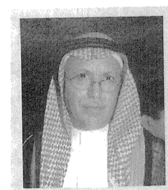
سياحة

مصرفية

اقتصاد جديد

سيارات

نقل جوي

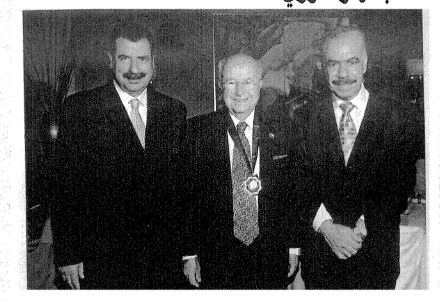

12


106


68


64

أرفع وسام فلسطيني لـ صباغ وخوري



من اليمين: د. رمزي خوري، سعيد توفيق خوري ود.يحيى يخلف، وزير الثقافة الفلسطيني

أثينا - "الاقتصاد والأعمال"

قلّد الرئيس الفلسطيني **محمود عباس**، كلاً من **سعيد خوري** و**حسيب الصباغ**، وسام "نجمة بيت لحم 2000" وهو أرفع وسام فلسطيني، تقديراً لدورهما في خدمة القضية الفلسطينية، على الصعيدين العربي والدولي.

وقدم الوسامين نيابة عن الرئيس الفلسطيني وزير الثقافة **يحيى يخلف** في احتفال عقد في مقر شركة اتحاد المقاولين C.C.C في أثينا، وسط حشد من الوزراء والسفراء والشخصيات الفلسطينية والعربية واليونانية، من أبرزهم ممثل رئيس الجمهورية اليونانية، وممثل رئيس الأساقفة. وتخلل الحفل اتصال هاتفي من الرئيس **محمود عباس** بالمكرمين وقدّم لهما التهاني.

وأكد الوزير **يخلف** في كلمة ألقاها بالمناسبة أن هذا الوسام يؤكد أن فلسطين وفيّة لأبنائها ومبدعيها في كافة المجالات، وهو اعتراف وتقدير لكل من **سعيد خوري** و**حسيب الصباغ** لتاريخهما الطويل في العطاء الوطني، وفي الإخلاص والتفاني خدمة للإنسان والقضية الفلسطينية. مشيراً إلى أن الرسالة التي حملها الرجلان هي رسالة الحب والسلام والعدالة والإنتماء للوطن.

أما **سعيد خوري** فألقى كلمة باسمه وباسم **حسيب الصباغ** أعرب فيها عن شكره للرئيس **محمود عباس**، ولمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، وعاهد أبناء شعبه على مواصلة الدرب إلى أن تتحقق أهداف الشعب الفلسطيني، وتقام الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقال: "نود **حسيب** وأنا، أن نؤكد على ما سبق أن شددنا عليه وهو أننا وأولادنا وجميع العاملين في مؤسستنا C.C.C ما زلنا على عهدنا في التزامنا تطوير الإنسان الفلسطيني والمساهمة في تنمية الاقتصاد الفلسطيني وصولاً إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وكذلك استمرار مساهمتنا في منطقتنا العربية وفي كافة المناطق الأخرى في العالم". وشكر اليونان التي قدمت لشركة اتحاد المقاولين نعم الضيافة لسنوات طويلة.



حسن سالم العماري

"التوفيق" تطرح صندوقاً للإستثمار بالأسهم الخليجية

أعلنت "شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة"، التابعة لمجموعة دله البركة، عن طرح "صندوق التوفيق للأسهم الخليجية"، وهو عبارة عن صندوق استثماري مفتوح للمشاركة تمّ تأسيسه كبرنامج استثمار جماعي في مملكة البحرين، تحت رقابة "مؤسسة نقد البحرين"، وتديره "شعاع كابيتال".

يبلغ رأس المال المستهدف للصندوق 100 مليون دولار، و يتيح الإستثمار بشكل رئيسي في الأسهم المدرجة وغير المدرجة والأوراق المالية ذات العلاقة بالأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي وفقاً للموجبات الشرعية، ويبلغ الحد الأدنى للاكتتاب 15 ألف دولار للأفراد و 100 ألف دولار للشركات.

واعتبر الرئيس التنفيذي لشركة "التوفيق"، **حسن سالم العماري**، أن الصندوق الجديد يعكس ثقة شركة التوفيق بمستقبل اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وسوف يسهم في تنويع تشكيلة الصناديق الاستثمارية التي طرحتها الشركة." وأشار **العماري** إلى أن المنطقة سجّلت في العام 2004 أعلى معدلات النمو خلال عقد، كما سجلت إيرادات الشركات نموا تجاوز 50 في المئة مقابل 40 في المئة خلال العام 2003.

البنك اللبناني الكندي

سقط سهواً إسم البنك اللبناني الكندي من لائحة البنوك اللبنانية المتعاقدة مع شركة خدمات بطاقات الائتمان (C.S.C) وذلك ضمن الملف الخاص بالشركة المنشور في العدد الخاص لـ "الاقتصاد والأعمال" الصادر بمناسبة انعقاد المنتدى الاقتصادي العربي (دورة الرئيس رفيق الحريري).
لذلك اقتضى التنويه.

مستقبل غامض للغرف العربية – الأجنبية المشتركة

مستقبل الغرف العربية–الأجنبية المشتركة وستراتيجيات عملها كان موضع مناقشة وبحث خلال الاجتماعات التي عقدها مجلس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في بيروت مؤخراً والتي كان قد سبقها عقد اجتماع موسّع في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في شهر نسيان/أبريل برئاسة الأمين العام للجامعة **عمرو موسى**.

فالجامعة تؤمن بدور الغرف المشتركة في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والبلدان المتواجدة فيها هذه الغرف وخدمة المصالح العربية في الخارج، ولكنها تنظر بحذر إلى إمكانية تفعيل دور هذه الغرف أو التمكّن من استمرارها في العمل، في ظلّ تضاؤل إيرادات العديد منها نتيجة تراجع رسوم التصديق التي تتقاضاها هذه الغرف، سواء بفعل التشريعات الجديدة أو بفعل انضمام عدد من البلدان إلى منظّمة التجارة العالمية وسواها من التكتلات الاقتصادية.

الإجتماعان ركّزا على وجوب تفعيل دور الغرف المشتركة بما يخدم الاقتصادات العربية. وفي تقرير عرض للمناقشة في الاجتماعين المذكورين تمّ التركيز على ستراتيجيات عمل الغرف المشتركة وتحديد المسؤوليات التي يجب عليها الاضطلاع بها في المرحلة المقبلة لتحافظ على دورها وبالتالي لتتمكّن من تفعيل هذا الدور.

يبدأ التقرير بعرض دور الغرف المشتركة فيشير إلى أنها: "أصبحت بفضل ما حقّقته من أعمال وإنجازات وما تراكم لديها من خبرات وما اكتسبت من سمعة ومكانة، محاوراً ومحوراً أساسياً في العلاقات العربية–الأجنبية ونقاط اتصال متقدّمة بين الدول العربية والدول الصديقة تسهم في تعزيز الدور الذي تؤديه السفارات العربية. وهذا ما يؤكد على أهمية دعمها والدفاع عنها وتذليل كافة الصعوبات والمشاكل التي تواجهها".

التكيف مع المتغيرات

ويقول التقرير أن الغرف المشتركة في ضوء المباحثات التي جرت معها وعدت بموافاة الأمانة العامة للاتحاد العام للغرف العربية في أقرب وقت ممكن بستراتيجيات عملها للسنوات من العام 2005 إلى 2008 من خلال نظرة جديدة لدورها في ظلّ المتغيرات الدولية. على أن يصار إلى صياغة ستراتيجية موحّدة لتحديد التوجّهات العامة لمستقبل هذه الغرف وإعادة رسم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في ضوء التطوّرات العالمية وأدوات وسُبل تحقيقها والمشاكل التي تعاني منها وكيفية التغلّب عليها بأفكار ومقترحات جديدة والآفاق المستقبلية الواسعة لعملها. وكذلك لوضع برامج عمل لفترة السنوات المذكورة تلبية للاحتياجات المستجدة للأعضاء، مع مراعاة توليد الدخل الإضافي لضمان استمراريتها، وتحقيق أقصى ما يمكن من نتائج بأقل ما يمكن من التكاليف وبأكثر ما يمكن من الاحتياط، وتمّ التأكيد في هذا الإطار على أهمية أعمال الغرف المشتركة والإنجازات التي حقّقتها في سبيل دعم التجارة والاستثمار المشترك.


عمرو موسى

وفي ما خصّ الغرف التجارية الثنائية، فقد تمّ التشديد على ضرورة الالتزام بالقرار السابق الذي اتّخذه مجلس الاتحاد العام للغرف العربية والذي ينصّ على أن الغرف التجارية العربية – الأجنبية المشتركة تحوز على كل الثقل العربي الجماعي وكل دور العمل العربي المشترك في خدمة أي قطر عربي. فهي تقوم بأي دور لغرفة عربية – أجنبية ثنائية أو غرفة إقليمية عربية – أجنبية مشتركة بكفاءة أعلى وأفضلية أكبر؛ وبالتالي فإنّ إنشاء الغرف الثنائية ومجالس الأعمال من شأنها أن تعمل على إضعاف العمل العربي المشترك وتفكيك الصلة بين البلاد الأجنبية المضيفة للغرف المشتركة والبلاد العربية.

التمويل الذاتي

وفي مجال التمويل الذاتي للغرف المشتركة فقد شدّد الأمين العام لجامعة الدول العربية **عمرو موسى** على أهمية دعم الغرف المشتركة بكافة الوسائل المتاحة والتأكيد على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للتمويل والتصديق وذلك نظراً لأهمية تلك الغرف كمؤسسات وأجهزة دائمة للعمل على تعزيز العلاقات بين الدول المضيفة لها والدول العربية؛ وأكّد بأنّ مسألة تمويل الغرف المشتركة مرتبطة بأداء تلك الغرف، فإذا ما كان الطموح هو النهوض بالغرف المشتركة لتقوم بأعمال وأنشطة إضافية وجديدة، فإنه لا بدّ من تأمين المداخيل الكافية لها.

وفي هذا السياق، تمّ التأكيد على ضرورة قيام الغرف التجارية العربية – الأجنبية المشتركة بتنمية مواردها المالية وتنويعها من أجل تقليل تعرّضها إلى احتمالات تدنّي أو انقطاع الإيراد الأساسي المتأتي مما تتقاضاه من رسوم التصديق والتوثيق وإصدار شهادات المنشأ، ما قد يهدّد وجودها.

كما تمّ التشديد على ضرورة قيام الغرف المشتركة بتطوير خدماتها والترويج لأهدافها وأنشطتها. فبالنسبة لموارد رسوم العضوية والإنتساب، يرى الاتحاد العام للغرف العربية ضرورة زيادتها من خلال العمل على زيادة الأعضاء الذين يسدّدون، إضافة الى ضرورة قيام الغرف العربية بدعوة الشركات الأجنبية العاملة في بلدانها إلى الإنتساب إلى الغرف التجارية العربية الأجنبية المشتركة. كما أكد الاتحاد على ضرورة قيام الغرف المشتركة بإيجاد خدمات جديدة مولدة للدخل، والاستفادة من الدعم المقدّم من الاتحاد الأوروبي وغيره. ■

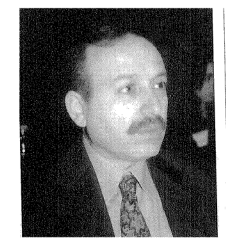

NOKIA
CONNECTING PEOPLE
هاتف Nokia 6680 مع اتصال
عبر الفيديو.
الآن، هناك وجهة نظر أخرى.
NOKIA
6680
شاهد المزيد مع ٢ كاميرا
اتصال عبر الفيديو مع ٢ كاميرا مدمجتين
كاميرا 1.3 megapixel مع فلاش وميزة "افتح وصوّر"
حل الطباعة Nokia XpressPrint يدعم الطباعة المباشرة PictBridge
استلام تلقائي لرسائل البريد الإلكتروني
اتصال عبر الفيديو
كاميرا 1.3 megapixel

قيادة إصدار ثانٍ للسندات السيادية اللبنانية

"لبنان والمهجر"
يرسّخ موقعه في الصيرفة الإسلامية







بيروت — الاقتصاد والأعمال

نجحت مجموعة بنك لبنان والمهجر مرة أخرى في قيادة إصدار سندات سيادية (يورو بوند) لصالح الحكومة اللبنانية بقيمة 500 مليون دولار أميركي. وقد تولّت المجموعة إدارة وتسويق الإصدار بالتعاون مع بنك كريديت سويس فيرست بوسطن Credit Suisse First Boston وبعد منافسة مع 5 عروض من مصارف أخرى.

وقد حقّقت مجموعة بنك لبنان والمهجر نجاحاً في هذه الخطوة، وهي الثانية لها خلال أقل من 7 أشهر، وبذلت ورسّخت موقعها في مجال الصيرفة الاستثمارية.

وتوزّع الإصدار مناصفة على شريحتين: الأولى تستحقّ في العام 2008 (3 سنوات) وبفائدة 73/8 وبعائد قدره 7,5 في المئة، والثانية تستحقّ في العام 2013 (8 سنوات) بفائدة 85/8 وبعائد قدره 8,75 في المئة.

وتمكّنت مجموعة بنك لبنان والمهجر من تحقيق هذا الإصدار في فترة قصيرة وفي ظلّ ظروف لبنانية غير ملائمة كلياً، نتيجة غموض المعطيات السياسية إبان فترة الانتخابات النيابية (أقفل الإصدار في 20 حزيران/يونيو) وقبيل اكتمال مكوّنات المرحلة السياسية الجديدة من خلال مجلس نيابي وحكومة عتيدة.

وقال مدير عام بنك لبنان والمهجر للأعمال د. **فادي عسيران** إن هذا الإصدار الجديد للسندات السيادية استقطب مستثمرين أجانب مشيراً إلى "أن نحو 40 في المئة من قيمة سندات شريحة الـ 8 سنوات تمثّل اكتتابات أجنبية". وأشار إلى أن البنك الذي كان له إسهام مهم في عملية قيادة الإصدار بوصفه مصرفاً استثمارياً، اعتمد لأول مرة أسلوب التسويق في الخارج وانطلاقاً من لندن.

ولاحظ **عسيران** أن أسعار الإصدار كانت جيدة في ظلّ الظروف الراهنة، مشيراً إلى أن هذا الإصدار كان له أثر في تنشيط حركة السندات في السوق الثانوية حيث أعقب ذلك تداول سريع بفضل توافر محفظة متنوّعة من حيث الآجال، يتمّ التداول فيها بين سوقي لندن وبيروت.

ويشار إلى أن هذا الإصدار مخصّص لتسديد استحقاقات خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو.

وسبق لـ "لبنان والمهجر" أن تولّى أواخر العام الماضي عملية إصدار سندات سيادية للحكومة اللبنانية بلغت قيمتها ملياراً و 375 مليون دولار بالتعاون مع مصرفي "كريديت سويس فيرست بوسطن" و"دويتشه بنك Deutsche Bank".

ومما لا شك فيه أن نجاح "لبنان والمهجر" في إنجاز الإصدار الثاني للسندات السيادية اللبنانية قد رسّخ موقعه في مجال الصيرفة الاستثمارية الأمر الذي يكسب ميزة إضافية تضاف إلى مزاياه الأخرى. ويعزّى هذا النجاح إلى خبرة سابقة للبنك اكتسبها من خلال إصداره أسهم GDR، وإلى مكانة مالية متميّزة، وإلى تواجد مصرفي متنوّع في أسواق الخليج (الإمارات وسلطنة عُمان) وعربي (الأردن، لبنان وسورية) وأوروبي (فرنسا وسويسرا). ■

أبو النصر بدلاً من الشايف مديراً عاماً لـ البنك الأهلي السعودي



عبد الهادي الشايف

شهد البنك الأهلي التجاري السعودي مؤخراً تغييراً في قيادته، حيث تمّ تعيين **عبد الكريم أبو النصر** مديراً عاماً للبنك خلفاً لـ **عبد الهادي الشايف** الذي قدّم استقالته من المهام التي يتولاها منذ 6 سنوات.

ويأتي هذا التغيير طبيعياً ويؤمّن الاستمرارية والتجديد في آن، الأمر الذي يشير إلى أن هذا التبديل يتدرّج ضمن ستراتيجية تحمل في ثناياها ملامح التطوير والتوسّع.

فالمدير العام الجديد **عبد الكريم أبو النصر** كان يشغل، قبل تعيينه، منصب نائب المدير العام، وهو كان تقلّب في مسؤوليات عدة، وبالتالي فإنه على معرفة تامة بأوضاع البنك من مختلف جوانبها.

أما المدير العام السابق **عبد الهادي الشايف** فإن استقالته لا تعني تركه البنك، بل إنه مستمر فيه عضواً في مجلس الإدارة، وعضواً في اللجنة التنفيذية وربما في لجان أخرى، مع الإشارة إلى أنه انضمّ إلى البنك منذ العام 1990.

ويبدو أن خطوة **عبد الهادي الشايف** تهدف إلى الانتقال من المهام اليومية لإدارة البنك إلى المهام الستراتيجية التي ربما تكون على "أجندة" البنك للمرحلة المقبلة. ومثل هذه المهام هي في الواقع امتداد للدور الذي لعبه **الشايف** في الفترة الماضية بوصفه كان المشرف على عملية إعادة الهيكلة والتطوير التي حققها البنك.

وقال **الشايف**: "أودّ التأكيد أن استقالتي نابعة من إيمان كليّ بالتغيير والتجديد في المؤسسات، وقد أعطيت البنك كل إمكاناتي وخبراتي منذ العام 1990، وبالأخص منذ تكليفي بمهام الإدارة العامة قبل 6 سنوات. ونحن نفخر بأن الكادر الوطني للبنك تحوّل إلى فريق إداري متكامل ومؤهّل ويتمتّع بخبرات ومواصفات مهنية عالية، تمنحه القدرة على إدارة وإحداث نقلات نوعية على مسار النمو المتميّز والمستدام".

وحول توقيت الاستقالة يقول **الشايف**: "نحن أمام تنفيذ خطة خمسية جديدة تتضمّن مهاماً وأهدافاً ستراتيجية، وقد اخترت ضمن قناعتي بأن يتولّى الجيل الجديد من القيادات المصرفية في البنك إدارة وتنفيذ الخطة، وهذا الأمر يتطلّب تواصلاً من البداية وحتى تحقيق الأهداف مما كان سيلزمني بالبقاء في منصبي خمس سنوات إضافية".

وعن فحوى الخطة الخمسية الجديدة يقول **الشايف**: "تنسجم التوجّهات الستراتيجية للخطة الجديدة مع التطوّر المطرد الذي يصيب الصناعة المصرفية والمالية حول العالم وفي السعودية والمنطقة، وهي تركّز على العناوين التالية:

التوسّع في أعمال الصيرفة الإسلامية، التوسّع في مجال إدارة وتمويل المشاريع، التوسّع بإدارة الاستثمارات والرساميل والمحافظ والصناديق المالية والاستثمارية والتركيز على تعميق مفاهيم الإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر بما يعني ذلك، من إدارة التعامل المبكر مع متطلّبات "بازل 2".

كما تركز على ولوج أنشطة مصرفية وشبه مصرفية جديدة ومنها قطاعات التأمين والتأجير التمويلي وتمويل الإسكان وسواها، إضافة إلى تنمية الموارد البشرية الوطنية وتطويرها عبر التدريب والمتابعة.

يُشار إلى أن الأهلي التجاري السعودي هو أكبر بنك عربي ومؤهل للتوسّع ليس داخل المملكة وحسب، بل خارجها أيضاً.

"ساما": الحصة الأكبر في بنك الخليج الدولي



د. محمد الجاسر

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي عن اتفاق تمّ التوصل إليه مع بنك "جي بي مورغان تشيس"، يقضي بشراء حصة الأخير، البالغة 5,3 في المئة، من أسهم بنك الخليج الدولي.

وبإنجاز هذه الصفقة، تصبح مؤسسة النقد العربي السعودي مالكة لـ 27,5 في المئة من بنك الخليج الدولي. وأعرب نائب محافظ المؤسسة **د. محمد الجاسر** عن سروره لتملك "ساما" حصة إضافية في بنك الخليج الدولي، الذي يعتبر، كما قال، "من أبرز البنوك الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي". وأوضح أن بنك الخليج الدولي لديه حالياً فروع في المملكة العربية السعودية، ولذلك أقدم بنك "جي بي مورجان تشيس" على بيع حصته فيه بعد حصوله على ترخيص بمزاولة أعماله في المملكة واعتزامه فتح فرع فيها.

وأكّد المدير التنفيذي في "جي بي مورغان تشيس" **غابي عبد النور** أن هذه الصفقة من شأنها أن تزيل أي تضارب في المصالح بين أعمال البنك في المملكة، بعد حصوله على ترخيص بافتتاح فرع خاص له فيها، وأعمال بنك الخليج الدولي.

من جهته أوضح الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي **د. خالد الفايز** أن البنك بدأ تقديم الخدمات المصرفية الاستثمارية لعملائه منذ بدء أعماله في العام 1976، وافتتح فرعه الأول في الرياض العام 2000، وفرعاً آخر في جدّه العام 2004، وأكد أن علاقة البنك القوية مع "جي بي مورغان تشيس" ستستمر في المستقبل.

إدراج مصرف السلام - السودان في بورصة الخرطوم

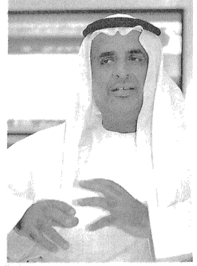
أعلنت إدارة مصرف السلام – السودان الذي يعمل في مجال الصيرفة الإسلامية والذي افتتح مقره مؤخراً في السودان، عن إدراجها أسهم المصرف في سوق الخرطوم للأوراق المالية بدءاً من تاريخ 20 حزيران / يونيو الماضي.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب **حسين محمد الميزة** أن مجلس إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية وافق على إدراج أسهم المصرف في السوق الثانوية، بدءاً من 20 حزيران / يونيو 2005، وبرأس مال 100 مليون دولار (بواقع 100 مليون سهم وبقيمة اسمية دولار واحد للسهم الواحد).

وتتوقّع مصادر مصرفية أن يجعل هذا الإدراج من مصرف السلام أكبر مصرف إسلامي في سوق الخرطوم، ويتوقع المصرف أن يقوم بتطوير وتمويل العديد من المشاريع الاقتصادية في السودان تتنوّع بين العقار والزراعة والصناعة، ويسعى المصرف للمساهمة في تمويل أهم المشاريع العقارية الجديدة في العاصمة السودانية.

وأضاف **الميزة**: "إنّ هذا الإدراج سيعزز موقع المصرف كشركة مساهمة تعمل في السوق السودانية، وسيتيح أوسع مشاركة من قبل الراغبين في امتلاك السهم والاستفادة من النجاحات التي يتوقع المصرف تحقيقها كأهم مصرف إسلامي على الساحة السودانية، كما سيكون بإمكان مقتني السهم الاستفادة من ارتفاع قيمة السهم بعد الإدراج، حيث من المتوقع أن يكون تأثيره في سوق الخرطوم كبيراً نظراً لحجم المصرف، وهذا ما يجعل المصرف فرصة استثمارية مهمة في سوق يتوقع لها أن تحقق مزيداً من النمو في الفترة القليلة المقبلة".

وأوضح **الميزة** أن هذا الإدراج الذي خططت له إدارة المصرف يأتي استكمالاً لخطوة تأسيس المصرف التي أنجزت مع أواخر العام الماضي، وتكريساً لمصرف السلام كشركة إسلامية واسعة النشاط في السوق السودانية.



حسين محمد الميزة

وأكد **الميزة** أن السوق السودانية الواعدة تسمح بإقامة المزيد من المشاريع الاستثمارية والتمويلية التي ينوي المصرف الدخول فيها طرفاً استثمارياً وممولاً، وسوف تسمح الخبرة الواسعة التي يملكها المصرف من خلال تعاونه مع شركات ذات خبرة في أكثر من مجال بنقل خبراته إلى أكثر الأنشطة الاقتصادية نمواً هناك.

هذا ويعتزم المصرف، بعد إنهاء إجراءات التداول في سوق الخرطوم، إدراج أسهم المصرف في دول أخرى، وستكون الإمارات أولى هذه الأسواق.

وكان المصرف أتمّ بنجاح إنشاء مصرف السلام – السودان ودشن مقره وسط العاصمة السودانية في الرابع والعشرين من شهر نيسان / أبريل الماضي بحضور الرئيس السوداني **عمر البشير** وبمشاركة وترحيب واسعين من قبل الوسط المالي السوداني والمستثمرين السودانيين.

السعي لإدراج المصرف في دول أخرى

ويطمح المصرف إلى لعب دور ريادي في سوق الصيرفة الإسلامية من خلال منتجات وحلول مصرفية فريدة، صممت من قبل خبراء متخصصين في هذه الصناعة التي بدأت تحتل مركز الصدارة بين الأعمال المصرفية على مستوى المنطقة.

كما سيعمل على تحقيق شراكات ستراتيجية مع رجال الأعمال والشركات، والمساهمة في عملية التنمية الجارية بعد دخول مرحلة جديدة من البناء والتطلع إلى المستقبل. وقد تمّ تجهيز المصرف بكافة الإمكانات اللازمة لهذه الانطلاقة المهمة التي جاءت ثمرة جهد كبير من الدراسة والتحضير لتقديم أفضل المنتجات المصرفية الإسلامية، خصوصاً وأن التوقعات تشير إلى أن السوق السودانية تدخل مرحلة بناء واسعة تشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية.

جدير بالذكر أن مصرف السلام الذي يبلغ رأس ماله المصرح 100 مليون دولار مدفوعة بالكامل، قد جرى الاكتتاب على إصداره بنجاح كبير أواخر العام الماضي، وأكمل المصرف منذ ذلك التاريخ استعداداته لتوفير انطلاقة كبيرة؛ ويمتلك المصرف كل الوسائل القانونية والخبرة والكوادر اللازمة لتقديم خدمات مصرفية إسلامية على أكمل وجه.

كما يمكن للمصرف اليوم القيام بأعمال المرابحة والاستصناع والإجارة وأعمال المضاربة وقبول الوكالات وشراء الأراضي والعقارات والأصول بقصد بيعها أو تأجيرها للغير، وإنشاء أنظمة تعاونية تتفق وأحكام الشريعة الإسلامية وإنشاء أو المساهمة في إنشاء الهيئات وشركات التأمين التبادلي لصالح المصرف أو لصالح الغير. ■

الدورة الثانية
لملتقى الأردن الاقتصادي



تستضيف عمان يومي 27 و 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 الدورة الثانية لـ "ملتقى الأردن الاقتصادي" الذي ينعقد برعاية العاهل الأردني **الملك عبدالله الثاني**.

ويهدف الملتقى إلى استعراض تطوّرات الاقتصاد الأردني الذي يشهد نمواً مطرداً بعد نجاح تجربة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز دور القطاع الخاص وفتح مجالات واسعة أمامه.

يتناول الملتقى الذي يحضره عدد كبير من الوزراء والمسؤولين العرب وقادة الهيئات المالية والمؤسسات العربية عدداً من المحاور أهمها:

الاقتصاد الأردني في واقعه وآفاقه، برامج الإصلاحات الاقتصادية، سياسات الخصخصة، القطاع المالي ورؤوس الأموال، مناخ وفرص الاستثمار في مختلف القطاعات، دور الأردن في قطاع التجارة وإعادة بناء العراق، الأردن: مركز إقليمي للأعمال والتجارة.

تنظّم الملتقى **مجموعة الاقتصاد والأعمال** بالتعاون مع الحكومة الأردنية.

شراكة بين
مجموعة الخرافي ووزارة النقل المصرية

أعلنت مجموعة الخرافي عن توقيع اتفاقية مع وزارة النقل المصرية لتأسيس شركة مشتركة برأس مال 862 مليون دولار تعمل في مجال الطرق والموانئ والسكك الحديد، وستبلغ حصة المجموعة في الشركة الجديدة 76 في المئة، و24 في المئة للشركات التابعة لقطاع النقل الحكومي.

وقال رئيس المجموعة **ناصر الخرافي** إن هدف الشركة إقامة شبكة طرق سريعة وسكك حديد وإنشاء وتطوير الموانئ المصرية، إضافة إلى إقامة مشروعات النقل المتعدد الوسائط للربط بين المدن والعاصمة المصرية من جهة وبين مصر والبلاد العربية من جهة أخرى.



من ناحيته، قال وزير النقل المصري **عصام شرف** إن الوحدات الاقتصادية في الوزارة ستقوم بتنفيذ المشاريع وأول مشروع سيتمّ تنفيذه بموجب الاتفاق هو خط سكك حديد يربط بين محافظة أسوان في الجنوب ومدينة مرسى علم على البحر الأحمر بهدف تسهيل وصول السيّاح، أما المشروع الثاني فهو خط لنقل السيّاح من ميناء الإسكندرية إلى منطقة أهرام الجيزة.

إدراج جديد لصكوك إجارة
في بورصة البحرين

وقّعت كل من سوق البحرين للأوراق المالية والشركة التجارية العقارية للصكوك على اتفاقية لإدراج صكوك إجارة صادرة عن الشركة بقيمة 100 مليون دولار. ووقّع الاتفاقية عن السوق **فؤاد راشد** مدير السوق، وعن مركز إدارة السيولة **خالد بوجيري**، نائب رئيس مجلس إدارة الشركة التجارية العقارية للصكوك.

وتبلغ مدة الصكوك خمس سنوات حيث سيتمكّن خلالها حملة شهادات الصكوك من الحصول على عوائد يتمّ احتسابها بنسبة 1,25 في المئة فوق سعر الليبور مرتين سنوياً، وتمّ تقييم هذا الإصدار بدرجة -A من قبل شركة كابيتال انتلجنس.

وقال **خالد بوجيري** إن السمعة التي تتمتع بها البحرين كمركز مالي إسلامي رائد في المنطقة والدعم والمساندة اللذين حظيت بهما الشركة من قبل المسؤولين في مؤسسة نقد البحرين وسوق البحرين للأوراق المالية، ساهما بشكل كبير في اختيار البحرين لإدراج هذه الصكوك.

من جهته أمل **فؤاد راشد** أن يتزايد اهتمام المؤسسات والشركات بإصدار الصكوك كواحدة من أدوات التمويل التي يمكن من خلالها الاستفادة من السيولة المتوفّرة لإيجاد وتطوير أدوات مالية استثمارية إسلامية تساهم في دعم وتطوير سوق مالية إسلامية في المنطقة.

وبإدراج هذا الإصدار، يصل عدد إصدارات السندات والصكوك المدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية إلى 20 إصداراً تبلغ قيمتها نحو 2,8 مليار دولار أميركي.

"سيراميك رأس الخيمة" تفتتح مصنعها التاسع

أعلنت شركة سيراميك رأس الخيمة عن بدء العمل في مصنعها التاسع في الإمارة والبالغة تكلفته نحو 180 مليون درهم. ويتكون المصنع الجديد من 3 خطوط لإنتاج السيراميك الغرانيتي، ويُعدُّ الأكثر تطوراً في العالم من حيث التكنولوجيا المستخدمة.

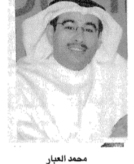
وتمّ تصميم الآلات المستخدمة في المصنع من قِبل فريق العمل المختص في الشركة بقيادة الرئيس التنفيذي **د. خاطر مسعد**، الذي أشار إلى أن الآلات تعتمد على استخدام تكنولوجيا خاصة تعتبر الأكثر تطوراً في مجال صناعة السيراميك حتى الآن. لافتاً إلى أن ملكية براءة اختراع هذه الآلات تعود إلى "سيراميك رأس الخيمة" التي تعمل جاهدة لتنفيذ رؤية ولي عهد ونائب حاكم رأس الخيمة، الشيخ **سعود بن صقر القاسمي** الذي يقود الإمارة والقطاع الصناعي خصوصاً إلى النمو والازدهار على مستوى المنطقة والعالم.

الشيخ سعود بن صقر القاسمي يقص شريط الافتتاح

وصرّح **د. مسعد** أن الطاقة الإنتاجية للمصنع الجديد تبلغ أكثر من 35 ألف متر مربّع يومياً من السيراميك الغرانيتي عالي الجودة ذات التصاميم والأحجام والأشكال المختلفة. مشيراً إلى أنه مع إفتتاح المصنع التاسع وصلت الطاقة الإنتاجية لمصانع الشركة إلى أكثر من 200 ألف متر مربّع يومياً، لترتفع إلى 300 ألف متر مربّع يومياً مع اكتمال التوسّعات الداخلية والخارجية قبل نهاية العام. بالإضافة إلى إنتاج أكثر من 3,3 قطع أدوات صحية سنوياً لتكمل مروحة المنتجات.

مسعد الذي أكّد أن حجم استثمارات شركة سيراميك رأس الخيمة في مصانعها التسعة في الإمارة وفي مصانعها الخارجية القائمة في كلٍّ من الصين وبنغلادش والسودان وتلك قيد الإنجاز في إيران والهند، قد وصل حتى الآن إلى أكثر من 1,5 مليار درهم، أعلن عن البدء بإنشاء المصنع العاشر في الإمارة بكلفة 180 مليون درهم أيضاً، والذي يعمل وفق نفس التقنيات العصرية الحديثة المستخدمة في المصنع التاسع لكنه يفوقه من حيث الطاقة الإنتاجية، إذ سيبلغ إنتاجه اليومي أكثر من 45 ألف متر مربّع ابتداءً من شهر تشرين الأول/أكتوبر المقبل. موضحاً أنه رغم هذه التوسعات الكبيرة، فإن الشركة في سباق مع نمو الطلب على منتجاتها في أكثر من 128 سوقاً عالمية حول قارات العالم الست.

"إعمار" تسعى لصفقة عقارية في مصر بـ 200 مليون جنيه



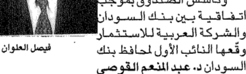
محمد العبار

في إطار خطة لتعزيز تواجدها في السوق المصرية، تسعى شركة إعمار الإماراتية لشراء 10 آلاف متر مربع على كورنيش النيل في القاهرة، من الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما، عبر شركة إيجوث؛ وتبلغ قيمة الصفقة نحو 200 مليون جنيه.

وتتوسط الأرض مبان مهمة منها مركز التجارة العالمي وفندق كونراد ومقر البنك الأهلي المصري، ومن المنتظر إنشاء فندق أو مشروع استثماري عقاري عليها. وذكرت مصادر قريبة من وزارة الاستثمار المصرية، المشرفة على محفظة أصول قطاع الأعمال العام، أن "إعمار" أبدت رغبتها في شراء الأرض، الأمر الذي دعا الشركة القابضة لنشر إعلان تدعو فيه المستثمرين الراغبين في الشراء إلى التقدّم بعروضهم.

وكانت "إعمار" حصلت في وقت سابق على 4 ملايين متر مربع في منطقة المقطم بمبلغ 360 مليون جنيه لإقامة مدينة سكنية ترفيهية متكاملة خلال السنوات الخمس المقبلة. ومن المقرّر أن يصل إجمالي استثمارات هذا المشروع إلى ملياري دولار حيث بدأت الدراسات التخطيطية للمشروع بالفعل.

بنك السودان والشركة العربية للاستثمار



فيصل العلوان

تمّ في السودان إنشاء صندوق لتمويل استيراد وسائط النقل البري برأس مال 100 مليون دولار، وبدأ نشاطه اعتباراً من أول تموز/ يوليو الحالي.

وتأسّس الصندوق بموجب اتفاقية بين بنك السودان والشركة العربية للاستثمار وقّعها النائب الأول لمحافظ بنك السودان **د. عبد المنعم القوصي** ومدير عام الوحدة المصرفية – البحرين التابعة للشركة العربية المصرفية **فيصل العلوان**.

وتتولى الشركة إدارة هذا الصندوق عبر وحدتها المصرفية من خلال تعزيز وتمويل الاعتمادات المستندية المفتوحة من البنوك التجارية السودانية، بهدف تمويل استيراد وسائط النقل كالشاحنات ومستلزماتها لسدّ النقص القائم في قطاع النقل السوداني.

د. عبدالله الدردري
نائباً لرئيس الوزراء في سورية


د. عبدالله الدردري

في خطوة تعكس توجّه القيادة السورية نحو انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والمباشرة في تطبيق سلسلة إصلاحات اقتصادية، عيّن الرئيس السوري **بشار الأسد** رئيس هيئة تخطيط الدولة **د. عبد الله الدردري** نائباً لرئيس الوزراء، وأدى نائب رئيس الوزراء الجديد اليمين القانونية في قصر الروضة، وتم تكليف **الدردري** بإنجاز الخطة الخمسية العاشرة ووضع خطة للإصلاح الاقتصادي والإداري للانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. وكان **الدردري** شغل منصب مدير الهيئة السورية للتخطيط منذ كانون الأول/ ديسمبر 2003، ويحمل شهادة في العلاقات الدولية والاقتصاد من بريطانيا وفرنسا وعمل لسنوات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

اليمن ينضم لمشروع
فالكون للكابل البحري

أعلنت المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية في اليمن عن توقيع اتفاقية مع شركة فلاغ تليكوم لربط البلاد بالكابل البحري "فالكون العالم" بكلفة نحو 36 مليون دولار، في حضور رئيس شركة فلاغ تليكوم في الشرق الأوسط وأفريقيا **وليد ارشيد**.

وقال مدير عام المؤسسة **كمال الجبري** إن المشروع سيوفر خدمات الاتصالات والإنترنت مباشرة للمرة الأولى بنظام حماية فنية كاملة بما يعزز دور الشبكة الوطنية وقدراتها الفنية، كما سيساهم في زيادة الطلب على خدمات الموجات العريضة وتطبيقات التجارة الالكترونية، وسيوفر على الخزينة المبالغ التي كانت تنفق في إيجار القنوات الفضائية.

ومن المقرر أن ينتهي العمل في المشروع الذي ستقوم بتشغيله الشركة اليمنية للاتصالات الدولية "تليمين" في أيلول/سبتمبر 2006.

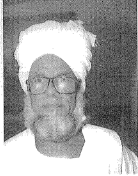
خفض الفائدة الدائنة
على الليرة اللبنانية


د. مكرم صادر
أمين عام جمعية المصارف

تعكف جمعية مصارف لبنان على التشاور في ما بينها سعياً إلى إجراء خفض تدريجي للفوائد الدائنة على الودائع بالليرة، وصولاً وبعد فترة قصيرة إلى سقف لا يتجاوز 8 في المئة لمدة سنة.

وكانت الجمعية عقدت اجتماعين خلال النصف الثاني من حزيران الماضي وكلفت أمينها العام متابعة تنفيذ هذه التوصية. وجاء هذا التحرك على خلفية أجواء الاستقرار وتجنباً لخسائر قد تفوق الـ 100 مليار ليرة حتى نهاية العام في حال استمرار الهوامش السلبية.

اتحاد الغرف السودانية
والترويج للاستثمار


محمد الأمين ابراهيم العطايا

بعد إبرام اتفاقية السلام في السودان، يسعى الاقتصاد السوداني لاستعادة عافيته والخروج من أزماته السابقة. وتشكل إعادة بناء البنى التحتية أولوية ونقطة انطلاق في إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

هذا ما أكّده عضو اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة السودانية **محمد الأمين إبراهيم العطايا** لـ "الاقتصاد والأعمال"، حيث اعتبر أن تعريف المستثمرين على فرص الاستثمار في السودان يأتي في أولويات المهام التي يعمل اتحاد الغرف السودانية على تنفيذها حالياً، وهو سينظّم ندوة لهذه الغاية لترويج هذه الفرص في الدول العربية ولشرح القوانين الاستثمارية المعمول بها والتي تعتبر، كما قال، قوانين متطورة، إذ تسمح لرؤوس الأموال الأجنبية بحق التملك بنسبة 100 في المئة.

ويشكّل قطاع النفط الدعامة الأساسية للاقتصاد السوداني، حيث تجري مشاريع التنقيب بوتيرة متسارعة في مناطق الشمال والجنوب. ويبلغ حجم إنتاج السودان حالياً بين 300 و400 ألف برميل يومياً وينتظر أن يبلغ في نهاية العام 500 ألف برميل.

ويشير **العطايا** إلى أن إعادة بناء البنى التحتية في السودان يترافق مع إعادة النهوض بقطاعات رئيسية أخرى في مقدمها قطاع توليد الطاقة، حيث يتم حالياً تطوير سد مروي بهدف زيادة كمية الإنتاج، كما يحظى قطاع مصانع الإسمنت باهتمام ملحوظ لمواكبة احتياجات إعادة الإعمار، فالاستهلاك السنوي من الإسمنت يبلغ حالياً نحو مليون و200 ألف طن ومن المتوقع، وفق **العطايا**، أن يرتفع إلى نحو مليوني طن مع نهاية العام.

ومن القطاعات الجاذبة للاستثمارات أيضاً صناعة السكر التي تشكل مورداً أساسياً للاقتصاد السوداني، كما يقول **العطايا**، مشيراً إلى مصنعين قيد الإنشاء حالياً سينضمان إلى 4 مصانع أخرى عاملة.

إضافة إلى مشاريع التنقيب عن النفط، يشير **العطايا** إلى مشروع فرنسي سوداني مشترك للتنقيب عن الذهب في شرق السودان، كما يشير إلى أن الأعمال في منطقة أرياب تسير بوتيرة متسارعة، كما أن هناك توجهاً للتنقيب عن الذهب في مناطق الشمال. وهذه المشاريع، تتطلب مواكبة من قطاعات أخرى، في طليعتها القطاع الفندقي الذي يشهد مشاريع لإطلاق فنادق عدة من الدرجة الأولى.

وأوضح **العطايا** أن منشر ومصنع الأخشاب، الذي يشغل منصب مديره العام، أقرّ خطة توسّع للاستفادة من الفرص الجديدة في السودان، بهدف زيادة قدرته الإنتاجية، وينتظر زيادة حجم الاستثمارات في المصنع التي قد تكون من مصادر أجنبية، كما قال.

تنصح شركة Acer باستخدام Microsoft® Windows® XP Professional



Acer TravelMate 3000

تلبية أقصى متطلبات التنقل

يعتمد أيسر "ترافيل مايت 3000" على أحدث وأقوى منتجات إنتل المستندة الى تقنية Centrino Mobile Technology لتحقيق اتصالات لاسلكية متكاملة مع توفير نظام توفير للطاقة. ويضع أيسر "ترافيل مايت 3000" بذلك مقاييس جديدة في مجال منح امكانية قصوى في الاستخدام أثناء التنقل. ويقدم أيسر "ترافيل مايت 3000" الذي يتمتع بوزن خفيف جدا أداء فائق في الحوسبة خصوصا مع تمتعه بذاكرة ثنائية الاتصال Dual Channel DDR-2 memory وشاشة واسعة براقة بقياس 12.1 انش لعرض رسومي مميز اينما كان المستخدم. ويفتح أيسر "ترافيل مايت 3000" الطريق نحو حدود جديدة في عالم المعلوماتية المتحركة خصوصا كونه صغير الحجم وخفيف جدا.

- Intel® CentrinoTM Mobile Technology
  - Intel® Pentium® M Processor
  - Intel® 915GM Express chipset
  - Intel® PRO/Wireless 2200BG
- Microsoft® Windows® XP Professional
- 12.1" WXGA TFT LCD (1280 x 800) with Acer GridVista
- HDD up to 80GB (ATA/100); 4-in-1 card reader
- DDR-2 dual-channel memory
- External IEEE 1394 DVD-CDRW or DVD-Dual Double Layer burner
- 802.11b/g WLAN, 10/100/1000 LAN, V.92 modem, Bluetooth®
- Up to 6.5-hour battery life with second standard battery pack
- Weight 1.40Kg
- 1* year International Travelers Warranty (ITW)

1.4 KG** in an A4 size notebook!**

للمساعدة والدعم والمعلومات:
أيسر الإمارات ٢٢٣٧ - ٨٠٠
أيسر السعودية ٠٠٤٥ - ٨٠٠
كل الدول الأخرى ٩٧١٤٨٨١٢١١١+

www.acer.ae

acer
Empowering People

أول سند مصنّف مدعوم بالأصول في دولة الإمارات



الوزير د. محمد خلفان بن خرباش يتوسط من اليمين: سلطان أحمد بن سليم وأندرو فاركاس

أصدرت مؤسسة الإمارات الوطنية للسندات والتمويل (ENSeC) أول سند مصنف من نوعه في الإمارات مدعوم بالأصول تحت اسم ENScC 2005-R1.

يبلغ السعر العائم للسندات 350 مليون دولار تستحق في العام 2014. وتمّ تسويقها حصرياً للمؤسسات المالية الأميركية والأوروبية.

ويأتي الدعم المالي للإصدار من مصادر عدة من ضمنها سندات مدعومة بالتمويل العقاري بقيمة 350 مليون دولار من مشتري الفلل والمنازل والشقق في مشروع "نخلة الجميرا". ومن المتوقع أن تلي هذا الإصدار سلسلة من إصدارات السندات التجارية والسكنية المرتبطة بعمليات تمويل عقاري في دولة الإمارات.

وقد وصف وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة، **د. محمد خلفان بن خرباش**، الإصدار بالخطوة المهمة "التي سوف تحقق نقلة نوعية لدبي ضمن مساعيها نحو المزيد من الاندماج بالاقتصاد العالمي".

في حين لفت الرئيس التنفيذي لمؤسسة الامارات الوطنية للسندات والتمويل ونخيل، **سلطان أحمد بن سليّم** إلى أن مشروع النخلة هو أول المشاركين في عملية تأسيس نظام تمويل عقاري في السوق الثانوية وقد حظي بدعم وتشجيع ولي عهد دبي وزير الدفاع الفريق أول الشيخ **محمد بن راشد آل مكتوم**، قبل عامين تقريباً.

بدوره أشار الرئيس التنفيذي لشركة آيلاند كابيتال ونائب الرئيس لمؤسسة الإمارات الوطنية للسندات والتمويل، **أندرو فاركاس**، إلى تجاوز الطلب على الاكتتاب في الإصدار عشرة أضعاف الحجم المعروض ليصل الى 4 مليارات دولار.

وقد وضعت هيكلية عملية إصدار السندات مجموعة آيلاند كابيتال في نيويورك، وهي الشركة الاستشارية المالية الحصرية وأحد المؤسسين المساهمين في مؤسسة الامارات الوطنية للسندات والتمويل. وساهمت شركة باركليز كابيتال كمدير رئيسي للاصدار والجهة الحصرية للتسجيل، الى جانب كل من "بيرستيرنز" و"نومورا" و"سيتي غروب" كوكلاء توزيع.

ريم للإستثمار تطلق عملياتها في أبو ظبي



أعلنت شركة ريم للاستثمار عن اطلاق عملياتها من أبو ظبي برأس مال 1,555 مليار درهم. وضمت قائمة المساهمين نحو 30 مساهماً من رجال الاعمال والمؤسسات والمستثمرين.

وقال رئيس مجلس الإدارة **عبد الحميد سعيد** ان الشركة ستعمل في القطاعات المالية الصناعية والعقارية وأن أول مشروع تطوير في القطاع العقاري تنفّذه الشركة يشمل تطوير 25 في المئة من جزيرة الريم في أبو ظبي أي ما يعادل 1,8 مليون متر مربع من المساحة الإجمالية للجزيرة وباستثمارات تقدّر بنحو عشرين مليار درهم، وسيضم مبان سكنية ومراكز تسوق، بالاضافة الى المرافق والخدمات كالمدارس والمستشفيات.

"هيرو" العالمية: مصنع بـ 10 ملايين دولار في مصر

ضخّت مجموعة "هيرو" العالمية، عبر شركة "فيتراك" للصناعات الغذائية المملوكة لها في مصر، 10 ملايين دولار لإنشاء مصنع لإنتاج "المربيات" بطاقة إنتاجية تبلغ 50 ألف طن سنوياً.

وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة "هيرو" في الشرق الأوسط وأفريقيا **منير فخري عبد النور** إن المصنع الجديد يمثّل خطوة ستراتيجية لمجموعة "هيرو" في المنطقة حيث يسمح بتلبية الاحتياجات المتزايدة في السوق المصرية ويدعم القدرة التصديرية للشركة في أسواق الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن هذه السوق تشكّل حصة تقدّر بنحو 4 في المئة من دورة رأس مال المجموعة العالمية والتي تتخذ من سويسرا مركزاً رئيسياً لها.

وأكّد **عبد النور** أنه بافتتاح المصنع الجديد أصبحت مصر واحدة من أكبر الدول المصنّعة للمربيات على مستوى العالم، وأن المصنع سوف يلعب دوراً محورياً في تشجيع النشاطات التصديرية من خلال إبرام اتفاقيات تجارية طويلة الأمد مع عدد من الدول المجاورة.

يُذكر أن مجموعة "هيرو" العالمية تأسست في العام 1886 حيث تمّ تحويل نشاطات المجموعة من شركة أوروبية إلى شركة عالمية تركّز اهتماماتها على قطاع المنتجات الغذائية. وقامت المجموعة قبل سنوات بشراء 100 في المئة من أسهم شركة "فيتراك" المصرية المملوكة لعائلة عبد النور.

في صفقة قيمتها 43 مليون دولار
"العربي الأفريقي"
يتملك "مصر أمريكا الدولي"

في إطار عمليات دمج واستحواذ واسعة النطاق تشهدها، حالياً، السوق المصرفية في مصر، نجح البنك العربي الأفريقي (تأسس في العام 1964 بقانون خاص وبرأس مال مشترك كويتي مصري) في تملّك كامل أسهم بنك مصر أمريكا الدولي، أحد البنوك المشتركة صغيرة الحجم، وذلك في صفقة بلغت قيمتها 239,5 مليون جنيه (نحو 43 مليون دولار) وحظيت بموافقة البنك المركزي المصري.

وقال نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك العربي الأفريقي **حسن عبد الله** لـ"الاقتصاد والأعمال": "إن إتمام الصفقة جاء في نهاية "ماراتون" طويل من المفاوضات الشاقة، خصوصاً أن رأس مال بنك مصر أمريكا الدولي موزّع على بنوك وشركات تأمين عدة. وقد قاد المفاوضات بنك القاهرة أحد كبار المساهمين في البنك وقد تمّ مراجعة واعتماد عملية التقييم بمعرفة اللجنة الخماسية التي أنشئت لهذا الغرض بموجب قرار رئيس الوزراء الرقم 1684 للعام 2002 والتي تضمّ ممثّلين عن وزارة المالية والبنك المركزي والجهاز المركزي للمحاسبات وهيئة سوق المال وأحد خبراء المحاسبة والمراجعة". وأوضح "أن الاستحواذ ليس هدفاً في حد ذاته، بل هو وسيلة لـ"العربي الأفريقي" لتحقيق اقتصادات الحجم الكبير وزيادة كفاءته وقدرته على المنافسة".

من جهته قال رئيس مجلس إدارة البنك العربي الأفريقي الدولي **د. فهد الراشد** أن هذه الصفقة تأتي في إطار استراتيجية البنك نحو النمو والتوسّع في السوق المصرية، حيث كان هناك خياران لتحقيق ذلك، إما التوسّع تدريجياً بإنشاء الفروع، أو الاستحواذ. وقد اختار "العربي الأفريقي" خيار الاستحواذ للاستفادة القصوى من النمو في السوق والانتشار السريع لتلبية احتياجات قاعدة عملائه المتنامية وزيادة العائد على حقوق المساهمين.

وتعكس هذه الصفقة ارتكاز البنك العربي الأفريقي الدولي على قاعدة مالية صلبة تمكّنه من التوسّع والانتشار، حيث حقّق البنك على مدى السنوات الماضية معدلات نمو جيدة حيث أظهرت نتائج أعمال العام 2004 زيادة في حجم الودائع بنسبة 74,5 في المئة ونمواً في محفظة القروض والسلفيات بنسبة 70 في المئة، ونتيجة لذلك النمو بلغت نسبة العائد على حقوق المساهمين 17 في المئة مقابل 11 في المئة في العام 2003 وبلغ إجمالي أصول البنك 1,8 مليار دولار بنسبة نمو قدرها 53 في المئة، بينما قفز إجمالي الأصول في نهاية نيسان/أبريل 2005 نحو 2,1 مليار دولار.

حسن عبدالله

وكان بنك مصر أمريكا الدولي واجه صعوبات شديدة في زيادة رأس ماله للوفاء بمتطلّبات قانون البنوك الرقم 8 للعام 2003، الأمر الذي دفع مساهميه للدخول في مفاوضات على مسارات عدة مع عدد من المشترين وهي المفاوضات التي انتهت بهذه الصفقة. ومن المعروف أن بنك مصر أمريكا الدولي تأسس العام 1977 كأول بنك أجنبي مشترك بمساهمة بنك أوف نيويورك وذلك برأس مال قدره 100 مليون جنيه ويمتلك 9 فروع ويتوزّع هيكل مساهميه حالياً بنسبة 50 في المئة لشركة مصر للتأمين ونسبة 32,8 في المئة لبنك القاهرة و17 في المئة لبنك التنمية الصناعية، فيما تمتلك الحصة المتبقية شركة S.A للاستثمار في لوكسمبورغ.

أما البنك العربي الأفريقي الدولي فتأسس العام 1964 بموجب قانون خاص كأول بنك عربي مشترك خاص في مصر بمساهمة كل من البنك المركزي المصري بحصة قدرها 49,37 في المئة والهيئة العامة للاستثمار في الكويت بحصة قدرها 49,37، ومساهمون آخرون بنسبة 1,26 في المئة. ويمتلك البنك 14 فرعاً حالياً في مصر، إضافة إلى فرع في كل من أبو ظبي ودبي وبيروت. ويبلغ إجمالي حقوق الملكية 180 مليون دولار وحصد أرباحاً صافية قدرها 28,3 مليون دولار وفقاً للمركز المالي في نيسان/أبريل الماضي.

"أرامكس تتملّك "إنفوفورت"

أعلنت "أرامكس إنترناشونال" عن تملّكها شركة إنفوفورت–دبي المتخصصة في إدارة وتخزين الوثائق في منطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وستوفّر "أرامكس"، من خلال عملية التملّك خدمة إدارة وتخزين الوثائق في أسواق جديدة بالاعتماد على الخبرات اللوجيستية والبنية التحتية التي تتمتع بها "إنفوفورت" في المنطقة، حيث تشغّل خمس منشآت متخصصة في مجال التخزين.

وكانت "أرامكس إنترناشونال" حققت زيادة في صافي الأرباح بلغت 84 في المئة للربع الأول من العام الجاري، وسجّلت ارتفاعاً في حجم العائدات وصل الى 50,7 مليون دولار بزيادة 22 في المئة، كما حققت الشركة زيادة بنسبة 84 في المئة في صافي الدخل.

كما حققت ارتفاعاً في دخلها التشغيلي، ليصل إلى 4,8 ملايين دولار بزيادة نسبتها 74 في المئة.

الرئيس التنفيذي لشركة أرامكس **فادي غندور** قال: "تعتبر النتائج التي حققتها "أرامكس" في الربع الأول من العام الجاري من أقوى النتائج المالية التي حققتها الشركة على الاطلاق".



من اليسار: صفوان تنير، حسين هاشم، فادي غندور و جورج حرفوش

من جانبه رحّب رئيس مجلس إدارة أرامكس **عارف نقفي**، بالنتائج التي حققتها الشركة، مشيراً إلى الزيادة القوية في الدخل الصافي وإلى الطلب المتزايد في الأسواق على الخدمات التي تقدمها الشركة والتي تعزّز نمو العوائد والأرباح.

تعاون الجنوب - الجنوب

د. شفيق المصري

شهدت الدوحة (قطر) في 2005/6/13 قمة حاشدة لمجموعة دول الـ 77 (وقد أصبح عددها اليوم 132 دولة) وهي الثانية من أجل توثيق تعاون الجنوب – الجنوب.

تناولت هذه القمة عدداً من الأطر الدولية العامة كمسألة العلاقات بين الشمال والجنوب والقضايا العالمية كمسألة التعاطي مع العولمة ومحاربة الفقر والجوع، والشؤون الإقليمية الشرق أوسطية المتعلقة بأوضاع فلسطين والعراق وسورية وما إلى ذلك. إلاّ أن الهاجس الأكبر لدى هذه الدول يتمثّل في كيفية تفعيل التعاون وتوثيق الروابط بين الجنوب والجنوب.

أهمية هذه القمة تكمن في عدد من الأمور الملحّة أو الاستشرافية التالية:

– ضخامة التمثيل الدولي في هذه القمة التي شاركت فيها الصين أيضاً. فبالإضافة إلى العدد الكبير من الدول المشاركة مبدئياً في القمة، فإن هذه المجموعة البشرية للدول المشاركة تبلغ أربعة أخماس سكان العالم.

– الخطة المستقبلية المطلوبة لهذه الدول بعد أن انتهت الحرب الباردة وبدأت الهوة تتّسع بين دول الشمال الصناعية الغنية الموحّدة من جهة وبين دول الجنوب المتخلفة تكنولوجياً والبدائية صناعياً والغارقة زراعياً والمبعثرة سياسياً من جهة مقابلة.

– الوسائل المقترحة لتفعيل البدايات الأولى لتعاون الجنوب – الجنوب كاستحداث صندوق التنمية، والاقتراحات المقدمة في سياق تعزيز الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، ورسم الأطر الضرورية للتعامل مع العولمة... إلخ.

– الغطاء السياسي المرافق لهذه القمة والمتمثل بدول عدم الانحياز من جهة والصين من جهة أخرى. وهذا الغطاء الدولي ضروري للقمة اليوم لأنه يوفّر لها الشرعية الدولية من جهة ويستبعد كل محاولات التشرذم المقبل في المستقبل القريب من جهة أخرى. والقمة، كما يُلاحظ، شهدت حضوراً متنوعاً من سائر الاتجاهات والأجيال والأهداف...

بين الأولى والثانية ■

والواقع أن المجموعة ذاتها عقدت قمتها الأولى في هافانا – كوبا في العام 2000 وكانت العناوين ذاتها تقريباً. ولذلك كان من المنتظر أن تعمد هذه القمة الثانية في الدوحة إلى متابعة وتقييم المضامين التي أعلنتها القمة الأولى من أجل التحقق من صدقية الالتزام لدى الجنوب من جهة وصدقية وعود الشمال من جهة ثانية وفاعلية الخطط الاستشرافية من جهة ثالثة.

وكانت القمة الأولى للجنوب – الجنوب قد أثارت الأزمات الدولية والشؤون الإقليمية وتحديات التعاون التي تواجهها. وكانت هذه القمة الأولى (في العام 2000 في هافانا) قد نجحت في إطلاق بعض التوصيفات والمطالبة ببعض الحلول أيضاً ولاسيما في ما يتعلق بحقوق الإنسان وتكييف العولمة بما يتلاءم مع كرامته وإحساسه بالعدالة والتضامن الإنساني.

كما دعت هذه القمة الأولى إلى تعزيز الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وتسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعاون الجنوب – الجنوب... إلخ. ولعلّ النجاح الأبرز للقمة الأولى لدول الـ 77 في هافانا أنها:

– أثارت المسائل التي تهم دول الجنوب وتشكّل لها معاناة متواصلة مثل مسألة الديون المترتبة على الدول الفقيرة، ومسألة التجارة المفتوحة في الأسواق الاستهلاكية لدول الجنوب والمغلقة في وجه صادراتها إلى الشمال، ومسألة الحاجة الجنوبية إلى التكنولوجيا والاستثمار... إلخ.

– حمّلت دول الجنوب ذاتها مسؤولية التشرذم الجنوبي القائم وضرورة مواجهته بآليات وأطر جديدة فاعلة وعدم الاكتفاء بالمآخذ التاريخية على دول الاستعمار واستغلاله الاقتصادي.

ولكن القمة الأولى للعام 2000 لم تسفر عن نتائج ملموسة ومثمرة لأسباب وتحديات كثيرة: منها ما يتصل بعدم وجود الهيكليات الضامنة للتنسيق والتعاون أصلاً، وعدم وجود القدرة على التكيّف الاقتصادي مع الاقتصاد المعولم ولا التكيّف السياسي مع مقتضيات النظام الدولي الجديد المتمثل بتعددية قطبية شمالية في قيادة آحادية (أميركية) معروفة.

واليوم بعد خمس سنوات على هذه القمة الأولى تبرز الأسئلة والاستدراكات في كل اتجاه. هل ستصبح القمة الثانية أكثر قابلية للصمود إن لم يكن للمستوى الموعود؟

مكانك راوح ■

يتضح من "إعلان الدوحة" الذي صدر في نهاية قمة الجنوب الثانية (حزيران / يونيو 2005) أن ثمة تأكيداً للبنود التي تضمنها إعلان القمة الأولى في هافانا 2000. وهذا يعني، في ما يعنيه، أن الذين اجتمعوا في الدوحة بعد خمس سنوات من القمة الأولى أدركوا أن شيئاً ملموساً لم يتحقّق خلال هذه الفترة وأن ما طالبوا به منذ العام 2000 لا يزال على أهميته إن لم نقل على خطورته بما في ذلك مسألة الديون الثقيلة والتكنولوجيا المطلوبة والتجارة المفتوحة والتعاون الجنوبي – الجنوبي مع إعادة إحياء الحوار بين الشمال والجنوب... إلخ.

وبالإضافة إلى هذه البنود التي أكّدت عليها القمة الثانية في الدوحة تكراراً، كان ثمة بنود أخرى واكبت التطورات الدولية والإقليمية خلال الفترة الأخيرة ومنها:

– احترام التعدد الثقافي والديني واحترام الشرعية الدولية بحيث يتم التركيز على الحوار الحضاري بدلاً من التصادم وعلى الانتظام الدولي بدلاً من السماح لدولة واحدة في استخدام القوة والإجراءات الزاجرة بحق أية دولة أخرى.

– اعتبار الحكم الصالح وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان أركاناً أساسية للتنمية والسلام.

– التعجيل في انضمام الدول النامية إلى منظمة التجارة العالمية وإزالة المعرقلات والشروط الصعبة لهذا الانضمام.

– التأكيد على ضرورة تعزيز الآليات الدولية التي تُعنى بمسائل الحوار الدولي (ولا سيما بين الشمال والجنوب) أو التنمية الدولية أو قضايا حقوق الإنسان والعدالة الدولية وحرية الشعوب... إلخ. وهذا الأمر يشمل ضرورة تعزيز الجمعية العامة للأمم المتحدة وتفعيل دورها الكامل.

– التعامل مع العولمة بقدر ما تقدّم من فرص أو تفرض من تحديات ومخاطر.

– الإصرار على أحكام الشرعية الدولية بصدد الصراعات الشرق أوسطية الراهنة سواء بالنسبة للعراق وتحرره من الاحتلال الراهن أو بالنسبة لفلسطين وتقرير مصير الشعب الفلسطيني أو بالنسبة لرفع الضغوط التي تمارس على بعض الدول العربية أو غير ذلك من وسائل الهيمنة المفروضة على الدول العربية بشكل خاص وعلى معظم دول الجنوب بشكل عام.

شراكة أم مواجهة؟ ■

واستناداً لما تقدّم يمكن إبداء بعض الملاحظات:

أ – إن المسار العام لهذه القمة لا يختلف نوعياً عن مسارات القمم الأخرى سواء بالنسبة للمشكلات القائمة أو بالنسبة للحلول المقترحة لها. فالمشكلة الكبرى التي تواجه هذه القمة ومثيلاتها تتمثّل في الدور الاحتكاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على الصعيدين السياسي والاقتصادي الدوليين. إلاّ أن هذا الواقع لا يحول دون تحديد بعض المسؤوليات المترتبة عنه وعن استمراره.

فدول الشمال الأخرى لا تزال، لغاية الساعة، تصرّ على سياسة المشاركة مع الولايات المتحدة من دون المواجهة. وهذا الإصرار الظاهر والمتكرر يفقد العلاقات الدولية أية إمكانية للردع أو للتصدي. وبذلك بتنا نلاحظ أن مخططات الإدارة الأميركية تصبح، بعد صدورها وتسويقها، مخططات دولية عن طريق مجلس الأمن أو "شمالية" عن طريق تصديق مجموعة الدول الثماني عليها والتزام كافة بنودها. وإذا تذكّرنا مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، على سبيل المثال، نرى انه أُطلق كمشروع أميركي بالأساس ثم حظي، بعد تعديل طفيف، بموافقة مجموعة الدول الثماني ومن ثم بموافقة الدول الأطلسية. وحيال هذا الواقع نرى المشهد الثنائي القائم حالياً والمنقسم بين شمال ذي صف واحد وإن اختلفت بعض وسائله وأهدافه، وبين جنوب مبعثر ومستضعف وعاجز.

وحيال هذا الواقع أيضاً تبدو مسألة التعاون بين الجنوب والجنوب في غاية الأهمية والإلحاح ولا سيما مع تعذّر الحوار بين الشمال والجنوب وتعثّر الوعود المرجوة من هذا الحوار.

ب – إن المسار العام لهذه القمة الثانية يكشف أيضاً عدم الاندفاع العربي باتجاهها. وعلى الرغم من الخطوة – المبادرة التي صدرت عن قطر في إنشاء وتمويل صندوق للتنمية في دول الجنوب، فإن الاستجابة العربية لتغذية هذا الصندوق وتجهيزه لم تظهر بعد.

ثم إنّ تعاون الجنوب – الجنوب يجب أن ينطلق، بالدرجة الأولى، من الدول العربية بالنظر لما يجمعها من قضايا ومعاناة ومصالح مشتركة كثيرة، علماً أن ثمة محاولات جرت، منذ عقود، من أجل تحقيق هذه الوعود ولكنها لم تسفر لغاية الساعة عن أي نتائج إيجابية ملموسة.

الهموم العربية ■

إعتبر بعض المراقبين أن وجود الصين ومشاركتها دول الجنوب في هذه القمة الثانية يمكن أن يشكّل حافزاً للمباشرة بتعزيز مواقف الجنوب – الجنوب. ويستند هذا البعض إلى القول أن الصين باتت تشكّل رافعة أساسية وفاعلة لدول الجنوب وذلك لأسباب عدة منها: القدرات الصينية الراهنة أو المتحفزّة التي يمكن أن تقدّمها إلى دول الجنوب بحيث تخفف الضغط الأميركي – الغربي عليها. فالمنطق الأميركي – الغربي السائد اليوم ألغى فكرة المساعدات والمنح لدول الجنوب وبات يركّز على مسائل التبادل التجاري والاستثمارات وما إلى ذلك.

ولعلّ التقديمات الصينية في هذا السياق تكون أخف وطأة من حيث الثمن المقابل المطلوب تسديده، ثم أن الصين ستشكّل قريباً المستورد النفطي الأول. أي أن إمكانات التبادل التجاري – الاقتصادي عموماً ستصبح أكثر انفتاحاً وربما إلحاحاً في مدى قصير وحافل. كذلك يُشار إلى دعوات عدد كبير من الستراتيجيين الأميركيين الذين ينصحون الولايات المتحدة بالتوجه إلى جنوب شرق آسيا والصين حيث يكمن سرّ الازدهار الاقتصادي المقبل.

د – كانت البنود التي وردت في إعلان قمة الدوحة والتي تناولت بعض النقاط السياسية المفصلية في إطار الساحة الشرق أوسطية على قدر من الأهمية بالنظر للتمثيل العالمي في هذه القمة من جهة ولصراحة البنود من جهة ثانية ولتوحيد الموقف حيالها من جهة ثالثة. ولذلك فإن هذا الموقف الحاسم في مسألة الصراع العربي – الإسرائيلي والتشبث بأحكام الشرعية الدولية في مقاربة هذا الصراع وحل مشاكله على أساسها، وإقرار الحقوق العربية الأخرى في العراق وسورية ولبنان وغيرها... كل هذه البنود يمكن أن تشكّل أجندة متكاملة للإجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن تبرز من جديد بمثابة قرارات دولية مرجعية. كما يمكن لهذه البنود أيضاً أن تنتقل إلى التزامات واضحة في سياسات هذه الدول التي شاركت في قمة الجنوب الثانية في الدوحة. ولا بدّ، هنا، من التذكير بالدور المطلوب من الديبلوماسية العربية في إبراز هذه البنود وتفعيلها وتحويلها إلى قرارات مرجعية نافذة.

استمرار المحاولة ■

المعروف، أولاً، أن مجموعة الدول الـ 77 (وهي تضمّ الآن نحو 132 دولة أفرو آسيوية وأميركية وأوروبية) تمثّل أكبر المجموعات في الجنوب. ولعلها أكبر المجموعات أيضاً في العالم. لذلك فإنها تملك من الإمكانات والقدرات ما يجعلها صالحة، في المبدأ، لتعهد التعاون الجنوبي – الجنوبي، وللتحدّث بإسمه وعرض قضاياه ومطالبة الشمال بمساعدته.

والمعروف، ثانياً، أن هذه المجموعة لا تنتمي إلى منطقة جغرافية معيّنة ولا إلى كتلة قومية واحدة ولا تحصر مطالبها بأمور تفصيلية واحدة، وإنما تملك فلسفة ثابتة في أن انتهاء الحرب الباردة استتبع انتهاء سياسة المساعدات والإغراءات وحتى الحوار البنّاء بين أغنياء هذا العالم وفقرائه. ولذلك ترى المجموعة، في سياق هذا الواقع أنه لا بدّ للجنوب من أن يتولى شؤونه بذاته للتحرّر من عوائق تنميته واستقراره.

وعلى هذا الأساس أيضاً فإن الدعوة إلى هذا الحوار (الجنوب – الجنوب) ليست مجرد دعوة متفائلة وبعيدة المنال. إنها، على عكس ذلك تماماً، دعوة إلى ما كان يجب أن يكون منذ زمن بعيد. واليوم باتت هذه الدعوة أكثر إلحاحاً وإن لم تكن أكثر تفاؤلاً.

ولعلّ من مساوىء دول الجنوب عموماً أنها لا تملك الحسّ اللازم بأهمية الوقت ولا تتّخذ القرار المناسب في حسن استغلاله. وهذا الأمر يعني أن بثّ هذا الكم من الإشكالات وربما المشكلات المطروحة في وقت قصير ومقبول يشكّل استجابة مشكورة وواضحة لهذه الظروف.

وعلى الرغم من ذلك كله فإن الدعوة، منذ العام 2000 وحتى الساعة، إلى إدخال هذا المنطق الجديد في التصدي والاستشراف المستقبلين لكافة القضايا التي تعني الجنوب... هذه الدعوة تتمتع بالصدقية والكفاية معاً. وإذا كانت هذه الدعوة قد تكرّرت بعد خمس سنوات على انطلاقتها الأولى فلا بأس من تكرارها مراراً لأنها قوام المواجهة والمواكبة المطلوبتين في آنٍ معاً. ■



مصرف السلام...معاً في مسيرة العمران
معاً في المشوار الذي طالما حلم به كل إنسان طموح في هذه الأرض الشامخة. معاً في مسيرة التنمية التي سوف تتحقق وفق أعلى معايير الجودة والإبداع التي يضعها مصرف السلام. مصرف السلام هو حامل راية التحديث والتعمير في السودان. إنه صرح إسلامي جديد يضع أعلى الخبرات المصرفية الإسلامية العصرية في خدمة الأفراد والشركات على السواء للنهوض بالسودان وتحقيق التقدم والازدهار في ربوعها.
مصرف السلام
خدمات مصرفية إسلامية برؤية عصرية
مصرف
AL SALAM BANK
Sudan السودان
السلام، ص.ب.: ١٣٩ الخرطوم، جمهورية السودان
٠٠٢٤٩١٨٣٧٤٧٠٠٠ فاكس دولي: ٠٠٢٤٩١٨٣٧٤٧٠٠٧
فاكس محلي: ٠٠٢٤٩١٨٣٧٤٧٠٠٦
info@alsalambank.net

منتدى الاقتصاد العربي
دورة الرئيس الشهيد رفيق الحريري

احتضنت بيروت يومي 16 و17 حزيران/يونيو 2005 منتدى الاقتصاد العربي الذي انعقد برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء اللبناني **نجيب ميقاتي**، ونظّمته مجموعة **الاقتصاد والأعمال** بالاشتراك مع مصرف لبنان وبالتعاون مع جمعية مصارف لبنان ومؤسسة التمويل الدولية IFC التابعة لمجموعة البنك الدولي.

شارك في المنتدى نحو 900 من 20 بلداً عربياً وأجنبياً جلّهم من كبار المسؤولين ورجال الأعمال والمستثمرين ويتقدمهم رؤساء حكومات ونوّاب ووزراء ووكلاء وزارات ومحافظو بنوك مركزية.

وحمل منتدى الاقتصاد العربي في دورته الـ 11 إسم "دورة الرئيس الشهيد **رفيق الحريري**" وفاءً لذكراه وتقديراً لعطاءاته الكبيرة والمتنوّعة لبنانياً وعربياً، وعرفاناً من المنتدى نفسه الذي رافقه الرئيس الشهيد في دوراته العشر السابقة مفتتحاً وراعياً ومحاوراً ومكرماً.

وقد تميّز المنتدى بمزايا عدّة تتصل بتوقيته ودلالاته ومضمونه وبنوعية المشاركين فيه، يمكن ايجازها بالآتي:

أولاً: مشاركة رئيس وزراء تركيا **رجب طيب اردوغان** كضيف شرف ومتحدث رئيسي، الذي توسل المنتدى منصة لاطلالة ذات أبعاد لبنانية وعربية، تعكس الأهمية الكبيرة التي توليها القيادة التركية لتعميق علاقاتها بالمنطقة العربية. وتكتسب مشاركة الرئيس **أردوغان** أهمية خاصة في كونها تأتي بعد أسابيع قليلة على تنظيم مجموعة الاقتصاد والأعمال الملتقى الاقتصادي التركي – العربي، الذي استضافته اسطنبول، وكان الأول من نوعه بين الجانبين.

ثانياً: المشاركة الحكومية المتزايدة في المنتدى التي شملت عدداً من البلدان العربية، ولا سيما منها البلدان الراغبة في تطوير مناخ الاستثمار لديها وفي التعريف به وبهدف استقطاب المزيد من الاستثمارات الخارجية.

ثالثاً: شكّل المنتدى من حيث توقيت انعقاده أهمية خاصة بالنسبة إلى لبنان، كونه ساهم في كسر الحاجز النفسي لدى رجال الأعمال العرب والأجانب الذين كانوا مترددين في المجيء إلى لبنان نتيجة للتداعيات التي حصلت في الأشهر الأخيرة من جرّاء جريمة اغتيال الرئيس الشهيد **رفيق الحريري** وما أعقبها من تفجيرات واغتيالات وتوترات سياسية. وجاءت المشاركة الكبيرة والمتنوعة في المنتدى لتؤكد مجدداً مدى صدقية مجموعة الاقتصاد والأعمال، ومدى قدرتها على استقطاب هذه المشاركة رغم الظروف المعاكسة، علماً أن هذا العمل يتطلب في مثل هذه الشروط جهوداً مضاعفة ومتابعة دؤوبة للمؤسسات والشركات والأفراد. وبالفعل جاءت هذه المشاركة الواسعة لتشكّل حافزاً لتزايد الحجوزات لدى شركات الطيران من قبل الرعايا العرب وخصوصاً الخليجيين الذين عقدوا العزم على تمضية إجازاتهم في لبنان.

رابعاً: أكّد المنتدى أهميته المتزايدة من خلال تزايد عدد الشركات والمؤسسات المحلية والعربية والإقليمية الراعية والتي وصل عددها إلى 20 شركة. وإن دلّ ذلك على شيء فعلى مدى قناعة الرعاة بأهمية الحدث والمشاركين فيه وبمدى الاهتمام الإعلامي به، فضلاً عن قناعتهم بمستوى تنظيمه.

خامساً: أظهر المنتدى، وبشهادة الكثيرين، أنه أصبح أكبر من المكان الذي ينعقد فيه حيث باتت المساحات المتاحة تضيق بالقاعة المخصصة للاجتماعات والجلسات، ولأجنحة العارضين. وهذا الواقع لا بدّ أن يشكل حافزاً لمعاودة التفكير مجدداً بإنشاء قصر المؤتمرات، وحافزاً أيضاً لبناء فنادق تحتوي على قاعات واسعة ورحبة، تستوعب الملتقيات وشتى أنواع الأحداث والمناسبات.

سادساً: كرّس المنتدى نفسه حدثاً اقتصادياً عربياً مميّزاً ويتّسم بالديمومة والتطور؛ فالمنتدى يتكرر سنوياً منذ 13 عاماً ومن دون أيّ انقطاع، وهو أمر قلما توافر لمؤتمرات أخرى في المنطقة، الأمر الذي يجعل منه منتدى إقليمياً بامتياز ليس بذاته وحسب، بل كذلك بالمؤتمرات القطرية والقطاعية التي انبثقت عنه والتي تتّسم بالاستمرارية وبالانعقاد المنتظم هي الأخرى. ■


مقدمة الحضور

منتدى الاقتصاد العربي
يكرّم الرئيس الشهيد رفيق الحريري... وباسل فليحان

"دورة الرئيس الشهيد رفيق الحريري" هي الاسم الذي أطلق على الدورة الـ11 لـ"منتدى الاقتصاد العربي"، الذي افتتحه يوم 16 حزيران / يونيو الماضي في فندق انتركونتيننتال فينيسيا رئيس مجلس وزراء لبنان نجيب ميقاتي بمشاركة رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان، وبحضور حشد من المسؤولين ورجال الاعمال العرب والاجانب من أكثر من 20 بلداً.

خصّص القسم الأول من جلسة الافتتاح لتكريم الرئيس الشهيد رفيق الحريري، حيث تمّ عرض شريط وثائقي تناول علاقة الرئيس الحريري بمجموعة الاقتصاد والأعمال، ثم توالى على الكلام: مدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبوزكي، وزير المالية الكويتي بدر مشاري الحميضي، وزير المواصلات البحريني علي بن خليفة آل خليفة، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الصناعة والطاقة في قطر عبدالله بن حمد العطية، الوزير السابق فؤاد السنيورة الذي ألقى كلمة أسرة الشهيد الحريري.

تولّى الرئيس نجيب ميقاتي ومعه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس شركة اتحاد المقاولين العالمية سعيد خوري ومدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبوزكي تسليم جائزة "الريادة في الإنجاز"، التي حملت عبارة "وطن في رجل"، إلى كريمة الرئيس الشهيد الآنسة هند، كما تمّ إطلاق جائزة جديدة هي "جائزة باسل فليحان للقيادات الشابة"، وتمّ منحها إلى زوجة الشهيد باسل السيدة



الآنسة هند الحريري تتسلّم الجائزة وبدا من اليمين: سعيد خوري، الرئيس نجيب ميقاتي، رياض سلامه ورؤوف أبو زكي



الرئيس ميقاتي يسلّم الجائزة للسيدة يسمى زوجة الشهيد باسل فليحان



عبدالله العطية: حلمه أن يعود لبنان مركزاً إقليمياً

وتحدث **عبدالله بن حمد العطية**، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة في قطر عن علاقته الطويلة بالرئيس الشهيد **رفيق الحريري** في لبنان بحيث أطلق عليه لقب "الوزير اللبناني في الحكومة القطرية".

وقال **العطية**: "إن الشهيد الرئيس كان له طموح كبير في عودة لبنان إلى واقعه الطبيعي، وتحققت هذه المعجزة في حين شكك الآخرون بذلك".

وأضاف: "كان لـ**الحريري** حلم أكبر بأن يعود لبنان مركزاً إقليمياً في الشرق الأوسط وأن يتم نقل منظمة أوبك إلى بيروت وتم تحقيق ذلك بعقد أحد مؤتمرات المنطقة في بيروت، حيث حاز على اعتراف الدول الأعضاء والصحافة على أنه من أنجح مؤتمرات أوبك تنظيماً".

وأشاد **العطية** بسرعة بناء مدينة بيروت واصفاً إياها بأسرع بناء لمدينة مدمرة في التاريخ، واصفاً اغتيال **الحريري** بأنه بمثابة اغتيال للبنان، مبدياً تفاؤله بالمستقبل وداعياً إلى السير على مسيرة الشهيد **رفيق الحريري**.



بدر الحميضي: مسيرة الحريري لن تتوقف

وألقى وزير المالية الكويتي **بدر مشاري الحميضي** كلمة قال فيها: "إننا إذ نحيّي ذكرى الرئيس الشهيد **رفيق الحريري**، فإننا على ثقة تامة بأن مسيرته وتطلعاته الكبيرة والواسعة لتحقيق طموحات لبنان لن تتوقف، فها هو نجله الأخ **سعد الدين الحريري**، يؤكد عزمه على متابعة مسيرة الوالد السياسية والاقتصادية من أجل لبنان وتحقيق أماني شعبه وطموحاته".

وأضاف: "تعود بي الذاكرة إلى العام 1992 حين تولّى الشهيد رئاسة الحكومة لأول مرة، وكان ذلك في أعقاب تسلّمه لمهامه في بلد عانى من ويلات الحرب التي مزقت أوصاله وألحقت الدمار باقتصاده وبالكثير من بنيته الأساسية. وقد استعرض دولة الرئيس حينذاك رؤيته في إعادة إعمار لبنان ورغبته الصادقة وعزمه الأكيد على أن يرى لبنان متعافياً وقد عادت إليه الحيوية والنشاط في ظل استقرار سياسي ومالي يمكّن الشعب اللبناني من استعادة دوره محلياً وإقليمياً ودولياً ويمكّنه من تحقيق أهداف التنمية المنشودة. وقد انتهى لقائي معه بالتأكيد على أن دولة الكويت، ومن خلال الصندوق الكويتي، ستبذل قصارى جهدها في مساندة لبنان في هذه الظروف الصعبة، كما أنها حريصة على أن ترى لبنان الذي تربطها به علاقات الأخوة العربية الصادقة قد طوى صفحة الحرب الأهلية ووجّه طاقاته البشرية وإمكانياته وقدراته في سبيل إعادة الإعمار. وقد كان الرئيس الشهيد **رفيق الحريري** من خلال رئاسته لمجلس الوزراء وما تمتّع به من إرادة قوية ورؤية واضحة، المحرك الرئيسي لإعادة إعمار لبنان ونهضته".

وتطرّق الوزير **الحميضي** إلى دور الرئيس الراحل **رفيق الحريري** في انعقاد مؤتمر "باريس 1"، فقال: "لم يكن هذا بالأمر الهيّن، إلا أن الشهيد وظّف رصيده السياسي وعلاقاته المتميزة والقوية على الصعيدين الإقليمي والدولي لاستقطاب التأييد لمؤتمر "باريس 1" الذي تميّز بحضور رفيع المستوى من القادة السياسيين والمسؤولين في مؤسسات التنمية. وقد حقق هذا المؤتمر بفضل جهود الرئيس **رفيق الحريري** ووضوح رؤيته وعلاقاته الدولية الواسعة والقوية نجاحاً تمثّل في تأييد المشاركين لبرنامج الحكومة اللبنانية في الإصلاح وتقديم الدعم المالي له". وأضاف: "لم تمض سنتان حتى دعا الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** مرة أخرى إلى عقد مؤتمر "باريس 2" تحت عنوان "بعد الإعمار والنهوض في اتجاه التنمية المستدامة".

4 مبادرات لـ "الاقتصاد والأعمال"

أطلق مدير عام مجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي في كلمته أمام المنتدى أربع مبادرات لمجموعة الاقتصاد والأعمال هي الآتية:

– تخصيص جائزة سنوية هي جائزة الرئيس الشهيد الحريري تُمنح لأفضل مستثمر عربي تحت مسمى "الريادة في الاستثمار"

– تخصيص جائزة باسم النائب الشهيد د. باسل فليحان تمنح سنوياً لأفضل قيادي عربي شاب

– الإعلان عن التحضير لعقد مؤتمر خاص بلبنان يأتي بمثابة نظرة جديدة لمستقبله الاقتصادي في ضوء المتغيرات الداخلية والإقليمية الحاصلة وبعد أن يكون قد اكتمل المشهد السياسي والحكومي

– الإعلان عن انعقاد الملتقى الإقتصادي التركي العربي الثاني في بيروت العام المقبل ودعوة الرئيس رجب طيب اردوغان للمشاركة في رعايته وحضوره



علي آل خليفة: سجل رائد في دعم الاقتصاد العربي

وتحدّث في تكريم الرئيس الشهيد وزير المواصلات في البحرين الشيخ **علي بن خليفة آل خليفة**، الذي اعتبر "إن المبادرة بإطلاق اسم الشهيد الرئيس **رفيق الحريري** على هذه الدورة من المنتدى لهي لفتة كريمة من القيمين على المنتدى، وتؤكد ما للرئيس الشهيد من سجل حافل ورائد في مجال دعم مسيرة الاقتصاد العربي عامة، فضلاً عما تركه من بصمات واضحة في تنمية الاقتصاد اللبناني واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية، ساهمت في تعزيز مكانة وازدهار هذا البلد العزيز".

وأضاف: "كانت للفقيد مواقف أخوية متميزة مع مملكة البحرين لقيت كل التقدير والاحترام من قبل قيادتها وشعبها، وساهمت في توثيق أطر التعاون المشترك في شتى المجالات بين البلدين الشقيقين. إن مملكة البحرين ستظل تقدّر دور الفقيد الراحل في المجال الاقتصادي الذي تجاوز حدود بلاده إلى المحيط الإقليمي والدولي من خلال حرصه على تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي لأمته العربية".

من ناصر الشماع إلى عبد الله العطية

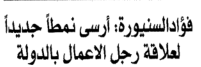
وجّه رئيس مجلس الإدارة مدير عام شركة سوليدير د. ناصر الشماع رسالة شكر إلى النائب الثاني لرئيس الوزراء وزير الصناعة والنفط في دولة قطر عبد الله بن حمد العطية، جاء فيها الآتي:

كلماتكم الرقيقة، التي تفضلتم بها أثناء انعقاد منتدى الاقتصاد العربي في بيروت، الخميس الماضي، عن الراحل الكبير الرئيس الشهيد رفيق الحريري، أشعرتني بقشعريرة نادراً ما خالجتني. كلمات الوفاء التي نطقتم بها، وقعت عليّ فخراً واعتزازاً، بكم وإكباراً لكم، فشعرت أنّه من الواجب، أن أتقدّم إلى معاليكم بجزيل الشكر والامتنان، سائلاً المولى عزّ وجلّ أن يُسبغ عليكم ثوب الصحة والعافية.

أرجو يا معالي النائب الثاني أن تتقبلوا جزيل احترامي.

ناصر الشماع

رئيس مجلس الإدارة - المدير العام



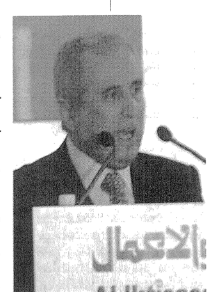
فؤادالسنيورة: أرسى نمطاً جديداً لعلاقة رجل الاعمال بالدولة

ألقى الوزير السابق **فؤاد السنيورة** كلمة عائلة الشهيد الرئيس **الحريري**، ومما قاله: "أنتم تعرفون كما أعرف، أن ظاهرة **رفيق الحريري** عنت منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي، أن هناك خيارات أخرى تتبلور معالمها في الاقتصاد العربي وفي السياسة العربية، وهو عالم يستوعب ولا يقطع، ويتصور علاقة أخرى مسؤولة وملتزمة لرجال الأعمال بالدولة، وللدولة بالمجتمع، وللمجتمع والدولة بالعالم الأوسع".

وتابع: "العلاقة الأخرى بين النظام السياسي والفئات الاجتماعية هي الدرس الأول الذي استفدناه من تجربة الرئيس الشهيد الاقتصادية والسياسية. والدرس الثاني الذي استفدناه أيضاً من مراجعة الرئيس الشهيد للتجربة في السنوات الأخيرة أن الإصلاح السياسي لا بد وأن يتوازى مع الإصلاح الاقتصادي، وأن النظام الناجح تجاه مواطنيه ومحيطه لا بدّ أن يكون حراً غير تابع". وأضاف: "كان نهج الإصلاح والمصالحة مسيرة دائمة لهذا البيت، ولهذا التيار".

وختم **السنيورة**: "الرئيس **رفيق الحريري** رجل العرب في لبنان، ورجل لبنان لدى العرب. وقد خشي كثير من اللبنانيين أن يعرض العرب عنا بعد غيابه. بيد أن العرب ازدادوا التفافاً من حول لبنان، وها نحن نشهد ذلك في هذا المؤتمر الكبير للاقتصاد والأسواق، والذي يحضر فيه العرب ليقولوا لنا إننا معكم، لكن كونوا مع أنفسكم! وأنا على يقين أنه لا عذر لنا هذه المرة، وإلا كان معنى التقاعس أن دماء الشهداء، وجهود العاملين، ذهبت هدراً.

لقد أردتم تكريم ذكرى **رفيق الحريري**، رجل الحلم والرؤية ورجل الطموح، ورجل الثقة والانفتاح، ورجل البناء والتأسيس، ورجل النجاح والإنجاز. وها نحن بفضل هذا الرجل نملك التأسيس والريادة، ونملك الإرادة، ونملك شجاعة التجربة، وآمل أن نستطيع جميعاً استكمال إنجاز ما أراد بالقدرة على اتخاذ القرار".



رؤوف أبو زكي: نهجه يستمر مع سعد

استهل أبو زكي كلمته بالقول: "نحن اليوم في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الاستثمار وأسواق رأس المال العربية، والذي ينعقد منذ هذا العام باسم "منتدى الاقتصاد العربي"، وقد أطلقنا على هذه الدورة اسم "دورة الرئيس الشهيد **رفيق الحريري**" باعتباره أحد مؤسسي هذا المؤتمر والرئيس الفخري له وتقديراً لكل العطاءات والتضحيات التي قدّمها في سبيل لبنان والمنطقة العربية".

وأضاف: "ما من أحد كان يصدق بأن **رفيق الحريري** يصبح اليوم شهيداً بعدما ظل ولأكثر من عشر سنوات بيننا رئيساً وراعياً ومتحدثاً ومحاوراً ومكرماً ومضيفاً وناصحاً وصديقاً ورجل خير وعطاء. لكن الصغار ينتصرون للحظة على الكبار لكنهم دائماً منهزمون. وها هو الرئيس **الحريري** ينتصر ولا نقول ينتقم وهو في ضريحه. فالكبار يبقون أحياء وإن ماتوا".

وقال مخاطباً الرئيس الشهيد: "يا رفيقنا على هذه المنصة، وجليسنا في هذه القاعة، وكبيرنا في هذا الحضور، أيها الأخ والصديق والرئيس والقائد، تفتقدك اليوم هذه القاعة، يفتقدك هذا الحضور، نخالك معنا تقرأ في عيون مستمعيك ما يريدون، وفي أفكارهم ما يعانون. كم مرة قلت لنا ونحن معاً على هذه المنصة سأترك هذا الخطاب المكتوب جانباً إذ أن الناس تريد أشياء أخرى، تريد حواراً من القلب فترتجل وتخلق الأمل والتفاؤل حتى في أشد اللحظات صعوبة وقساوة. كنت دائماً تشحذ الهمم وتدعو العرب ليمزقوا الاتفاقات ويفتحوا الحدود والأجواء والأسواق والعقول والقلوب".

وتابع **أبو زكي**: "أيها الغائب – الحاضر بيننا: من على هذا المنبر بالذات ومن هذه القاعة التي كنا نلتقي فيها باستمرار، مع الحركة ومع النشاط ومع المؤتمرات والندوات والمعارض، ومع الأصدقاء، ومع المحبين، من هذه القاعة ومع هذه الوجوه التي اعتادت أن تلتقيك في مثل هذا الوقت من كل عام، من هنا **نعم**، نقف معك وقفة وفاء، ونعجز أن نقدّم لك اليوم أكثر من هذا التكريم الرمزي، فنقدم لك الجائزة التي كنت تقدّمها معنا وباسمنا إلى الرواد في الإنجاز. وأنت الرائد الأكبر وصاحب أكبر الإنجازات وأكثرها، ومن حقك علينا أن لا نتوقف عند تكريمك اليوم بتقديم هذه الجائزة. وعليه، حتى تستمر معنا، فإننا نعلن اليوم عن تخصيص جائزة سنوية تحمل اسم الرئيس الشهيد **رفيق الحريري** تحت عنوان "الريادة في الاستثمار".

وأضاف: "وهنا نتوقف أيضاً عند الشهيد **د. باسل فليحان** الذي كان هو الآخر جزءاً من هذا المؤتمر، إذ كان يتولى رئاسة منتدى الاقتصاد والأعمال للقيادات الشابة الذي انبثق عن هذا المنتدى بالذات. وكنا على موعد مع **باسل** اليوم لنطلق المنتدى ونعلن عن موعد مؤتمر مستقل له خلال العام المقبل. وإذ نؤكد الاستمرار، نعلن أيضاً تخصيص جائزة سنوية تحمل اسم "جائزة الشهيد **باسل فليحان**" لأفضل قيادي شاب. والنسخة الأولى لهذه الجائزة نسلّمها اليوم الى زوجة الشهيد السيدة **يسمى لنعود** ونسلّمها سنوياً لمستحقيها".

وقال: "إن المجتمعات الحية قادرة، باستمرار، على تجاوز محنها ومآسيها، ولبنان في طليعة هذه البلدان. ولولا ذلك لما كنا معاً اليوم، والفضل يعود بالدرجة الأولى لكم أنتم الآتين إلينا من خارج لبنان. فأهلاً بكم محبين ومؤمنين ومراهنين معنا على مستقبل هذا البلد وعلى جدارة بنيه بالحياة والتقدم. أهلاً بكم شركاء في الاستثمار وقبلها في الاعمار. أهلاً بكم أصدقاء ومحبي الرئيس الشهيد **رفيق الحريري**، هذا الرجل اللبناني العربي الاستثنائي والذي جعلنا نجدد اعتزازنا بمواطنيتنا اللبنانية وبهويتنا العربية".

وأضاف: "أيها الرئيس الشهيد، إن عز الحياة في أبنائها، وها هو نجلك **سعد**، الذي اضطرته ظروف قاهرة لعدم المشاركة معنا اليوم، يكمل الطريق بالشجاعة نفسها مستلهماً نهجك وتراثك وأفكارك وحيويتك وإيمانك بالله سبحانه وتعالى، يساعده على ذلك رفاق وأصدقاء ومحبون وعارفون ومؤمنون وضمير مجتمع لا ينام. وها هي السيدة **نازك** تحمل مشعلك الاجتماعي والإنمائي، والسيدة **بهية** تتابع في صيدا والجنوب، والأسرة كلها خلية نحل تعمل، وهاجس الجميع متابعة المسيرة على كل المستويات العامة والخاصة.

وختم **أبو زكي** بالترحيب برئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** الذي يعكس حضوره مدى حرص الحكومة التركية على تعزيز وتطوير علاقاتها مع البلدان العربية. وشكر رئيس وزراء لبنان **نجيب ميقاتي**. ■

في فيلم وثائقي:
الرئيس الحريري: أرحب بكم جميعاً

علاقة الرئيس الشهيد رفيق الحريري بمجموعة الاقتصاد والأعمال، ومشاركته في كل مؤتمراتها منذ العام 1993 لاسيّما منها منتدى الاقتصاد العربي في دوراته العشر، اختصرها فيلم وثائقي من نحو 5 دقائق تمّ عرضه في مستهل حفل التكريم الخاص بالرئيس الشهيد.

وقد كان لعرض هذا الفيلم وقعه المؤثّر الذي ساد المشاركين وأثار دموع الكثيرين منهم، ذلك أن الفيلم بدأ وكأن المنتدى في حضوره وفي رعايته حين بدأ بصورة الرئيس الحريري مخاطباً الجمهور بعبارة "أرحّب بكم جميعاً"...

وتضمّن الفيلم الوثائقي مقتطفات من خطب الرئيس الحريري التي شدّد فيها على التعاون العربي وإزالة الحواجز والقيود في ما بينها، وعلى الاستثمار في لبنان. وفي ختامها قال الرئيس الحريري بصوته: "المال اللي ما هو ببلدك لا إلك ولا لولدك".

وللمناسبة تتوجّه "الاقتصاد والأعمال" بالشكر والتقدير للفريق الفني في تلفزيون المستقبل الذي أعدّ هذا الفيلم.

رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان

الاستقرار السياسي شرط اساسي لتحقيق التنمية في منطقتنا

حلّ رئيس مجلس وزراء تركيا **رجب طيب أردوغان** ضيف شرف ومتحدثاً رئيساً على منتدى الاقتصاد العربي. فاستهل حديثه معرباً عن تقديره للدعوة الكريمة التي وجهت إليه للمشاركة في منتدى الاقتصاد والعربي. وقال ان "أول مشاركة لي في منتدى اقتصادي عربي كانت في جدّه العام 2003 حيث التقيت الراحل الكبير الرئيس الشهيد **رفيق الحريري**. وعقدنا حينها اجتماعاً ثنائياً ووضعنا خطة عمل مشتركة لرفع مستوى التعاون سواء بين لبنان وتركيا وبين تركيا والدول العربية بشكل عام. واضاف: "لقد فقدنا الرئيس **رفيق الحريري** جراء جريمة بشعة. وانتابنا الحزن والالم الكبيران نتيجة هذا العمل الارهابي".

التبادل التجاري

ومن ثم تطرق **اردوغان** إلى العلاقات الاقتصادية التي تربط تركيا بدول منطقة الشرق الأوسط ودول الخليج والمغرب العربي منوّهاً بنمو المبادلات التجارية بين تركيا وهذه الدول ليصل الى 13 مليار دولار خلال العام الماضي، مقارنة بأقل من 7 مليارات دولار في العام 2002. وشدّد على انه ليس هناك ما يمنع من رفع حجم التبادل التجاري إلى مستويات أعلى.

وتابع **أردوغان**" لعلّكم تتفقون معي على أهمية تحقيق الاستقرار في منطقتنا، والتي كانت مسرحاً للحروب والنزاعات عامة. ولكن الأهم ضمان استمرارية هذا الاستقرار، وبالتالي علينا أن لا نعتبر تطوير التعاون في ما بيننا مجرد حاجة إنما واجب علينا. وكي نحقق هذا الهدف، يقع على عاتق حكوماتنا مسؤولية إعداد الأرضية القانونية اللازمة. أما في ما خص تطوير التجارة وزيادة الاستثمارات، فانه من مسؤولية رجال الأعمال والمستثمرين". وقال ان دور



رجب طيب أردوغان

الحكومات في المرحلة الحالية هو دور توجيهي في مجالات الإنتاج ودعم القطاع الخاص وفتح الباب أمام رجال الأعمال، فالدول ليست تاجراً.

"عازمون على الخصخصة"

وانتقل **اردوغان** للحديث عن الخصخصة في تركيا، فقال: "لا أستطيع إن أدّعي أننا نجحنا مئة في المئة. فهنالك مشاكل كثيرة ما زالت تواجهنا، بيد أننا نملك العزيمة والإرادة لتنفيذ برنامج الخصخصة". واشار الى ان ارتفاع أسعار النفط ادى الى تراكم رساميل وسيولة نقدية وفيرة في المنطقة. ومن المهم توجيه هذه الرساميل نحو المشاريع الاستثمارية المشتركة بحيث تشكل تركيا احدى الاسواق الجاذبة لهذه الاستثمارات.

ثم تطرق **اردوغان** إلى التطورات التي شهدها الاقتصاد التركي فأشار إلى انه منذ توليه منصبه قبل نحو عامين ونصف العام، "وصلت نسبة النمو خلال هذه الفترة إلى 26 في المئة. كما بلغ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي 9 في المئة. وتمكنت تركيا من أخذ مكانتها ضمن قائمة الدول الأوروبية الأسرع نمواً. كما تمت السيطرة على نسبة التضخم والتي كانت تشكل عائقاً أمام تدفق الاستثمارات. فعندما توليت مهامي كانت نسبة التضخم 138 في المئة وقد وصلت حالياً إلى 8 في المئة فقط".

وتابع: "كذلك انخفضت نسبة الفوائد من نحو 70 إلى 16 في المئة. والواقع أن الحكومة التركية وضعت أهدافاً نسعى إلى تحقيقها. فعند توافر الإرادة والعزيمة، نستطيع التقدّم وتحقيق النمو. وقد وضعت الحكومة التركية هدفاً لنهاية العام 2005 يرتكز على الحفاظ على التضخم عند مستوى 8 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن الحد من التضخم يتم في الوقت الذي يسجل فيه الاقتصاد التركي نمواً كبيراً. والحقيقة أن تحقيق مناخ الثقة ولجم التضخم وتحقيق النمو والتغيرات الجذرية في ديناميكيات الاقتصاد تظهر كلها جلياً من خلال المعطيات الاقتصادية. كذلك فان الأسعار مستقرة حالياً في تركيا على عكس الفترات السابقة".

وأضاف رئيس وزراء تركيا "عندما أتحدث عن الاستقرار، اقصد الاستقرار الشامل. فمع نهاية العام 2004، سجل تدفق الاستثمارات الأجنبية في تركيا ما قيمته 2,5 مليار دولار من إجمالي استثمارات بالغة 45 مليار دولار. كما خصصت تركيا نحو 6 مليارات دولار للاستثمار في مجال البنية التحتية".

وأوضح أن "تركيا نجحت في تخفيض نسبة الديون إلى إجمالي الناتج المحلي من 80 في المئة الى 63 في المئة، ونهدف إلى خفض هذه النسبة إلى 60 في المئة وفق معايير الاتحاد الأوروبي. كما كان حجم التجارة الخارجية لتركيا نحو 100 مليار دولار قبل عامين ونصف، ولكن هذا الحجم ارتفع في العام 2004 إلى 164 مليار دولار. وعلى صعيد القطاع السياحي، وصل عدد الوافدين إلى تركيا خلال العام الماضي إلى اكثر من 17 مليون سائح. وهدفنا أن يتجاوز عدد السياح لهذا العام 20 مليون سائح.

الاصلاح

كذلك توقف اردوغان عند مسألة الإصلاحات فقال: "عندما توليت رئاسة الحكومة، كان لدينا 38 وزارة. فقمت بخفض عددها إلى 23 وزارة فقط. وأسعى في الفترة المقبلة إلى تقليص عدد الحقائب في مجلس الوزراء".

وأضاف: "لا يمكن الحدّ من المصاريف ومنع الإسراف والهدر من دون اتخاذ التدابير اللازمة. وينبغي وضع التشخيص السليم واتخاذ الخطوات الضرورية. كذلك قامت تركيا بتوسيع أسواقها التصديرية الخارجية باكتشاف أسواق جديدة. فسياستنا ترتكز على مبدأ الصديق، وبدأنا بسياستنا التجارية الخارجية مع الدول المجاورة وفق مبدأ العلاقات المتداخلة التي تتسع لتشمل دولاً جديدة. فلا يمكنك تحقيق التقدم في ظل العداوات إنما بكسب الأصدقاء. فإذا نظرنا إلى الأرقام نجد أن نسبة الزيادة في الصادرات التركية إلى الدول المجاورة بلغت 400 في المئة تقريباً في العام الماضي".

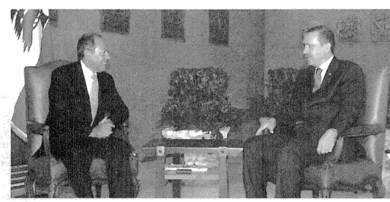
ووجّه أردوغان نداء للمستثمرين للقدوم إلى تركيا "حيث بتنا نوفر سلة حوافز مهمة بدءاً من الإعفاء الضريبي لمدة 5 أعوام وتوفير الطاقة بأرخص الأسعار ولا يوجد تمييز بين مستثمر محلي وآخر أجنبي. وقد أصدرنا تعليمات لمجلس الوزراء لتخفيض مدة الحصول على ترخيص بإنشاء شركة، وكانت هذه الآلية معقدة في السابق حيث كان يحتاج تأسيس شركة إلى نحو 100 توقيع. وأودّ أن أشير إلى أن شركات المقاولات والاستشارات التركية نفّذت مشاريع بقيمة 60 مليار دولار، وأدعو كافة رجال الأعمال العرب إلى عقد شراكات مع الجانب التركي".

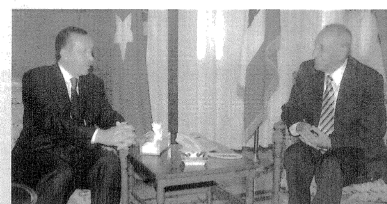
وختم أردوغان بالقول "يعيش العالم العربي مرحلة التحول إلى الاقتصاد الليبرالي في مواجهة العولمة. وقد شهدت الأعوام القليلة الماضية تطورات عدة، الأمر الذي يؤشر إلى ضرورة التعاون ما بين تركيا والعالم العربي، والاستفادة من كافة الأمور التي تحقق تطلّعات شعوبنا. ونحن عازمون على السير قدماً مع بعضنا البعض ونبذل في تركيا قصارى جهدنا مع كافة الدول التي نتشارك وإياها في قيم معنوية مشتركة من أجل إقامة علاقات وثيقة. ونعطي الأولوية لتحقيق التعاون الاقتصادي والتجاري في ما بيننا لتحقيق الأهداف المشتركة". ■

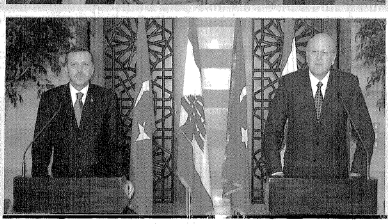
أردوغان يجول على الرؤساء الثلاثة

على هامش مشاركته في المنتدى زار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية اميل لحود حيث قدم له دعوة من الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر لزيارة تركيا. ثم التقى بعدها رئيس مجلس النواب نبيه بري لينتقل في ما بعد الى السرايا الحكومي حيث اجتمع مع نظيره اللبناني نجيب ميقاتي وجرت مباحثات طويلة بينهما.

وكان الرئيس نجيب ميقاتي أقام عشاء تكريمياً على شرف الضيف التركي حضره حشد واسع من الشخصيات السياسية والاقتصادية من كلا البلدين.







الدورة 11 لـ "منتدى الاقتصاد العربي"
منبر للمبادرات الخاصة والحكومية عربياً وإقليمياً



المنصة الرئيسية لجلسة الافتتاح وبدا الرئيس ميقاتي متوسطاً (من اليسار) جوزيف طربيه، رياض سلامة ورؤوف أبو زكي

بيروت – الاقتصاد والأعمال

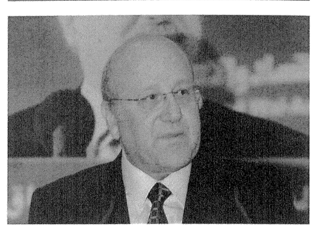
تميّز المنتدى في دورته الحادية عشرة، بمقاربة جديدة في التنظيم وفي التعرض للقضايا المطروحة على جدول أعماله، كما تميّز بتكريس دوره كمنبر لاطلاق المبادرات وللإعلان عن التوجّهات سواء من قبل الحكومات أو من قبل المؤسسات ورجال الأعمال، وليبقى التطور الأبرز هو البعد الإقليمي الذي بدأ يتكرّس للمنتدى. وتأتي مشاركة رئيس الوزراء التركي على رأس وفد رفيع المستوى في أعماله كتأكيد على هذا البعد.

شارك في المنتدى الذي افتتحه يوم 16 حزيران / يونيو الماضي في فندق انتركونتيننتال فينيسيا رئيس مجلس وزراء لبنان نجيب ميقاتي أكثر من 900 مدعو، يتقدمهم: النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الصناعة والطاقة في قطر عبدالله بن حمد العطية، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير التخطيط في اليمن أحمد صوفان، وزير المالية في تركيا كمال اوناكيتان، وزير الصحة في تركيا رجب اكداغ، وزير صناعة السودان د.جلال الدقير، وزير المواصلات في البحرين الشيخ علي بن خليفة آل خليفة، وزير المالية الكويتي بدر مشاري الحميضي، كما حضر الوزراء اللبنانيون: شارل رزق (الإعلام)، خالد قباني (العدل)، بسام يمين (الصناعة والطاقة)، عادل حمية (الأشغال العامة والنقل والمهجرين)، حسن السبع (الداخلية)، دميانوس قطار (المالية).

كما شارك في الافتتاح حشد من المسؤولين والوزراء العرب السابقين وأعضاء السلك الديبلوماسي في بيروت ومحافظو المصارف المركزية وقادة المؤسسات المالية والمصرفية والاستثمارية من أكثر من 20 بلداً عربياً وأجنبياً.

جلسة الافتتاح

تحدث فيها، على التوالي، كل من: رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزيف طربيه، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس الحكومة نجيب ميقاتي.



نجيب ميقاتي: ميثاق بيروت رؤية شاملة للإصلاح

استهل رئيس الحكومة **نجيب ميقاتي** كلمته بالحديث عن الرئيس الشهيد **رفيق الحريري** فقال: "نفتقد جميعاً اليوم، وفي هذا اللقاء الحاشد، قائداً مميزاً ورجلاً عظيماً، كان رائد هذه اللقاءات ونجمها المتألق، الرئيس الشهيد **رفيق الحريري**، الذي اغتالته يد الغدر، فخسر لبنان بغيابه رمزاً لوحدته الوطنية وركناً أساسياً لبدء مسيرة النهوض الاقتصادي، كما خسر العالم العربي رجلاً من دعاة التضامن والانفتاح، حمل قضاياه القومية والوطنية في المحافل الدولية. رحم الله الرئيس الشهيد وألهمنا القدرة على متابعة مسيرته والاهتداء برسالته، ولنا ملء الثقة بعائلة الشهيد لاستكمال المسيرة السياسية والإنمائية للرئيس **رفيق الحريري**، وتحقيق حلم النهوض بلبنان".

وأضاف: "على الرغم من الحدث الجلل الذي أصاب لبنان والتداعيات التي نتجت عن الجريمة، تمكّنا من استيعاب انعكاسات الزلزال، التي جاءت، ومن دون شك، محدودة، قياساً إلى حجم الكارثة. فخرجنا من هذه المحنة موحدين، مختزنين طاقة وأملاً لمواجهة التحديات والمضي قدماً. وفي ذلك دليل على مناعة الاقتصاد اللبناني وقدرته على التكيّف مع الظروف والتغلب على الصعوبات والنهوض بسرعة بعد كل كبوة، وهو أشد ثقة وأصلب إرادة على التقدم والتطور. والواقع أن هذه المناعة الاقتصادية لا يمكن فصلها عن الوعي السياسي وعن إرادة اللبنانيين وتمسّكهم بنظامهم الديموقراطي البرلماني وإصرارهم الكبير على الحرية مهما كبرت التضحيات من أجلها".

وقال انه: "إضافة إلى التحديات السياسية الداخلية والإقليمية، يواجه لبنان على الصعيدين المالي والاقتصادي، تحديات جمة، تقتضي منا التحرك وبسرعة لمواجهتها من خلال استكمال عملية الإصلاح. ولا يخفى على أحد أن الوضع الاقتصادي يتطلب معالجة جذرية وشاملة، غير مجتزأة، بمشاركة جميع الفرقاء اللبنانيين".

وأضاف: "إن لبنان، بما يملك من طاقات وقدرات بشرية، قادر على تخطي كافة الصعوبات في حال توفّرت الرؤية السليمة، والبرنامج الصحيح، والإرادة على التنفيذ، مما يتطلب توافقاً وطنياً شاملاً حول دور لبنان الاقتصادي والخطوات الواجب المضي فيها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من الدور المنشود. وانطلاقاً من هنا، لقد عاهدت نفسي خلال فترة وجودي في سدة المسؤولية، على السعي الجاد لوضع رؤية شاملة لكل مكونات ومفاصل الإصلاح الإقتصادي والمالي والإجتماعي التي لا بدّ للبنان من أن يتبناها كاملة. ويسعدني أن أطلعكم اليوم على الخطوط العريضة لهذه الخطة".

"إن رؤيتنا لدور لبنان ومستقبله الاقتصادي هي رؤية شاملة متكاملة، تهدف إلى معالجة أعباء القطاع العام وتأثيرها على الحركة الاقتصادية، وإطلاق إمكانات القطاع الخاص بكل أبعادها، وتعزيز حقوق المواطن السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية. كل ذلك سيتم تنفيذه من خلال مجموعة من الإجراءات الإصلاحية، تتناول مختلف المجالات التي تحكم الحياة الاقتصادية. وعلى كافة المعنيين بهذا المشروع الإصلاحي، المساهمة في وضعها وتطويرها، ضمن إطار زمني محدد. وتتمحور رؤيتنا حول تحديد دور ومسؤولية الدولة اللبنانية على صعيد إعادة هيكلة القطاع العام، معالجة الإختلالات المالية، تدعيم شبكات الأمان الإجتماعية وتعزيز وتفعيل قدرات القطاع الخاص من خلال إعادة النظر بالتوازنات المالية والإنفاق الإجتماعي والإستثماري وتنقية الإطار المؤسساتي ليكون للدولة دور فاعل يتماشى مع طموحات المواطن وقدرات الاقتصاد. هذه هي الأهداف في المحتوى. أما التوقيت فهو حتماً الآن".

ثم تطرق الرئيس **ميقاتي** إلى مؤتمر "باريس 2"، مشيراً إلى أن هذا المؤتمر "نجح عربياً ودولياً وتعثر لبنانياً". وأضاف: "لذا أودّ التأكيد على أن طريق الإصلاح الاقتصادي ومشروع الإنماء يتطلبان توافقاً وطنياً جامعاً، يكون بمثابة "طائف اقتصادي – إنمائي"، أطلقنا عليه اسم "ميثاق بيروت". فكما تطلّب خروجنا من الحرب انعقاد "طائف سياسي" برعاية كريمة من المملكة العربية السعودية وبدعم عربي ودولي، فإن "ميثاق بيروت" يتطلب، لنجاحه، توفير مثل هذا الدعم. غير أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق اللبنانيين أنفسهم، وعلى توافقهم الداخلي حول سلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية المطلوبة للنهوض باقتصادنا الوطني، وكلنا إيمان بأن هذا التوافق ليس أمراً صعباً، خصوصاً أن الجميع اليوم لا بدّ واع إلى مسؤولياته الوطنية في المساهمة في مشروع نهوض وإنماء لبنان".







رياض سلامه: عودة الثقة وتحسّن النشاط الاستثماري والاقتصادي

وكان تحدّث حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومما قاله: "نشهد حالياً العودة إلى النشاط الاقتصادي والاستثماري، وقد قدّر صندوق النقد أن العام 2005 لن يشهد نمواً سلبياً وربما يكون قريباً من الصفر، مع إمكانية ارتفاعه الى 2 في المئة تبعاً للنتائج الاقتصادية في النصف الثاني من هذا العام، كما أننا شهدنا عودة الثقة إلى القطاع المالي بحيث تراجعت الدولرة في الودائع من 80 في المئة خلال الأزمة الى ما دون الـ76 في المئة حالياً، مما مكّن مصرف لبنان من إعادة تكوين موجوداته بالعملات الأجنبية التي عادت وارتفعت إلى ما يفوق 10 مليارات دولار".

كذلك أبدى سلامة إعتقاده بأن "الاصلاحات في المالية العامة وفي الاقتصاد والتي اصبحت ملحة، كفيلة إن حصلت، بتحسين توقعات الاسواق، ولذا سوف يقابلها تخفيض بالهوامش يعوض عن ارتفاع الفائدة المرتقب دولياً. لقد تحقق في لبنان ومنذ العام 1997 ثبات في الاسعار ونحن لا نتوقع نسب تضخم تفوق الـ4 في المئة خلال هذا العام. إن سياسة مصرف لبنان تهدف أساساً الى الاستقرار في الاسعار وبالاخص سعر الصرف، واننا مستمرون في هذه السياسة التي سمحت لنا بتخطي الازمات بسبب الثقة التي ولدتها. كما مكّنت لبنان من تجاوز المخاطر التضخمية التي نشأت بسبب ارتفاع اليورو والنفط معاً في وقت كان الطلب العالمي على مواد البناء وعلى الشحن نتيجة الفورة الاقتصادية في الصين يخلق ضغطاً تصاعدياً على الاسعار ايضاً، وكما تعلمون لبنان بلد يستورد معظم ما يستهلك".

وأشار سلامة إلى أن "لبنان المالي منخرط بالعولمة وسيبقى، وسوف نعمل مع القطاع المصرفي لتطبيق معايير بازل مع الاستثناءات المفروضة علينا بسبب طبيعة أسواقنا المدولرة. واننا سوف نتفق مع لجنة بازل على هذه الاستثناءات كما أننا سنطور قوانيننا وتعاميمنا في ما يؤمن بيئة مالية متقيدة بالمعايير الدولية بما يتعلق بمكافحة تبييض الاموال وبالشفافية المالية والادارة الحكيمة ومكافحة الفساد. كل ذلك لتأمين المناخ الصالح لاقتصاد السوق الذي عرفه ومارسه لبنان منذ الاستقلال. فالاسواق والمنافسة افضل من تملك القرار الصحيح المؤدي الى اقتصاد ناجح".

جوزيف طربيه: فتح أسواق المال العربية، لدعم النمو

استهل جلسة الإفتتاح رئيس جمعية مصارف لبنان د. **جوزيف طربيه** بكلمة جاء فيها: "إن تحسين الواقع الاقتصادي العربي يتطلب في المقام الأول تعزيز دور القطاع المالي، بشقّيه المصرفي وسوق الأوراق المالية، ليساهم في عملية التنمية الإقتصادية وتمويل المشاريع الإنتاجية والخدماتية". وأشار الى "أن القطاع المصرفي العربي يدير موجودات إجمالية تربو على 883 مليار دولار كما في نهاية العام 2004، أي ما نسبته 115 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة. كما أن إجمالي القيمة السوقية للأسهم في البورصات العربية يزيد على 362 مليار دولار، وهو ما يشكّل أكثر من 47 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي. وهذه الأرقام تعكس بوضوح القوة المالية للمصارف والبورصات العربية، وأهمية تلازم مسار التطوّر في هذين الشقين الأساسيين للقطاع المالي العربي، وتثمير ذلك في خدمة عملية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المنطقة العربية".

ودعا **طربيه** "إلى ضرورة الإسراع في عملية فتح أسواق الأوراق المالية العربية، في موازاة التوسّع المصرفي عبر الحدود الذي بدأ في المنطقة العربية، لما لهذا الإنفتاح المالي من تأثير مباشر وغير مباشر على تنشيط التبادلات الإستثمارية والتجارية بين الدول العربية، وهو أمر مطلوب لمساندة تطوير منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والإنطلاق منها لبناء السوق العربية المشتركة المنشودة".

وعن القطاع المصرفي اللبناني، قال **طربيه**: "هذا القطاع الناشط يكتسب تباعاً المزيد من نقاط القوة والقيم المضافة التي تدفعه قدماً لتعزيز دوره كقاطرة للاقتصاد الوطني، ولحيازة دور اقليمي أكبر حجماً وأوسع مساحة، وقد أصبح بموجوداته النامية والبالغة حالياً 68 مليار دولار، أي ما يماثل 3,5 أضعاف الناتج المحلي، مركز الثقل النوعي في التمويل وإدارة المدخرات الوطنية واستقطاب الرساميل الخارجية، وصمّام الأمان الذي يسهم بفعالية بدرء المخاطر النقدية والمالية في الظروف الصعبة والاستثنائية".

تلفزيون "العربية" شريكاً إعلامياً

وفّر تلفزيون "العربية"، بصفته الشريك الإعلامي في منتدى الاقتصاد العربي، تغطية إعلامية شاملة لأعمال المنتدى، فبث نشراته الاقتصادية من مكان انعقاده، كما بث مقابلات مباشرة مع المشاركين فيه، إضافة إلى ريبورتاجات عن المنتدى سبقت وتلت انعقاده.

جلسات العمل

توزعت أعمال "منتدى الإقتصاد" العربي على 7 جلسات عمل، شارك فيها 36 متحدثاً. وانعقدت على شكل حلقات نقاش تناول كل منها موضوعاً محدداً. هنا ملخص للمناقشات التي شهدتها هذه الجلسات.



من اليمين: كمال اوناكتيان، فؤاد السنيورة ، عبد الله العطيه،د. جلال الدقير

الاصلاحات المطلوبة لتعزيز النمو وخلق فرص العمل

خاض العديد من البلدان العربية تجارب الإصلاح الاقتصادي، كان لها نتائجها في المجالين الاقتصادي والمالي. إلا أن هواجس النمو والبطالة ما زالت تؤرق العالم العربي عموماً. لذا سعت الجلسة الأولى من المنتدى الى الإضاءة على الاصلاحات المطلوبة لتحقيق التنمية الشاملة وخلق فرص العمل. أدار الجلسة الوزير السابق ورئيس ومدير عام مجموعة البحر المتوسط للاستثمار فؤاد السنيورة، وتحدث فيها كل من النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة القطري عبدالله بن حمد العطية، ووزير المالية التركي كمال اوناكتيان، ووزير الصناعة السوداني د. جلال الدقير.

استهل **السنيورة** الجلسة بالإشارة إلى عمليات الإصلاح التي شهدها الوطن العربي، حيث نفّذت مختلف الدول العربية مجموعة من الاصلاحات الداخلية بهدف مواكبة متطلبات العولمة، ومجابهة رياح التغيير المتأتية من الضغوط والمشاريع الغربية. وتساءل **السنيورة** عن نتائج وتداعيات تلك الإصلاحات على النمو الاقتصادي في الدول العربية، وما اذا كانت قد حققت الأهداف الموضوعة لها؟ وعن مدى قدرة الحكومات العربية على مواكبة متطلبات المجتمع الدولي من جهة والتوفيق بينها وبين حاجات الداخل العربي من جهة أخرى؟

ثم تحدّث الوزير **العطية** فأشار إلى أن الدول العربية عجزت عن إجراء الاصلاحات المطلوبة بسبب تفشي الفساد، داعياً الحكومات إلى إعطاء الأولوية لمكافحة الفساد كخطوة أساسية تسبق الانطلاق في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي. وقال إن الإصلاحات المحققة حتى الآن لا تزال محدودة ومقتصرة على بعض الخطوات كمشاريع الخصخصة وبرامج الإصلاح الإداري. وأكّد **العطية** أن نجاح المحاولات المبذولة للاصلاح يستدعي توافر البيئة القانونية الداعمة وتفعيل الشفافية والافصاح.

وحول انعكاسات أسعار النفط على السياسات الاقتصادية لدول الخليج، قال **العطية**: "إن الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط والطاقة في الأسواق العالمية، يمكن اعتباره عملية تصحيحية، حيث أن الأسعار الاسمية السائدة، بالنظر الى عامل التضخم والتغيرات في قيمة الدولار، لا تزال دون المستوى الذي ساد في بداية الثمانينات. فإيرادات دول الأوبك من صادراتها النفطية العام 2004 لم تتجاوز 340 مليار دولار، في حين تخطت الـ550 ملياراً العام 1980".

من يبني ومن يهدم!

نوّه رئيس مجلس إدارة مدير عام شركة طيران الشرق الأوسط محمد الحوت بالنجاح الذي حققه منتدى الاقتصاد العربي، متوقفاً عند توقيته حيث لعب دوراً في الترويج للبنان وفي الوقت المناسب.

وقال الحوت لـ"الاقتصاد والأعمال" إن المنتدى وفي هذه الفترة بالذات قدّم صورة إيجابية عن لبنان أزالت الكثير من التحفظات القائمة لدى السيّاح العرب حول المجيء إلى لبنان تحت تأثير التداعيات التي نتجت عن اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وصولاً إلى اغتيال الصحافي والكاتب الشهيد سمير قصير.

محمد الحوت

ولاحظ الحوت تحسّناً ملموساً في حجوزات الطيران لشهر تموز/يوليو الجاري آملاً أن تتابع تحسّنها إذا لم تحصل أي نكسة على الصعيد الأمني.

ويبدو أن تخوّف رئيس "الميدل ايست" قد تحقق باغتيال الأمين العام السابق للحزب الشيوعي اللبناني جورج حاوي.

وهكذا، تكون المبادرات الرامية إلى البناء والى تنشيط موسم الاصطياف، وهكذا تكون الأعمال الرامية إلى تنفير الزوار من المجيء إلى لبنان.

كلمة شكر للرئيس ميقاتي

اهتمام الرئيس ميقاتي بالمنتدى بدأ منذ اللحظة التي عرضنا عليه موعد المنتدى لرعايته، وبذل جهداً كبيراً ومشكوراً من أجل إنجاحه، وكان له الدور الأساسي في دعوة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ليكون ضيف الشرف على المنتدى والمتحدّث الرئيسي فيه.

فالرئيس نجيب ميقاتي هو، وقبل أن يكون رئيساً للوزراء بل قبل أن يصبح وزيراً ثمّ نائباً، ابن البيئة التي يتفاعل معها منتدى الاقتصاد العربي منذ دورته الأولى، ونعني بها بيئة رجال الأعمال والمستثمرين العرب وبخاصة الخليجيين منهم الذين باتوا مشاركين دائمين في هذا المنتدى الذي يجتذب القادة الكبار منهم والعاملين في مختلف مجالات الأعمال والاستثمار.

كما أن الرئيس ميقاتي ليس بعيداً عن مجموعة الاقتصاد والأعمال التي واكب نشاطها منذ انطلاقتها لبنانياً وعربياً وفي زمني الحرب والسلم، وبالتالي فإنه يدرك دورها الإعلامي، والمستوى الذي بلغته في صناعة المؤتمرات والأحداث الاقتصادية والاستثمارية.

ولم يبخل الرئيس ميقاتي بأي وقت خلال يومَي المنتدى. افتتح المؤتمر وشارك في جلستي تكريم الرئيس الشهيد رفيق الحريري والافتتاح، ومكث مع ضيفه ونظيره التركي زهاء ثلاث ساعات، ثمّ حرص على مرحلتين، تفقّد كل أجنحة المعرض المصاحب للمنتدى وتحدّث إلى المسؤولين فيها، وظهر اليوم الثاني استضاف المنتدين على مأدبة غداء أقيمت في السراي الحكومي، وقبل ذلك استقبل الرئيس ميقاتي مجموعة من الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة في المنتدى واستمع إلى ملاحظاتهم ومقترحاتهم، ثمّ توّج اهتمامه بالمنتدى من خلال الحوار المفتوح الذي أجراه على مدى ساعة مع المشاركين.

غير أن اهتمام الرئيس ميقاتي بالمنتدى يتعدّى الأشكال المباشرة، ليعكس في العمق إدراكه لأهمية المنتدى من حيث توقيته كأول ملتقى اقتصادي عربي يشهده لبنان بعد جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وتداعياتها التي تركت انعكاسات سلبية على المستويين الاستثماري والسياحي والاقتصادي عامة.

فقد رأى الرئيس ميقاتي في المنتدى منصة إعلامية وترويجية مهمة، قادرة، وبفضل نوعية المشاركين، على كسر الحاجز النفسي لدى رجال الأعمال والمستثمرين العرب، وعلى إظهار الصورة الحقيقية للبنان لدى محيطه العربي، التي تعكس حيوية الاقتصاد اللبناني، وديناميكية اللبنانيين عموماً، وديناميكية القطاع الخاص بصورة خاصة.

كما التقط الرئيس ميقاتي بحسّه العملي، أهمية تزامن انعقاد المنتدى خلال فترة الانتخابات النيابية وهي الاستحقاق الدستوري الذي يؤكّد تمسّك اللبنانيين بمبدأ تداول السلطة وبالنظام الديموقراطي، وبالحرية. كما يؤكد كيف أن الانتخابات الجارية في لبنان لا تعطّل النشاطات الأخرى التي تستمر وكأن الظروف عادية وطبيعية.

وانطلاقاً من ذلك، ومن أهمية المناسبة التي حملتها وسائل الإعلام المرئي والمقروء إلى الخارج، اختار الرئيس نجيب ميقاتي المنتدى للإطلالة من خلاله لطرح "ميثاق بيروت الاقتصادي" الذي يمثّل عصارة البرنامج الاقتصادي للبنان في المرحلة المقبلة، والذي يمثّل خلاصة رؤيته التي بلورها خلال رئاسته للحكومة وتعاونه مع فريق عمل ضمّ عدداً من الوزراء والخبراء.

ومن خلال خطابه في جلسة الافتتاح وحواره مع المنتدين أثبت الرئيس ميقاتي، وبصورة جلية، أنه رجل دولة، وأنه يؤمن بأن الحكم استمرارية، وأنه متمسّك بالمؤسسات، وبالتالي، فإنه لم يحجب عن الحكومة الجديدة رؤيته وأفكاره، والأمر سيان عنده سواء عاد إلى رئاسة الحكومة المقبلة أم لم يعد.

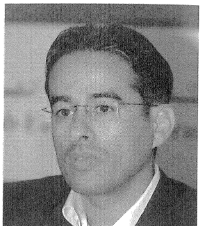
فقد تمكّن الرئيس ميقاتي من خلال الخطاب والحوار، أن ينقل رسالة مهمة لمجتمع الأعمال العربي عن الواقع اللبناني بكل موضوعية، واضعاً الأصابع على الجروح التي يشكو منها المستثمرون والتي يعرفها الرئيس ميقاتي قبل أن يكون رئيساً لمجلس الوزراء.

لقد عرف الرئيس ميقاتي كيف يوظّف المنتدى لخدمة المصلحة اللبنانية العليا، وأدرك أهمية اللحظة: وهذه إحدى مزايا رجل الدولة.

ورغم كل ذلك، لا ينتظر الرئيس ميقاتي منا شكراً ولا امتناناً، كما لا ينتظر تنويهاً لأنه تصرّف قبل وخلال انعقاد المنتدى وكأنه ونحن، فريق واحد يسعى لهدف واحد.

ومع ذلك، لا يسعنا إلا أن نقول للرئيس ميقاتي شكراً...

بهيج أبو غانم



محمد العبار

واعتبر ان الخلل بين العرض والطلب لا ينتظر معالجته في الأمد القصير. فدول الأوبك، وخصوصاً دول الخليج العربية تملك احتياطات نفطية تمكّنها من زيادة طاقاتها الإنتاجية بكميات ملموسة، إلا أن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة جداً.

ثم عرض **كمال اوناكتيان** واقع الاقتصاد التركي بعد الإصلاحات البنيوية التي أجرتها الحكومة. حيث نجحت في خفض معدلات التضخم بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الماضية لتستقر العام 2004 على نسبة 9,3 في المئة، والحكومة التركية، كما قال، مستمرة في خفض التضخم ليبلغ العام 2007 نحو 4 في المئة.

وتحدث **اوناكتيان** عن خطة ثلاثية واضحة المعالم تلتزم الافصاح والشفافية. وأشار إلى أنها تهدف إلى تحسين قطاعي التعليم والصحة، كما تتضمن مجموعة من الاجراءات التي تهدف الى تقليص حجم التهرّب الضريبي، إضافة الى سلة من مشاريع الخصخصة للعديد من شركات القطاع العام الخدماتية، مشيراً إلى أن ذلك يأتي في سياق سعي تركيا الدؤوب الى دخول سوق الاتحاد الأوروبي.

وفي ختام الجلسة الأولى، عرض وزير الصناعة في السودان **د. جلال الدقير** لحملة الاصلاح والانفتاح التي يشهدها الاقتصاد السوداني بعد حلول السلام في مختلف أنحاء البلاد. وقال أن ذلك انعكس إيجاباً على مختلف القطاعات الاقتصادية، لا سيما قطاع النفط والبتروكيماويات. وأشار إلى أن الموارد الأولية المتوافرة في السودان، خصوصاً القطاع الغذائي، قادرة على تلبية كامل حاجات العالم العربي إذا ما تمّ استغلالها بالشكل الصحيح، ودعا إلى إصدار توصية بضرورة تعزيز وتشجيع الإستثمار في المنطقة العربية.



من اليمين: سامر خوري، ماجد سيف الغرير، د. سعد البراك، فيصل أبو زكي، محمد العبار، خالد زينل، علي الشهابي وطارق عبد السلام

تحديات الشركات العربية في عصر الأسواق المفتوحة

الجلسة الثانية من المنتدى، تناول فيها المتحدثون مثلث التحديات الذي يواجه تطوّر تجربة الاسواق العربية في بناء عمل مؤسساتي إحترافي. وخلص المحاورون إلى أن العوائق التي تواجه مسيرة تطور الشركات العربية تكمن في نقص الموارد البشرية، غياب الاحترافية، وتعثّر العلاقات العربية الاقتصادية الناجمة عن غياب الرؤية الواضحة لدى الحكومة.

تحدّث في الجلسة كل من مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في دبي رئيس شركة إعمار العقارية **محمد العبار**، نائب رئيس مجلس الادارة العضو المنتدب في مجموعة الاتصالات المتنقّلة **د. سعد البراك**، رئيس مجلس ادارة شركة كابلات السعودية **خالد زينل**، الرئيس التنفيذي لشركة "رسملة" الاماراتية **علي الشهابي**، نائب الرئيس التنفيذي للعمليات في شركة اتحاد المقاولين العالمية **سامر خوري**، الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات الغرير الاماراتية **ماجد سيف الغرير**، ونائب الرئيس في بنك برقان الكويتي **طارق عبد السلام**. وأدار الجلسة المدير العام المساعد في مجموعة الاقتصاد والاعمال **فيصل أبو زكي**.

تركّزت محاور النقاش حول التحديات التي تواجه الشركات العربية في عصر الأسواق المفتوحة. وتناول المحاورون بالتفصيل حالات المنافسة الناشئة بسبب انفتاح الأسواق، وانتقال الشركات العائلية بين الأجيال المتعاقبة، ومسألتي التوسّع الاقليمي والدولي وتوافر الكفاءات والموارد البشرية. واعتبر المحاورون أن شركات المنطقة بحاجة أولاً لإتخاذ قرار بمواجهة المخاوف الداخلية خصوصاً الإدارية منها، وضرورة التحضّر لتحييد المعوقات وتفكيكها. وقال **محمد العبار** أن ثمة غياباً للشفافية والتخطيط، ما يجعل أداء الأعمال في المنطقة عفوياً بمعظمه، يعتمد على الحدس بدلاً من الخطة، وعلى الافراد بدلاً من فرق العمل المتخصصة، وعلى المحاباة والتراضي بدلاً من العلاقات الجادة الموضوعية.

وبحسب **د. سعد البراك** سيزداد الخطر يومياً على الشركات العربية التي لن تتمكن من مواجهة الشركات الأجنبية عندما يتم فتح الأسواق حيث ستكون عرضة لضغوط لم يسبق أن واجهتها من قبل.

وعن محاولات الاصلاح الادارية، اعتبر **خالد زينل** أنه لا يوجد حالياً مخططات للخروج من الأزمة لغياب الرؤية التي تسمح بذلك. وحذّر **علي الشهابي** من نقص هائل في القدرات البشرية الاحترافية في المنطقة ما يجعل كل الشركات تعاني من تباطؤ خطير في تطوير أعمالها.

ورأى **سامر خوري** أن أصعب ما تواجهه الشركات العربية هو الانتقال من المؤسس إلى الأولاد ومن العائلة الى المؤسسة. فالمؤسس، كما قال، "يريد التفرد بالقرار ولا يفكر كثيراً بمستقبل الشركة، كما أن التوظيف من العائلة يشكل خطراً على الشركة كونه لا يراعي مسألة المهارات بقدر ما يراعي القرابة العائلية".

وتطرق **ماجد الغرير** الى غياب الاحترافية في الشركات العائلية واعتبر ان المجاملات تسيطر على العلاقات المؤسساتية ما يؤدي في النهاية الى الفشل. وتحدث **طارق عبد السلام** عن مسألة التطوير الاداري في الشركات معتبراً أن ثمة قرارات جريئة يجب اتخاذها لاطلاق الاصلاح الحقيقي في الشركات، مشدداً على أهمية تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة.

بنك برقان والادارة الرشيدة


طارق عبد السلام

عرض نائب الرئيس في بنك برقان الكويتي طارق عبد السلام لتجربة بنك برقان في مجال "الإدارة الرشيدة" وتأثيرات تطبيق مبادئها في الأعمال ضمن القطاع المصرفي. واعتبر أن السير وفق مخططات تحسين الأساليب الإدارية يقتضي الأخذ بمجموعة مبادئ على رأسها الشفافية والوضوح والصدق لتحقيق المصلحة المثلى لكل من المساهمين والموظفين وتلبية مسؤوليات الشركات، سواء على المستوى الاجتماعي أو الرقابي تجاه المؤسسات المحلية والعالمية.

وعن مبادئ الإدارة الرشيدة قال عبد السلام إنها تتضمن أبعاداً جديدة خصوصاً على المستوى الدولي حيث "نشهد اتجاهاً عالمياً نحو إضفاء الصفة الإلزامية على تطبيق متطلبات الإدارة الرشيدة وخصوصاً على ممارساتها الأساسية في أعقاب انهيار بعض الشركات الكبيرة والشهيرة في الولايات المتحدة".

كذلك ثمة تحول في الشركات العائلية نحو تحقيق الشروط الاحترافية في إدارة المؤسسات بعيداً عن مركزية القرار الواحد والرؤية الفردية. وبعد تناوله الأطر العامة لمفاهيم الإدارة الرشيدة تحدث عبد السلام عن تجربة بنك برقان والتحولات الإيجابية التي شهدها في مختلف جوانب الإدارة وعدّد النتائج الإيجابية المحققة خلال الفترة الماضية.



من اليمين: محمد صالح، أكرم أبو حمدان، عمرو زيدان، د. ناصر الشماع وجوزيف الحلو

آفاق المشاريع العقارية الكبرى في المنطقة

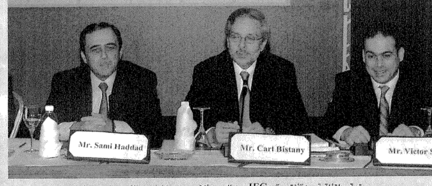
تمحورت الجلسة الثالثة حول آفاق المشاريع العقارية الكبرى في المنطقة، وأدارها رئيس مجموعة زيدان عمرو زيدان، وتحدث فيها رئيس ومدير عام "سوليدير" د. ناصر الشماع، مدير عام مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها (موارد) في الأردن أكرم أبو حمدان، مدير عام العبدلي للاستثمار والتطوير جوزف حلو، ورئيس مجلس إدارة شركة الدار للإستثمار العقاري في قطر محمد صالح.

بداية أشاد د. **ناصر الشماع** "بالدور الكبير الذي لعبه الرئيس **الحريري** في استكمال مشروع تطوير وسط بيروت". ولفت "إلى أهمية إعادة الحياة إلى وسط المدينة"، مؤكداً "أن المنحى التطويري التصاعدي الاستثماري سيستمر، وستتم إضافة العديد من الأبنية ذات الطابع المعماري الجامع بين الحداثة والتراث". وقال إن "وسط بيروت سيشهد مشاريع سكنية جديدة في منطقة وادي أبو جميل إضافة إلى مشاريع القرية السكنية في الصيفي. وستشهد الواجهة البحرية أيضاً مجموعة من الأبراج السكنية، كما بوشر البناء في الأسواق التجارية، ما سيساهم بتفعيل الحركة الاقتصادية والتجارية والسياحية في لبنان". وأوضح **الشماع** أن "أرباح الشركة زادت من 16 مليون دولار في العام 2003 إلى 64 مليوناً في العام 2004. وهي ستستمر في سعيها لخفض الديون المتوجبة عليها والتي تراجعت من 320 مليون

عودة IFC الى لبنان

بعد انقطاع دام لمدة خمس سنوات أعلنت مؤسسة التمويل الدولية عن عودتها للاستثمار في لبنان، من خلال مساهمتها بمبلغ 7,8 ملايين دولار على شكل قرض طويل الأجل لتمويل بناء مشروع مدرسة سابيس الدولية الذي تصل كلفته إلى نحو 25,8 مليون دولار، والتابع لمجموعة سابيس المتخصصة في إدارة المؤسسات التعليمية. ويقع هذا المشروع في منطقة أدما، حيث يشكل مجمعاً مدرسياً ضخماً يحتوي على عدد من المباني والمرافق التابعة والفسحات الخضراء على مساحة 19 ألف متر مربع، ويتّسع لنحو 1700 طالب موزعين على جميع المراحل التعليمية.

ولهذه المناسبة، عقدت كل من مؤسسة التمويل الدولية IFC وشركة "انتريد" الذراع الإدارية لمجموعة مدارس شويفات – سابيس، مؤتمراً صحفياً، على هامش أعمال المنتدى العربي الاقتصادي، للتوقيع



توقيع إتفاقية بين "انتريد" و IFC، من اليمين فكتور سعد، كارل بستاني، سامي حداد

على الشراكة الجديدة بينهم.

وأعرب مدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة التمويل الدولية، **سامي حداد**، عن رغبة المؤسسة في تفعيل تلك الشراكة مع سابيس من خلال دعمها لمزيد من المشاريع المشتركة داخل لبنان وفي الخارج.

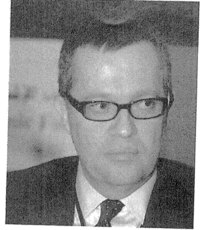
وقدّم رئيس شركة "انتريد" **كارل بستاني** عرضاً لنشاط مجموعة سابيس التي تتولى إدارة 27 مؤسسة تعليمية في 11 دولة في العالم، موزّعة بين دول الخليج وأفريقيا وألمانيا والولايات المتحدة الأميركية.

إشارة إلى أن هذا المشروع الاستثماري الجديد لمؤسسة التمويل الدولية في لبنان، يتزامن مع برنامج الشراكة مع مؤسسات الأعمال في القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي أطلقته

دولار نهاية العام 2003 إلى نحو 170 حالياً، ومن المتوقع الانتهاء من الدين نهاية العام 2006".

ثم تحدث أكرم أبو حمدان عن التطور الاستثماري في الأردن نتيجة التحول الاقتصادي الذي تشهده المملكة. وأوضح أن "موارد" تهدف إلى التطوير العقاري في بعض المناطق، كعمان وضواحيها، وفي مناطق سياحية كالعقبة والبحر الميت. وعدّد القطاعات التي سيطالها التطوير، وأبرزها المواصلات ولا سيما السكك الحديد والمطار، الذي من المتوقع أن يستوعب في العام 2030 نحو 12 مليون مسافر. وعرض المشاريع العقارية التي هي قيد التنفيذ أو قيد الدراسة، فقدم معلومات عن مشروع مدينة الزرقاء الحدائقية الذي تبلغ كلفته مليون دولار، ومشروع تطوير منطقة العبدلي، الذي ينفذ بالتعاون مع شركة العبدلي للإستثمار والتطوير بكلفة 1,2 مليار دولار، ومشروع سرايا العقبة الذي تنفذه شركة سرايا الأردن بقيمة 600 مليون دولار، ومشروع المدن الملكية العائد لبيت التمويل الخليجي والذي تبلغ كلفته مليار دولار، ومشروع المركز التجاري وقصر المؤتمرات في عمّان بكلفة 400 مليون دولار".

ثم عرض جوزف حلو لمشروع تطوير منطقة العبدلي الجاري تنفيذه حالياً في قلب عمان، والذي قال إنه "يجسّد رؤية الملك عبد الله الثاني وقد تحققت بعزم الرئيس الشهيد رفيق الحريري" موضحاً أن شركة العبدلي للاستثمار والتطوير مملوكة مناصفة من مؤسسة استثمار الموارد الوطنية وتنميتها "موارد" عن الحكومة الأردنية وشركة أوجيه الأردن المملوكة بالكامل من شركة سعودي اوجيه. وقال حلو إن "التطوير الاستثماري الذي يشهده الأردن زاد من حجم الاستثمارات إلى أكثر من 3,5 مليارات دولار، ورفع معدل النمو في هذه السوق إلى 50 في المئة، وأدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي في عمّان بنسب تصل إلى 100 في المئة". ولفت حلو إلى أن "ذلك سيؤدي إلى ارتفاع في قيمة موجودات المالكين وسيولّد استثمارات جديدة في قطاعات مختلفة". وأوضح أن مشروع العبدلي يمتد على مساحة تفوق الـ350 ألف متر مربع في وسط عمّان وينتج مليون متر مربع كمساحة مبنية موزّعة بين السكن والمكاتب والمحلات التجارية والقطاع التعليمي والثقافي. وأكد أن "العبدلي" ستعتنى بتلبية السوق العقارية في قلب عمان من حيث التنوع والنوعية من خلال بناء مساكن جذّابة عصرية مصممة لتلبية احتياجات مستخدميها من الراحة والرفاهية، إضافة إلى توفير مكاتب مميزة تخدم متغيرات الحياة العملية، من خلال توفير البنية التحتية المتطورة وإنشاء المراكز التجارية الحديثة المصممة بأعلى درجات الحرفية والإبداع".


علي الشهابي

ثم تحدّث محمد صالح عن شركة الدار للإستثمار العقاري في قطر، المتخصصة في التطوير العقاري، وقال إن هدف الدار رصد حركة السوق وتقييم العقارات ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع واختيار الناجح من بينها، ما مكّنها من تحقيق عائدات مهمة". وعدّد صالح أبرز مشاريع الشركة، وهي: مشاريع مدينة المفروشات، ومشروع "المبنى المتعرج" في الدوحة ومشروع عقاري ضخم في مدينة الرياض يمثل شعار المملكة وهو على شكل سيفين ونخلة ومشروع "الميديا تاور" في دبي.

المؤسسة في تشرين الأول / أكتوبر من العام الماضي. وهو عبارة عن برنامج للمساعدة الفنية تبلغ موازنته 100 مليون دولار أميركي ويعمل في 18 من بلدان هذه المنطقة من المغرب إلى باكستان. ويستهدف هذا البرنامج إتاحة المساندة لمؤسسات الأعمال التجارية صغيرة ومتوسطة الحجم، المساعدة في تحسين البيئة التنظيمية من أجل مؤسسات الأعمال التجارية صغيرة الحجم، تسهيل القدرة في الحصول على الموارد التمويلية، المساعدة في إعادة هيكلة وخصخصة مؤسسات الأعمال المملوكة للدولة، وتقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

ووافقت مؤسسة التمويل الدولية خلال العام 2004 على دعم وتمويل 18 مشروعاً استثمارياً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة إجمالية وصلت إلى نحو 236 مليون دولار، ليرتفع حجم محفظة استثمارات والتزامات المؤسسة في المنطقة إلى نحو 1109 ملايين دولار.

استثمارات والتزامات المؤسسة في المنطقة

البلد	عدد المشاريع	حجم المحفظة الاستثمارية (مليون دولار أميركي)
أفغانستان	2	8
الجزائر	6	73,5
مصر	25	305,5
ايران	1	7
الأردن	12	83
لبنان	11	51,5
المغرب	4	83,6
عمان	1	11,1
باكستان	27	236,7
السعودية	1	1,6
سورية	3	20,2
تونس	4	60,9
الضفة الغربية وقطاع غزة	11	24,5
اليمن	3	10,6
استثمارات اقليمية	2	6,1



من اليمين زياد مكاوي، عبد الله السعودي، عبد الهادي شايف، ومكرم صادر

تحديات الصناعة المصرفية العربية في مرحلة الأسواق المفتوحة

النمو الملحوظ في أداء ونتائج المصارف العربية عموماً والخليجية خصوصاً، والفائض الكبير في السيولة الناجم عن استمرار ارتفاع أسعار النفط، والفورة في أسواق الأسهم الخليجية وانعكاساتها على أداء وأرباح البنوك، فضلاً عن دخول المصارف الأجنبية إلى الأسواق العربية بعد الانفتاح الذي بدأت تشهده معظم تلك الأسواق، وأثر ذلك على المصارف العربية لجهة تحديات المنافسة التي يفرضها هذا الوجود، كل ذلك كان محور مناقشات الجلسة الرابعة من المنتدى التي حملت عنوان "تحديات الصناعة المصرفية العربية في مرحلة الأسواق المفتوحة".

أدار الحوار رئيس مجلس إدارة شركة الاستشاريون في مجال المال والاستثمار **عبد الله السعودي**، وتحدّث فيها مدير عام البنك الأهلي التجاري (السعودي) **عبد الهادي الشايف**، الأمين العام لجمعية مصارف لبنان **د. مكرم صادر**، والرئيس التنفيذي في بنك دبي **زياد مكاوي**.

بداية، أشار **السعودي** إلى أن المصارف العربية سجّلت خلال السنوات العشر الماضية نتائج غير مسبوقة حيث وصل إجمالي الموجودات إلى قرابة 900 مليار دولار، داعياً إلى وضع ستراتيجية عمل واضحة للقطاع المصرفي العربي تأخذ في الاعتبار المتغيرات الحالية والتحديات المستقبلية، معتبراً أن ذلك يشكل شرطاً أساسياً لاستمرار المؤسسات المالية والمصرفية العربية، في ظل ما تتطلبه المنافسة من تركيز على النوعية والتميّز في الأداء.

ثم حدّد **د. مكرم صادر** أربعة تحديات أساسية تواجه الصناعة المصرفية العربية وهي: مساهمة المصارف العربية في النمو وخلق فرص العمل، تطبيق معايير الصناعة المصرفية العالمية والتي تتطلب وجود سلطات نقدية ورقابية فعالة ومستقلة، تحقيق التفاعل ما بين التكنولوجيا والموارد البشرية في ما خص المنتجات والخدمات وقنوات التوزيع، وضرورة زيادة رساميل المصارف العربية وتفعيل العلاقة مع الأسواق المالية بغرض تنويع قاعدة الموارد وعدم حصرها بالودائع التي تشكل حالياً 80 في المئة من رساميل المصارف العربية. ولفت صادر إلى أن المصارف المحلية تشكل محور النظام المالي العربي، مبدياً خشيته من انعكاس أي أزمة مالية على محافظ المصارف ما يجعلها لقمة سائغة أمام المصارف الأجنبية التي قد تستفيد من أي انهيار لتملك المصارف العربية، ما يستدعي أن تعمل تلك المصارف على تمتين وحماية حصتها السوقية.

وتطرق **الشايف** إلى مسألة التوسّع



كلود بوريه

"صناديق التحوط"

شكّلت "صناديق التحوط" محور المداخلة التي قدمتها عضو لجنة إدارة مشاريع "صناديق التحوط" في شركة آر. ام. أف لإدارة الاستثمار كلود بوريه والتي ركّزت على أهمية "صناديق التحوط" في عملية تأسيس الشركات الجديدة من خلال توفير التمويل المطلوب. وأوضحت أن الاستثمار في هذا السياق لا يصبّ في إدارة الشركة إنما في الصندوق بحصص معينة. والعامل الأساسي الذي تقدمه هذه الآلية هو الحصول على محفظة متنوعة.

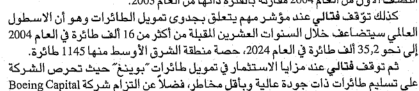
كذلك عرضت بوريه لطريقة الاستثمار حيث تذهب الأموال إلى صندوق التحوّط ويتم دفع الرسوم المتوجبة للشركة التي تتولى إدارة الصندوق لتحصل في ما بعد على العائدات التي تتراوح عادة ما بين 25 إلى 30 في المئة.

وأوضحت أن هذه الآلية توفّر أيضاً إمكانية تحويل اتفاقية الشراكة في العائدات إلى حصة من مجموع حقوق المساهمين. كما أبرزت بوريه أن جاذبية "صناديق التحوط" تنبع من ضمان سعة الجودة.

الإقليمي للمصارف العربية معتبراً أن الظروف الحالية مؤاتية جداً لا سيما مع الانفتاح الذي تشهده الأسواق العربية في موازاة الفوائض المالية المحققة ومتطلبات التنمية الاقتصادية للبلدان العربية. ودعا إلى اغتنام هذه الطفرة غير المسبوقة، خصوصاً أن أسعار النفط مرشّحة للاستمرار على هذا المستوى المرتفع. ودعا سلطات الرقابة المركزية إلى التخفيف من بعض القيود التي تحول دون توسّع المصارف العربية. وإذ لفت **الشايف** إلى عدم قدرة المصارف العربية على منافسة المصارف الأجنبية الكبرى في بعض القطاعات، دعا إلى ضرورة تفعيل العمل المصرفي الإسلامي بوصفه أحد أهم القطاعات التي أثبتت المصارف العربية قدرة على الابتكار فيها.

أما **مكاوي** فأشار إلى أن قطاعي العقار والأسهم العربية يشهدان طفرة كبرى يمكن تسميتها "تسونامي" من السيولة لافتاً إلى أن هذا الأمر يشكّل على الرغم من خطورته فرصة تاريخية للمصارف العربية عموماً والخليجية تحديداً للتوسّع، وذلك من خلال قيام هذه المصارف بامتصاص السيولة المتوافرة في الأسواق المالية واستخدامها في مشاريع التوسّع، سواء عبر تملّك مؤسسات مصرفية في بلدان أخرى أو من خلال النمو العضوي. ونوّه بالخطوات التوسّعية الإقليمية التي اتخذتها بعض المصارف العربية على الرغم من القيود التي تفرضها البنوك المركزية.

بوينغ" والاستثمار في تمويل الطائرات



نديم فتالي

إنطلاقاً من التوقّعات التي تشير إلى أن صناعة الطيران مقبلة على مرحلة نمو لافت بعد سنوات عجاف، تطرّق مدير المنطقة الدولية في Boeing Capital Corporation **نديم فتالي** إلى أهمية وجدوى الاستثمار في تمويل الطائرات. فاعتبر أن سوق السفر مرجحة لان تشهد قفزات ملحوظة لا سيما مع دخول عوامل تحرير الأجواء واكتساب التقنيات المتقدمة فضلاً عن مسألة المنافسة الشرسة.

وأشار إلى أن المؤشرات الاقتصادية تدل على معدلات نمو عالية على المدى البعيد استناداً إلى ارتفاع الناتج القومي المحلي لمعظم البلدان بنسبة 3 في المئة وزيادة الركاب بنسبة 5 في المئة وارتفاع حجم الشحن الجوي بمعدل 6 في المئة حتى العام 2020.

أما في ما خص سوق السفر العربي، فقد أظهرت الإحصاءات ارتفاع حركة السفر بمعدل 41 في المئة خلال النصف الأول من العام 2004 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2003.

كذلك توّقف **فتالي** عند مؤشر مهم يتعلق بجدوى تمويل الطائرات وهو أن الاسطول العالمي سيتضاعف خلال السنوات العشرين المقبلة من أكثر من 16 ألف طائرة في العام 2004 إلى نحو 35,2 ألف طائرة في العام 2024، حصة منطقة الشرق الأوسط منها 1145 طائرة.

ثم توقف **فتالي** عند مزايا الاستثمار في تمويل طائرات "بوينغ" حيث تحرص الشركة على تسليم طائرات ذات جودة عالية وبأقل مخاطر، فضلاً عن التزام شركة Boeing Capital بضمان نجاح خدمات ومنتجات "بوينغ" في الأسواق المالية العالمية.



من اليمين: محمد حباب، الرئيسان أردوغان وميقاتي ووجيه البزري

مجلس الاعمال اللبناني- التركي يناقش تعزيز التعاون

على هامش منتدى الاقتصاد العربي، انعقد مجلس الاعمال اللبناني- التركي بحضور رئيسي وزراء تركيا **رجب طيب اردوغان** ولبنان **نجيب ميقاتي** وبمشاركة عدد من الوزراء ورجال الاعمال من كلا الجانبين.

واشار الرئيس **ميقاتي** في كلمة القاها الى تطابق وجهات النظر في كافة النقاط التي بحثناها مع رئيس وزراء تركيا في النواحي السياسية والاقتصادية. اما رئيس الوزراء التركي **أردوغان** فأعرب عن رغبة بلاده في زيادة حجم تجارتنا مع الدول المجاورة بنسبة 40 في المئة، وشدّد على اهمية انشاء منطقة تجارة حرة في بلدان البحر المتوسط.

بعد ذلك، قدّم المجلس درعا تذكارياً الى الرئيس **اردوغان**، وآخر الى الرئيس **ميقاتي**.

اما وزير المالية التركي **كمال اوناكتيان** فأشار الى فحوى اجتماعه مع وزير المالية اللبناني **دميانوس قطار**، ولا سيما النقاط المتعلقة بحل مسألة التأشيرة بين لبنان وتركيا داعياً الى تسهيل النقل بين بيروت واسطنبول والى اقامة معارض مشتركة، ومشدداً على ضرورة العمل على تطوير التعاون في المجال السياحي لما فيه مصلحة البلدين.

بعد ذلك، تحدّث **وجيه البزري** بإسم مجلس الاعمال اللبناني – التركي، فلفت الى "الدور البارز الذي لعبه الرئيس الشهيد **رفيق الحريري** من أجل تحسين العلاقات مع تركيا، والذي اعطى دفعاً لهذه العلاقات من خلال الزيارة الاخيرة التي قام بها الى تركيا، كما ركز الرئيس **ميقاتي** على هذا الموضوع خلال زيارته الاخيرة ايضاً. ■



من اليمين: مؤيد القرطاس، ناصر النويس، د. وليد خدوري، سامي حداد، ونبيل عيتاني

متطلبات استقطاب الاستثمار الأجنبي

"متطلبات استقطاب الاستثمار الأجنبي" شكّلت محور جلسة العمل الخامسة التي أدارها رئيس تحرير القسم الاقتصادي في جريدة الحياة د. وليد خدوري، وشارك فيها كل من رئيس مجلس إدارة مجموعة روتانا ناصر النويس، ورئيس مجلس إدارة ومدير عام المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) نبيل عيتاني، والمدير الإقليمي في مؤسسة التمويل الدولية (IFC) سامي حداد، والرئيس التنفيذي لشركة التصنيع الوطنية في السعودية مؤيد القرطاس.

استهل د. **وليد خدوري** الحوار بالإشارة إلى أن المنطقة العربية تأتي في الترتيب الأخير لجهة جذب الاستثمارات الأجنبية، تليها أفريقيا. وقال إن من بين عشرات مليارات الدولارات التي تنتقل بين البلدان تستحوذ المنطقة العربية على نسبة قليلة منها. ثم طرح أسئلة محورية منها: هل المنطقة العربية بحاجة إلى الإستثمارات الأجنبية؟ ما هي العوائق التي تحول دون استقطابها؟ وكيف يمكن زيادة جاذبية المنطقة أمام الاستثمار المباشر؟

ثم عدّد **ناصر النويس** العوامل التي تساعد على تدفق الاستثمارات إلى العالم العربي وأهمها: أولاً، الاستقرار والأمن، مشيراً إلى دولة الإمارات العربية المتحدة كمثال. ثانياً، شفافية ونزاهة القضاء معتبراً أنها العنصر الأهم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية لافتاً إلى ضرورة الحصول على الاستقرار التشريعي والإداري في الدول العربية. وثالثاً، الموارد البشرية مشيراً إلى أن وجود كوادر عربية متخصصة وفنية جيدة هي عامل جذب إضافي للاستثمارات الأجنبية لأنها توفّر على هذه الاستثمارات كلفة جلب كوادر خاصة بها من الخارج. وشدّد **النويس** على "ضرورة القضاء على الفساد والبيروقراطية، فالإصلاحات التي نراها في بعض الدول العربية غير كافية، لكن مع وجود متابعة حكومية قوية وتطوّر في الأمور التشريعية والإدارية نأمل أن نرى تحسناً كبيراً في استقطاب الاستثمارات الأجنبية".

ثم شرح **سامي حداد** مكوّنات المناخ الاستثماري ومن أهمها، كما قال، "النظام القانوني وتطبيقه عن طريق المحاكم والعوامل الضريبية ونظام الصرف وسوق العمالة الذي يشمل سهولة التوظيف والاستغناء عن الموظفين إضافة إلى القضاء على البيروقراطية". ودعا إلى "فتح قطاعات مهمة تستحوذ على استثمارات ضخمة مثل الطاقة والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والمواصلات البرية والجوية، وإلى التركيز على قطاع الخدمات وتطويره". ثم تحدّث **حداد** عن أهمية القطاع الخاص قائلاً إن "الاقتصادات الناجحة تعول على القطاع الخاص بينما يقتصر دور القطاع العام على الرقابة والتنظيم". وبالنسبة للاتفاقيات التجارية ودورها في استقطاب الاستثمارات، قال **حداد** "إن أي جهد يبذل في توسيع حجم السوق هو إيجابي بالطبع وسيكون حافزاً للاستثمار ولكن الأهم هو توفير المناخ الأساسي والعمل على تحسين القوانين وتنفيذها وهذه العملية ضعيفة في بعض الدول ومعدومة في غيرها".

أما **مؤيد القرطاس** فتحدّث عن دور الشركات الوطنية "كشريك في استقطاب الاستثمارات الأجنبية"، معتبراً أنها تلعب دوراً محورياً وأساسياً في تحرير الفرص الاستثمارية وتسويقها للشريك الأجنبي. فاللاعب الوطني على معرفة أكبر بظروف البلد وفرصه وهذا يساعد في توزيع المخاطر". وأضاف "إن القطاع الخاص استطاع استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وهناك

"الاقتصاد والأعمال" في 5 أعداد

بالتزامن مع انعقاد منتدى الاقتصاد العربي أصدرت "الاقتصاد والأعمال" 5 أعداد دفعة واحدة هي الآتية:

– العدد الأساسي المتزامن عادة مع المنتدى وفيه ترتيب لأول 500 شركة مساهمة عربية
– عدد خاص عن الاقتصاد الأردني
– عدد خاص عن قطر
– عدد خاص عن المصارف السعودية
– عدد خاص لمناسبة تكريم الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وفيه استعراض لمشاركته في مؤتمرات المجموعة منذ العام 1993


أورهان أوسمانسوي

كيانات محلية أثبتت قدرة جيدة في هذا المجال إضافة إلى قدرتها الإدارية في مساندة المشاريع". وأوضح القرطاس أن "الاستثمار يعتمد على استقرار السياسات الاقتصادية" مشيراً إلى أن الاتجاه نحو الخصخصة هو الطريق الصحيح، لافتاً إلى أن المستثمر المحلي مع شركاء آخرين كان صاحب الريادة في مجال الخصخصة.

من جهته، عزا نبيل عيتاني أسباب ضآلة الاستثمارات الأجنبية الى "حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في بعض دول المنطقة، وإلى الحجم الكبير للقطاع العام الذي يحاول أن يستأثر بالكثير من القطاعات الخدماتية داخل الدولة، إضافة إلى البيروقراطية السائدة في الإدارات والمعاملات الإدارية، وإلى عوائق التشريعات والقوانين، ومسألة المساواة بين المواطن العربي والمستثمر الأجنبي". وأشار عيتاني إلى انه "من إجمالي 560 مليار دولار هي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم في العام 2003، بلغت حصة الدول العربية منها 8,7 مليارات دولار، أي ما نسبته 1,5 في المئة فقط". وعن تجربة لبنان في استقطاب الاستثمارات قال عيتاني إن "لبنان يأتي في مراتب متقدمة بين الدول العربية المستقطبة للاستثمارات المباشرة وخصوصاً الاستثمارات العربية. وعزا ذلك إلى عوامل عدة أهمها الموقع الجغرافي والنظام الاقتصادي الحر والقطاع المصرفي المتطور وحرية نقل وتحويل الأموال والبنى التحتية المتطورة والموارد البشرية الكفوءة والبيئة التشريعية". وختم عيتاني "إن الدول العربية توفّر العديد من فرص الاستثمار، وهي تعمل منذ سنوات على تحديث التشريعات وإنشاء مؤسسات لتشجيع الاستثمارات وتحقيق الانفتاح الاقتصادي وزيادة نسب النمو في اقتصاداتها. ومع أن الأمر يتطلب بذل المزيد من الجهد لاعتماد الشفافية وحماية الملكية الفكرية وتحرير التجارة والانطلاق بعمليات الخصخصة من أجل استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، لا يسعنا سوى القول أننا قطعنا شوطاً في المسار الصحيح وما علينا سوى المثابرة".

تحية إكبار وتقدير

منتدى الاقتصاد العربي (الذي كان يُعرف سابقاً بمؤتمر الاستثمار وأسواق رأس المال العربية) الحادي عشر حمل هذا العام إسم "دورة الرئيس رفيق الحريري" وقامت بتنظيمه مجموعة الاقتصاد والأعمال بالتعاون مع مصرف لبنان ومؤسسة التمويل الدولية وجمعية المصارف في لبنان.

وهذا المنتدى السنوي الذي عُقد في فندق فينيسيا برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي حضره أكثر من 900 شخصية اقتصادية وسياسية من أكثر من 20 بلداً عربياً وأجنبياً كان في مقدّمهم رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الذي حلّ ضيف شرف على المؤتمر وهو كان في زيارة رسمية للبنان. كما حضر المنتدى بعض المسؤولين الكبار يمثّلون وزارات المال والاقتصاد والنفط والصناديق العربية والبنوك المركزية في الدول العربية الشقيقة.

وجاء انعقاد هذا المنتدى بعد الكارثة التي هزّت لبنان وطالت الدول العربية والعالم أجمع باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في 14 شباط/فبراير الماضي والتي انعكست وبالاً على لبنان وأثّرت سلباً وبشكل كبير على الاقتصاد الوطني، وخلقت جواً من الذعر والقلق في نفوس المودعين والمدخرين من تفاقم الوضع وتأثيره على الوضع المصرفي ككل.

وكان لمصرف لبنان دور إيجابي لعبه بحنكة وبحكمة الحاكم رياض سلامة الذي قام باتخاذ إجراءات فورية مناسبة حدّت من المخاوف وأدّت إلى تخفيف التوتّر الذي ساد الأسواق لفترة لم تطل كثيراً.

وكان لهذا المنتدى بالتأكيد فوائد كثيرة وكبيرة أهمها حضور عدد كبير من الإخوان العرب الذين لهم اليد الطولى والمساهمة الفعّالة في الاستثمارات العربية المختلفة في لبنان، والذين أبدوا كل استعداد للوقوف إلى جانب لبنان بعد هذه المحنة الكبيرة مؤكّدين استمرار تضامنهم مع الشعب اللبناني، وذلك بفضل العلاقات المتينة التي أسسها وعزّزها الرئيس الشهيد ووطّدها مع الأخوة العرب، الأمر الذي دفع بهم لمتابعة دعم لبنان وزيادة استثماراتهم فيه.

إن الفضل الأول في عقد وإنجاح هذا المنتدى يعود إلى مجموعة الاقتصاد والأعمال وعلى رأسها الزميل الديناميكي رؤوف أبو زكي الذي استمر في عقد هذا اللقاء في لبنان على مر السنين بالإضافة إلى إقامة مؤتمرات مماثلة في الدول العربية والخارجية وكانت كلها مثمرة وناجحة. ومن الجدير ذكره أن الرئيس الشهيد رفيق الحريري كان في الأساس من داعمي إطلاق هذا اللقاء وإنجاحه وذلك من خلال مباركته ورعايته وحضوره الدائم لكل المؤتمرات التي عُقدت في بيروت. وكان للرئيس نجيب ميقاتي دور فعّال هذه السنة في إنجاح المنتدى المذكور من خلال احتضانه وحضوره الشخصي والجهود التي بذلها مع المدعوين.

هذا وطمأن الرئيس ميقاتي المشاركين في حوار مفتوح صريح ومشجّع في ختام المنتدى بأن الحكومة تسعى جاهدة لاتّخاذ الإجراءات الكفيلة بتذليل كل المعوقات وتخفيف القيود في قطاع الأعمال والاستثمار مبشراً بقرار منح التأشيرات عند الوصول إلى مطار بيروت للمستثمرين وسيّاح الاستجمام والاستشفاء.

ولا بدّ من الإشارة في هذه المناسبة إلى الوقع الخاص الذي تركه انعقاد هذا المنتدى وفي هذه المرحلة بالذات مما استوجب توجيه الشكر والتهنئة للزميل رؤوف أبو زكي على الجهود التي بذلها مع المدعوين بفضل علاقاته الشخصية، ما أكسبه محبتهم وتقديرهم.

وكنا طالبنا في السابق بكل تجرّد وإخلاص بأن يمنح هذا الإنسان عن جدارة واستحقاق وساماً رفيعاً من قبل الدولة اللبنانية تقديراً لجهوده الدؤوبة تجاه وطنه وبخاصة في هذا الظرف العصيب. فعسى أن يلقى طلبنا المتجدّد هذا آذاناً صاغية لدى المسؤولين لأن مثل هؤلاء الأشخاص يجب أن يحظوا بكل تقدير. ولا يسعنا في هذا المجال إلا أن نهنئ الزميل العزيز ومساعديه ومجموعة الاقتصاد والأعمال وجميع الذين كان لهم دور في تنظيم هذا المنتدى ونخصّ بالذكر الزميل بهيج أبو غانم الذي كانت له مساهمة فعّالة في إنجاح اللقاء دون أن ننسى توجيه تحية إكبار إلى جميع المؤسسات الراعية للمنتدى.

سمير نعوم سلامه
المدير العام السابق لوكالة رويترز في لبنان



من اليمين: سهى نجار، مصطفى عبد الودود، مناف الهاجري، د. هنري عزام، أياد الدوجي، أحمد طنطش وأورهان أوسمانسوي

إلى أين تتّجه فورة الأسهم في المنطقة؟

تتضارب الآراء في العالم العربي حول ما إذا كان الارتفاع القياسي لأسعار الأسهم يشكل فقاعة أو أنه يعكس القيمة الحقيقية للأصول خصوصاً أن أسعار النفط أنتجت سيولة ضخمة دفعت بالمصارف إلى الإسهاب في عملياتها التمويلية للأفراد. وقد تركز الحوار في الجلسة السادسة من منتدى الاقتصاد العربي على مبررات وأسباب ارتفاع أسواق الأسهم في المنطقة العربية.

أدار الحوار في هذه الجلسة المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة أموال إنفست د. **هنري عزام**، وشارك فيها: الرئيس التنفيذي في شعاع كابيتال **اياد الدوجي**، مدير عام المركز المالي الكويتي **مناف الهاجري**، نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في جورد انفست **أحمد طنطش**، الرئيس التنفيذي لـ EFG - Hermes **مصطفى عبد الودود**، المدير الإداري في "المستثمر الوطني" **أورهان أوسمانسوي**، ونائب الرئيس في "أبراج كابيتال" **سهى نجار**.

قدّم **عزام** للحوار بالإشارة إلى الترابط الكبير بين أسعار النفط والأسهم، معتبراً أن العلاقة الترابطية بينهما قد تصل إلى نسبة 90 في المئة، ثم تحدّث **اياد الدوجي** فاعتبر أن "الارتفاع الحاصل في أسعار الأسهم مردّه إلى الاستعمال غير الإنتاجي لرأس المال". وقال: "على الرغم من وجود بعض المغالاة في الأسعار، يجب عدم النظر إلى كافة الأسهم من الزاوية ذاتها، فالسعر يحدده العرض والطلب، في حين أن القيمة العادلة للسهم يرتبط تحديدها بعوامل أخرى". في المقابل، طالب **الدوجي** المصارف المركزية العربية "بضرورة العمل على ضبط الائتمان الذي وصل إلى مستويات قياسية"، معتبراً أن "الأسواق العربية تتمتع بقوانين وشفافية إنما المشكلة تكمن في غياب الجهات المولجة تطبيق هذه القوانين".

من جهته، رأى **أحمد طنطش** أن "هناك عوامل أخرى غير النفط، تدفع باتجاه زيادة أسعار الأسهم. وإلا كيف يمكن تبرير ارتفاع أسعار الأسهم في أسواق الدول المستوردة للنفط؟". واعتبر أن "من ابرز عوامل ارتفاع الأسعار السياسات الائتمانية التي تعتمدها المصارف، إضافة إلى توافر سيولة عالية في الأسواق المصدرة للنفط التي تتطلع إلى فرص استثمارية خارج حدودها". وقال **طنطش**: "لو سلّمنا جدلاً أن هناك فقاعة في أسواق الأسهم العربية، فكيف يمكن حل هذه المسألة؟. وأجاب: أولاً، على البنوك المحلية ضبط مسألة الإقراض. ثانياً، تشجيع رسملة الشركات والاصدارات الجديدة، وثالثاً، زيادة عدد صناديق الاستثمار. وقال: "كل هذه الخطوات تساعد في السيطرة التدريجية على السوق".

واعتبر **مناف الهاجري** أن "هناك خصوصيات معينة لكل سوق أسهم في

داو جونز - الكويت



محمد محارب القحطاني

قامت شركة الاستثمارات الصناعية والمالية الكويتية بالتعاون مع مؤشرات داو جونز بتأسيس مؤشر داو جونز- الكويت- الخاص بالأسواق المالية الكويتية. وفي كلمة عن دور المؤشرات في تطوير الأسواق المالية، قدّم نائب المدير العام في شركة الاستثمارات الصناعية والمالية الكويتية محمد محارب القحطاني عرضاً عن مؤشر داو جونز- الكويت ودوره في تطوير سوق الكويت للأوراق المالية وجذب المستثمرين العرب والأجانب.

وأشار القحطاني إلى أن مؤشر داو جونز- الكويت، يشكّل عامل تميّز للسوق المالية الكويتية مقارنة بالأسواق الإقليمية المجاورة بوصفه مؤشراً عالمياً قادراً على قياس الأداء الحقيقي لسوق أوراق المال الكويتية، وفقاً لمعايير وقواعد ثابتة مطابقة لتلك المستخدمة لقياس أداء الأسواق العالمية، كما يستخدم كأداة تسويق من قبل الشركات المدرجة في هذا المؤشر، حيث يشكّل عامل جذب للمستثمرين على المستويين المحلي والعالمي.

ولفت القحطاني إلى توافر عوامل عدّة وراء اختيار داو جونز للكويت ومن أهمها، الحجم الكبير لسوق المال الكويتية حيث تضم 139 شركة مدرجة من بينها عدد من الشركات السبّاقة على المستويين الإقليمي والعالمي، حجم الرسملة السوقية للشركات المدرجة حيث بلغت في أيار/ مايو من العام الحالي نحو 89 مليار دولار أميركي، وهي أول سوق في المنطقة قامت بتأسيس سوق ثانوية للسندات Futures and options إضافة إلى ارتفاع التصنيف الائتماني للكويت ووفرة المشاريع الإنشائية المقدّرة بمليارات الدولارات.

المنطقة العربية، إنما الجامع المشترك بينها هو ارتفاع أسعار النفط". وقال: "إلى جانب النفط، فإن ما يحرّك أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي هو ارتفاع ودائع القطاع المصرفي، الفائض المالي لدى الحكومات، والسيولة التي ارتفعت بمعدل 20 مرة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وهذه كلها أموال تبحث عن فرص استثمارية". إلا أن **الهاجري** أكّد على ضرورة "التوظيف الرشيد لهذه السيولة من خلال قنوات استثمارية ذات جدوى". كما اعتبر انه من الضروري العمل على تصحيح اختلالين تعاني منهما دول مجلس التعاون: فنسبة إنتاج النفط إلى إجمالي الاحتياطات متدنية ما يؤدي إلى فجوة، كما أن نصيب قطاع النفط والغاز من أسواق المال أقل بكثير من نصيب القطاع من الناتج القومي الإجمالي. ففي حين أن قطاع النفط والغاز يشكل 40 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، إلا أن نسبته من أسواق المال لا تتجاوز 11 في المئة".

ثم عرض **مصطفى عبد الودود** لانعكاسات الفوائض المحققة على أسعار أسواق الأسهم، موضحاً أن مجموعة عوامل ساهمت في تراكم فوائض غير مسبوقة أبرزها: ارتفاع أسعار النفط، انخفاض معدلات الفائدة، عودة رؤوس الأموال العربية إلى المنطقة بعد احداث 11 ايلول/ سبتمبر 2001. ولاحظ أن "أسواق الأسهم العربية تشهد حالياً مغالاة في أسعار بعض الأسهم خصوصاً في منطقة الخليج".

من جهتها، اعتبرت **سهى نجار**، أن كافة المؤشرات الاقتصادية تشير إلى وجود فقاعة أسهم في الأسواق العربية، فالقيمة السوقية بالنسبة إلى الدخل الاقتصادي العام تصل إلى 200 في المئة، علماً أن المعدل العالمي الطبيعي هو 50 في المئة. وأشارت إلى أن "التقويم الحالي للأسواق يستند إلى مبالغة في الربحية وفي القيمة الدفترية للشركات المدرجة. ولو حدث تصحيح للسوق، فإن أرباح العديد من الشركات ستنخفض".

وختاماً، تطّرق **اورهان اوسمانسوي** إلى الإقبال الكثيف الذي تشهده الإصدارات الأولية للأسهم في العالم العربي، وخصوصاً في منطقة الخليج حيث السيولة المرتفعة. ولاحظ شهية كبيرة تجاه استثمارات التجزئة تبرز عند أي إصدار للأسهم، فتتم تغطيته بأضعاف ما هو مطلوب وخلال مدة قصيرة. كما تطرّق إلى موضوع "الجهات الرقابية ودورها في ضمان أداء الأسواق والتأكد من أهلية الشركات المدرجة".



من اليمين: لؤي العقيلي، إياد الصافي، فيصل أبو زكي، د. جوان معصوم وشاكر محمود علوان

"آفاق الاستثمار والإعمار في العراق"

ترأس جلسة "آفاق الاستثمار والإعمار في العراق" المدير العام المساعد لمجموعة الاقتصاد والأعمال فيصل أبو زكي، وشارك فيها كل من: وزيرة الاتصالات العراقية د. جوان معصوم، وكيل وزارة البلديات والأشغال العامة للشؤون الفنية في العراق اياد الصافي، نائب رئيس اتحاد رجال الأعمال العراقيين شاكر محمد، ورئيس هيئة سوق المال العراقية لؤي العقيلي.

قالت الوزيرة **معصوم** إن العراق يعتبر في الوقت الحاضر حالة متميزة للاستثمار، على الرغم من وجود ارتباك في ذهنية المستثمر سببه الحالة الأمنية، علماً أن دراسة عادلة لحالة العراق تؤكد أن 85 في المئة من الرقعة الجغرافية للبلد هي في حالة أمنية مستقرة وتشكل مناخاً استثمارياً مثالياً للباحثين عن الاستثمار وبناء المشاريع. واقترحت **معصوم** على المستثمرين الحقيقيين إقامة جسور تواصل بين دوائر البحث الخاصة بهم والجهات العراقية لغرض توضيح الحالة الاستثمارية في البلد.

أما **اياد الصافي** فقال: "إن حجم الاستثمارات الكبيرة المطلوبة لتحقيق التنمية يتطلب جهداً تمويلياً وتصنيعياً وتنفيذياً متعدد الاختصاص، ولا يمكن أن يقتصر على مصدر دون الآخر". وأضاف: "إننا نتطلع إلى مساهمات فاعلة في ميادين الاستثمار في كافة قطاعات العمل المختلفة ومنها قطاع الخدمات الذي تمثّله وزارتنا، وبما يسهم في تسريع عمليات الإعمار بمستويات نوعية متطورة تؤسس قاعدة لتعاون إقليمي متطور وعلى أسس من التكافؤ والاحترام المتبادل وبما يخدم مصالح البلدين في إشاعة السلام والأمن في هذه المنطقة ويحقق الازدهار والتقدم".

واعتبر **شاكر محمد** أن العراق بلد غني وجاذب للاستثمار بفضل كوادره العلمية والفنية وثروته الطبيعية والإجراءات الإدارية والتشريعات القانونية التي تكفل تسهيل عمليات الاستثمار وتجيز الدخول إلى السوق العراقية وتتيح فرصاً متكافئة للاستثمارات العربية والأجنبية مع وجود آليات لتحويل ونقل العملة من وإلى العراق.

وأخيراً، تلا **لؤي العقيلي** نصّ الرسالة التي وجهها اتحاد رجال الأعمال العراقيين إلى منتدى الاقتصاد العربي، وجاء فيها: "إن المنتدى بات يتبوأ مركزاً مرموقاً في مسيرة اقتصاد المنطقة وتطوراتها المستقبلية. وبناء على الأهمية التي يتمتع بها كانت مشاركتنا فيه ترقى إلى مستوى أهم الملتقيات العربية إطلاقاً، خصوصاً في ضوء ما يناقشه من موضوعات". وبالإشارة إلى الاستثمار الأجنبي في العراق قال **العقيلي**: "نلاحظ تطوراً جديداً يختلف تماماً عن السياسات السابقة، فقد صدر قانون جديد للشركات أجاز تملك غير العراقي لكامل رأس المال وبشكل مباشر في الشركات المؤسسة حديثاً، كما صدر قانون جديد للاستثمار الرقم 39، وقانون ضريبة الدخل وتخفيض الرسوم الجمركية". وقال **العقيلي**: "إن فتح باب الاستثمار الأجنبي هو قرار لا رجعة عنه". وأشار إلى أن العراق يشهد حالياً اتجاهاً لخصخصة نحو 190 شركة ومصنعاً مملوكة للدولة. وقال إننا نعتقد أن نجاح البورصة سيكون له دور كبير في تسويق هذه المشاريع الكبيرة والمهمة، وتوقع أن تمتد الخصخصة في السنوات المقبلة إلى قطاع النفط والمعادن. ■

ورشة عمل "السوق المالية التونسية"



من اليمين: مراد بن شعبان، فريد القبي، أحمد الكرم وفاضل عبد الكافي

عقدت خلال منتدى الاقتصاد العربي ورشة عمل حول الاستثمار في السوق المالية التونسية، برعاية مشتركة من المدير العام لشركة "ماك" للوساطة في بورصة تونس **مراد بن شعبان**، والمدير العام لـ"الشركة التونسية للأوراق المالية" **فاضل عبد الكافي**، وشارك فيها عضو هيئة السوق المالية التونسية **فريد القبي**، وأدارها نائب الرئيس المدير العام لبنك الأمان في تونس **أحمد الكرم**.

بداية أشار **الكرم** إلى الهدف من الندوة، وتحدّث عن المؤشرات العامة للاقتصاد التونسي، كما أعطى لمحة عن بنك الأمان باعتباره مصرفاً مملوكاً من القطاع الخاص 100 في المئة. وقد سجّل العام الماضي أرباحاً بقيمة 15 مليون دولار، في حين بلغ إجمالي معاملاته 160 مليون معاملة. ويمتاز المصرف في كونه مصرفاً شاملاً يقدم جميع الخدمات المالية والمصرفية.

عبد الكافي: جاذبية الاستثمار

قدّم **فاضل عبد الكافي** عرضاً تفصيلياً عن السوق المالية التونسية بدءاً بالشركات التي تنضوي تحت مظلتها والإطار العام لنشاطها وحجم التداول فيها. وعن "التونسية للأوراق المالية" قال أنها تتبع لمجموعة مالية معروفة في تونس وهي تأسست كشركة وساطة ثم تطور نشاطها ليشمل إدارة المحافظ الاستثمارية وثروات الأفراد، وعمليات الهندسة المالية من دراسة الملفات والمشاركة في إصدار السندات وتقييم الشركات المعروضة للخصخصة. وقال ان الشركة تميّزت في هذا النشاط وأصبحت حليفاً لكبريات البيوت المالية العالمية التي تختارها شريكاً محلياً في عمليات الخصخصة وغيرها من العمليات المالية في تونس.

وكشف **عبد الكافي** عن حجم الأصول التي تديرها الشركة التونسية للأوراق المالية والتي بلغت نحو 1,1 مليار دولار في العام 2004، فيما يبلغ عدد الحسابات التي تديرها أكثر من 15 ألف حساب. أما ما يتعلق بنشاط الوساطة فقد أشار إلى ان الشركة اختيرت من مراجع دولية كأفضل وأول شركة وساطة في بورصة تونس، مع الإشارة إلى ان الشركة أنجزت إدراج 8 مؤسسات تونسية في البورصة.

وتطرّق **فاضل عبد الكافي** إلى مزايا وفرص الاستثمار في السوق المالية التونسية مع الإشارة إلى بعض المعوقات، واعتبر ان هناك الكثير من العوامل التي تزيد من فرص الاستثمار في تونس، وشدد **عبد الكافي** على توافر إمكانات كبيرة للنمو في تونس "لا سيما مع إدراج كبرى الشركات التونسية".

بن شعبان: تدويل السوق

بدوره أوضح **مراد بن شعبان** أن السوق المالية التونسية مجهّزة بأحدث وأفضل التجهيزات وتضم 45 شركة مدرجة وبرسملة سوقية تقدّر بنحو 3 مليارات دولار ومعدل تداول يومي نحو مليوني دولار. ولفت إلى أن الحكومة في تونس "حريصة على تنشيط السوق وقد أعدّ رئيس الدولة برنامجاً يهدف إلى تحويل السوق التونسية إلى سوق مالية إقليمية. وأشار إلى سلسلة من الإجراءات تمّ اتخاذها في هذا الإطار منها تشجيع المؤسسات الخاصة للتوجّه نحو السوق المالية للحصول على التمويل لتستفيد بذلك من خفض في نسبة الضريبة على الشركات من 35 إلى 20 في المئة. بالإضافة إلى بعض الحوافز للمستثمرين المحليين والأجانب للدخول إلى السوق المالية مثل حرية تحويل الأرباح ورأس المال للمستثمر الأجنبي".

وتطرّق **بن شعبان** أيضاً الى شركة "ماك" مشيراً إلى أنها تتصدّر لائحة الوسطاء في بورصة تونس لجهة حجم التعامل، وهي شركة متخصصة في عمليات الوساطة والهندسة المالية وإدارة المحافظ الاستثمارية وتقديم خدمات استشارية ومالية متنوعة. ونجحت "ماك" في استقطاب رؤوس أموال مهمة من تونس ومن الخارج خصوصاً من الكويت والإمارات. وكشف عن أن "ماك" تنجز حالياً المراحل النهائية لإدراج شركتين جديدتين هما "كرتاغو للطيران" وشركة عقارية باستثمار سعودي، كما تتعاون "ماك" مع الشركة التونسية للأوراق المالية في عملية رفع رأس مال إحدى الشركات الصناعية التونسية الكبرى". كما أشار الى إمكان إدراج شركات تونسية في بورصات في الخارج لا سيما في بورصة دبي التي يمكن ان تشهد قريباً دخول إحدى الشركات التونسية.

القبي: برنامج للتطوير

في المقابل قال **فريد القبي** أن الحكومة التونسية عهدت للسوق المالية مهمة تغطية الاستثمار الخاص بنسبة 20 في المئة في إطار برنامج لتعزيز دورها في استقطاب الادخار وتمويل الاستثمار. وهناك لجان مختصة تقوم بدراسة كيفية تفعيل إجراءات جديدة لتطوير السوق والترويج لها بإشراف رئيسة هيئة السوق المالية **زينب قلوز**. ومن أهم نقاط هذا البرنامج خلق سوق بديلة لتوفير دعم العرض الكافي بحيث هنالك العديد من الشركات التي تودّ أن تدخل السوق. وأهمية هذا المشروع كما قال **القبي** في كونه "يوفّر السيولة في السوق بأقل المخاطر ويمثّل فرصة استثمار بالنسبة لصناديق الاستثمار". ■

عملية تخصيص

الجمهورية التونسية

شركة سوسة سنتر
إعلان طلب عروض دولي

التفويت في 99،93 % من رأس مال شركة سوسة سنتر

في نطاق سياسة الدولة الرامية إلى التخلي عن القطاع التنافسي غير الاستراتيجي، يعتزم مساهمو شركة سوسة سنتر التفويت في 99،93 % من رأس مال الشركة المالكة للمركّب السياحي "سوسة سنتر بوجعفر".

يستطيع المتعهدون اللذين يهمهم الأمر اقتناء ملف طلب العروض مقابل الاستظهار بوصل تحويل بنكي بمبلغ خمسمائة دينار 500 د غير قابل للاسترجاع بحساب شركة سوسة سنتر رقم (89 788 8 – 013699 – 002 500 10) بفرع للشركة التونسية للبنك بسوسة و ذلك لدى **الوزارة الاولى – الادارة العامة للتخصيص – 4، نهج ابن نديم– 1073–تونس.**

ويستطيع كل متعهد زيارة الشركة، الكائنة بسوسة، طيلة أيام الأسبوع أثناء ساعات العمل مصحوبا بكراس الشروط وذلك حسب موعد مسبق مع الرئيس المدير العام أو من ينوبه.

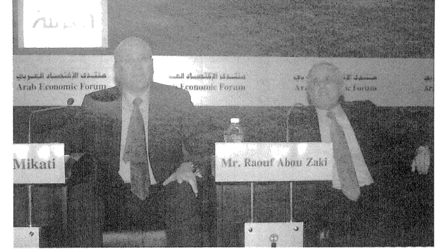
ترسل العروض مصحوبة بكراس الشروط و الوثائق المطلوبة بواسطة البريد عن طريق طرود مضمونة الوصول إلى **الوزارة الأولى – الإدارة العامة للتخصيص – 4 نهج ابن النديم – 1073 مونبليزير تونس.**

يجب أن لا يحمل الظرف الخارجي اسم أو تعريف المتعهد، ويجب أن يكتب فوق الظرف : "لا يفتح، طلب عروض متعلق باقتناء 99،93 % من راس مال شركة سوسة سنتر.

حدد آخر أجل لقبول العروض **يوم السبت 30 جويلية 2005 على الساعة الثانية عشر صباحا.**

يؤخذ ختم مكتب الضبط بالإدارة العامة للتخصيص بعين الاعتبار ويرفض كل ملف تعهد يصل بعد الأجل المحدد أو منقوص الوثائق والمعلومات المطلوبة.

الادارة العامة للتخصيص : الهاتف : 467 282 (71) 216– فاكس : 675 281 (71) 216
شركة سوسة سنتر : الهاتف : 226 226 (73) 216 – فاكس : 533 227 (73) 216



نجيب ميقاتي ورؤوف أبو زكي

نجيب ميقاتي ورؤوف ابو زكي

في حوار مفتوح مع المشاركين

ميقاتي: لا خيار أمامنا إلّا الإصلاح الشامل

اكتسب الحوار المفتوح الذي أجراه رئيس الوزراء اللبناني **نجيب ميقاتي** مع المشاركين في منتدى الاقتصاد العربي طابعاً مميّزاً. فهو الحوار الأول الذي تجريه شخصية لبنانية مسؤولة مع مستثمرين عرب وأجانب بعد التحوّلات الكبيرة التي شهدها لبنان. وعرض الرئيس **ميقاتي** خطة الحكومة اللبنانية للنهوض بالوضع الاقتصادي، مجيباً بصراحة وموضوعية على تساؤلات المشاركين كافة.

"ميثاق بيروت"

بداية أضاء الرئيس **ميقاتي** على مشروع "ميثاق بيروت" مجيباً على سؤال طرحه أمين عام اتحاد المصارف الكويتية **يوسف الجاسم**، معتبراً اياه بمثابة "طائف اقتصادي"؛ وقال: "المشروع يشكل طريقاً نحو الاصلاح. لم نقم بوضع خطة نهائية لاننا نريد أن يشارك في هذا المشروع كافة اللبنانيين. لقد وضعنا مجموعة من الخيارات الاصلاحية وسنفتح الباب لمناقشتها على الصعيد الوطني، اذ سنؤلف لجاناً متعددة بحيث تتولى كل لجنة بحث كل قضية على حدة. ومن المتوقع ان يسهم في البرنامج نحو 240 شخصاً يتوزّعون على اللجان المختلفة".

كما عرض **ميقاتي** أبرز القضايا التي سيتناولها "ميثاق بيروت" وهي "تحديد دور الدولة ومسؤولياتها ودور القطاع العام والنظام المالي الضريبي وآليات تحفيز النمو وخلق فرص العمل ومسألة الدين العام والتأمينات الاجتماعية، فضلاً عن المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بالشكل الأمثل". واعتبر أيضاً انه "لا خيار أمامنا سوى الإصلاح".

ورداً على سؤال لعضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة قطر **محمد الكواري** عن تدني مستوى الخدمات الكهربائية في لبنان وحول ما إذا كانت هناك خطة لتطويرها، ردّ **ميقاتي** بالإيجاب، إنما أشار إلى "وجود عقبات كبيرة"، وقال: "في كلامي عن الفساد كنت أفكر بشركة الكهرباء. نريد الإسراع في خصخصة شركة الكهرباء، فنحن نعاني يومياً من خسائر في الكهرباء وعلينا أن نقوم بالإصلاحات اللازمة لسد العجز وتحويلها إلى مؤسسة رابحة".

وفي معرض ردّه على سؤال **بهيج الخطيب** حول إمكانية عقد مؤتمر اقتصادي وطني ليكون بمثابة "طائف اقتصادي"، شدد **ميقاتي** على ان مهمة الحكومة الحالية "التأسيس للمرحلة المقبلة. ومنذ مجيئي الى الحكم، كرست شعوراً أنّ الحكم استمرارية. فلم انتقد أو اخالف أي عمل قامت به الحكومات المتعاقبة، بل آخذ الجيد منها وابتعد عن الذي لم يعد صالحاً، وسأقوم بتسليم الحكومة المقبلة كل ما قمنا به على هذا الصعيد مع الجدول الزمني للتنفيذ ورأينا في ما خص توقيت عقد مؤتمر للدول المانحة".

"باريس 2" نجح خارجياً وتعثّر داخلياً

وأشار مجيباً على سؤال للمحامي **محمد بسام كبارة** الى ان "مؤتمر باريس 2 نجح عالمياً وتعثّر لبنانياً، فكان هناك شروط إصلاحية يجب تحقيقها وقد تعهّد الشهيد **رفيق الحريري** بذلك. أما ميثاق بيروت فهو ميثاق داخلي بين اللبنانيين ليكون متسلّحاً بقرار لبناني. وليس من الصعب دعوة الدول المانحة في "باريس 2" الى مساعدة لبنان وهي على أتم استعداد لذلك، ولكن أولاً يجب إقامة ما يتوجب للإصلاح من الداخل. إنّ مكافحة الفساد ليست أمراً سهلاً ولكن يجب ان نقوم أولاً بتحديد دور الدولة وحجمها".

إزالة معوّقات الاستثمار

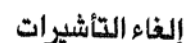
وعندما سأل نائب مدير التسويق في مجموعة المشاريع الكويتية (كيبكو) **أحمد العجيل** عن المعوّقات الاستثمارية، أوضح **ميقاتي** انه من "ضمن خطة ميثاق بيروت للإصلاح والتنمية الاقتصادية، هناك حزمة من الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لإزالة جميع المعوّقات من أمام المستثمرين. وفي الجلسة الأخيرة لمجلس الوزراء تم إقرار عدد كبير من الاستثناءات لمشاريع عقارية من ضمنها مشروع عقاري لمجموعة كيبكو الكويتية".

"أما في ما يتعلق بالمراسيم التطبيقية الخاصة بمنح رخص بناء في العقارات التي تزيد مساحتها عن 4 آلاف متر مربع، فقد صدرت عن وزارة الأشغال رخص وأحيلت الى مجلس شورى الدولة لدراستها واقرارها ليتولى بعد ذلك مجلس الوزراء إصدارها بصيغتها النهائية خلال الشهر القادم بأقصى حد. كذلك فإنّ خطة الإصلاح تتضمن مجموعة من التعديلات القانونية لن تقتصر فقط على قانون العمل بل تشمل أيضاً قانون التجارة وقانون الأسواق المالية وغيرها من القوانين المرتبطة بتفعيل النشاط المالي والاستثماري في لبنان".

ومن ثم عرض مدير عام شركة الحمدان للتجارة **عبدالله حمدان** للعقبات التي تواجه المستثمر الفرد في غياب أي جهة تقدم خدماتها للمستثمرين الافراد، فأجابه **ميقاتي** بأن "المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال) تهتم بالمشاريع الكبيرة. وسنأخذ ملاحظتك في عين الاعتبار بحيث يمكن ان نوجد شباكاً موحّداً للمستثمرين الأفراد على غرار "ايدال"

للمشاريع الضخمة".

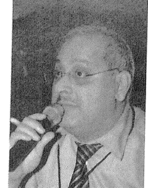
وحول تساؤل لرئيس مجموعة كرم **ناصيف كرم** بشأن تأخر صدور المراسيم الوزارية المتعلقة بتنظيم استثمار الفضلات العقارية التي تشكل عائقاً امام تنفيذ العديد من المشاريع العقارية، اوضح **ميقاتي** ان "السلطات والدوائر المعنية بما فيها وزارة المالية وافقت على التنظيم المتعلق بالفضلات العقارية، إلا أن فخامة رئيس الجمهورية ارتأى تشكيل لجنة من ثلاثة أشخاص لإجراء مزيد من الدرس قبل الشروع في تحرير الفضلات العقارية لكونها عقارات مملوكة من الدولة. والواقع أن ذلك قد عرقل الشروع في الترخيص لعدد من المشاريع المنوي تنفيذها في تلك العقارات".



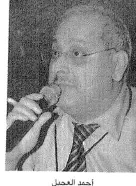
إلغاء التأشيرات

وأعرب عدد من المستثمرين العراقيين مثل **وديع حنضل وناصر الدخيل**، عن المصاعب التي تواجههم للحصول على تأشيرة دخول الى لبنان. وأعلن الرئيس **ميقاتي** عن قرار اتخذه مجلس الوزراء "بإلغاء تأشيرات الدخول لكافة رجال الأعمال والمستثمرين والسيّاح من كل دول العالم بقرار اتخذه المجلس في جلسته الأخيرة، ضمن شروط لها علاقة بانتساب رجال الأعمال والمستثمرين الى غرف التجارة في بلدانهم فضلاً عن ارتباط السائح بأحد الفنادق أو المكاتب السياحية، ووجوب المريض أن يستحوذ على ملف طبي للعلاج في لبنان".

كما تطرّق الى سياسة الاجواء المفتوحة التي يعتمدها لبنان مرحّباً باستقبال أي طائرة قادمة من أي بلد عربي من دون أي اجراء مسبق. "وقد قمنا مؤخراً بافتتاح مبنى الطيران المدني في مطار بيروت والمخصص لخدمة الطائرات الخاصة وكبار الشخصيات". وألمح **ميقاتي** الى ان الرئيس **الحريري** كان وراء انتهاج سياسة الاجواء المفتوحة اذ كان مصراً على فتح الاجواء بالكامل في حين "كنت اطالب من موقعي كوزير للاشغال العامة والنقل بضرورة اعتماد بعض الشروط المتعلقة بالمعاملة بالمثل".



أحمد العجيل



صالح اليوسف



محمد الكواري

عبد الله حمدان



د. وليد منيمنة

محمد بسام كباره



ناصيف كرم

يوسف الجاسم

محاربة الفساد

توقف **ميقاتي** عند سؤال عضو مجلس ادارة الشركة الاهلية للاستثمار **صالح يوسف** حول الشبهات التي تطاول العديد من موظفي القطاع العام والمسؤولين في عدد من الدول العربية من دون أن يتعرضوا لأي إجراءات قانونية أو تدابير تأديبية، فقال: "إن سياسة الثواب والعقاب تعتبر أحد السُبل الأساسية لمعالجة الفساد وتفعيل عمليات الإصلاح الإداري. غير أن اتخاذ التدابير التأديبية والإجراءات القانونية لا يكفي للحد من الفساد المستشري، حيث يجب إعادة النظر في حجم ودور القطاع العام أولاً. وفي هذا الإطار تمّ من ضمن ميثاق بيروت الإصلاحي وضع خطة بالمعوّقات التي تؤخر عملية الإصلاح في لبنان آخذين بتجارب 12 دولة في العالم للانطلاق في خطة لتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بشكل تدريجي والتقليل من حجم الدولة. مع الإشارة إلى أن التجارب السابقة أظهرت أن التسرّع يجعل التدابير التي تتخذها السلطات في لبنان ضد الفاسدين من العاملين في القطاع العام تتخذ طابعاً سياسياً وينظر إليها على أنها استهداف لفئة معينة أو لفريق سياسي معين".

لبنان الالكتروني

لفت **ميقاتي** الى ان الحكومة عازمة على تنفيذ الخطة الموضوعة لإنشاء حكومة إلكترونية، مشيراً الى ان "الحكومة تسعى إلى اتخاذ جميع الإجراءات والحصول على مختلف التقنيات لمواكبة الحدث في جميع المجالات لاسيما في قطاعي الاتصالات والمعلوماتية وتجميع البيانات".

واضاف مفسراً لنائب الرئيس الاول في شركة نوكيا د. **وليد منيمنة** "إن تطوير قطاع الاتصالات وهو من ضمن الأولويات في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهو يشكل جزءاً من العمل الجاري تنفيذه للتشجيع على الاستثمار في لبنان. فإضافة إلى تسهيل وتطوير الاتصالات لابدّ من تخفيض كلفة الاتصالات الخليوية لجعل لبنان مركزاً حيوياً لانطلاق الأعمال والنشاطات التجارية والاستثمارية". ■





مجموعة البنك العربي

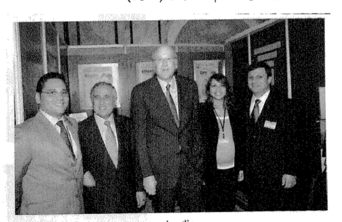
معرض نوعي

رافق منتدى الاقتصاد العربي معرض نوعي تضمن أجنحة للشركات الراعية. وقد افتتح المعرض رئيسا وزراء لبنان **نجيب ميقاتي** وتركيا **رجب طيب اردوغان** يرافقهما الوزراء والمشاركون في المؤتمر.

أما الرعاة فهم: البنك العربي، إعمار، شركة الاتصالات المتنقلة ام تي سي، مجموعة البنك العربي، شعاع كابيتال، بنك عودة، مؤسسة الخليج للاستثمار، شركة مشاريع الكويت القابضة، العبدلي، مان انفستمنت، سوليدير، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (إيدال)، البنك الأهلي التجاري، بنك بيروت، بنك لبنان والمهجر، بنك بيبلوس، بنك الاعتماد اللبناني، كاديلاك، المركز المالي الكويتي، المستثمر الوطني، رسملة، ماك، التونسية للأوراق المالية، شركة الاستثمارات الصناعية والمالية، هيولت باكرد، العربية، شركة خدمات بطاقات الائتمان CSC، فرست ناشونال بنك، مجموعة البحر المتوسط للاستثمار، وسوق الأسهم السعودية (تداول).



سوليدير



بنك بيبلوس



بنك لبنان والمهجر





المستثمر الوطني

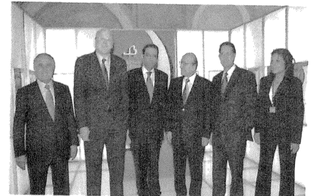
المركز المالي الكويتي



شركة الإستثمارات الصناعية والمالية



المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان





بنك بيروت



مجموعة البحر المتوسط للاستثمار



تداول



شركة خدمات بطاقات الإئتمان

فيرست ناشونال بنك

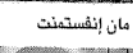
بنك عوده – مجموعة عوده سرادار



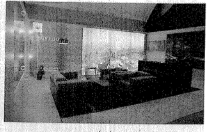
شعاع كابيتال



شركة الاتصالات المتنقلة (أم تي سي)



مان إنفستمنت



إعمار



البنك الأهلي التجاري السعودي



كاديلاك

الرئيس ميقاتي يكرم المشاركين في المنتدى

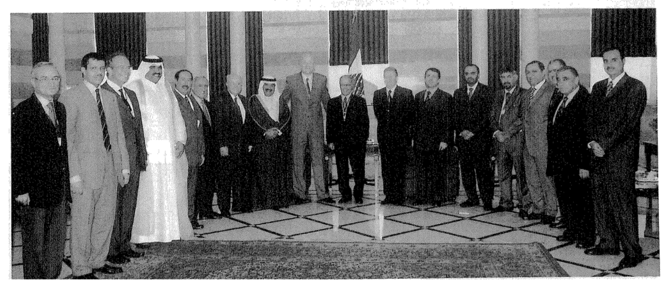
استقبل رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي في السراي الحكومي وفداً من المشاركين في منتدى الاقتصاد العربي، كما أقام مأدبة غداء تكريماً للمشاركين.









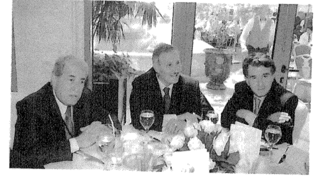


وفد من المشاركين بزيارة للرئيس ميقاتي



مأدبة غداء مؤسسة التمويل الدولية

في اليوم الأول من المنتدى أقامت مؤسسة التمويل الدولية IFC مأدبة غداء على شرف المشتركين في منتدى الاقتصاد العربي.





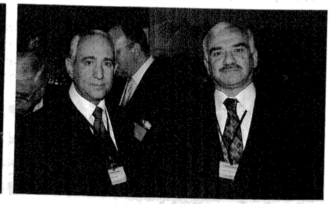
حفل استقبال بنك عوده

كما أقام بنك عوده – مجموعة عوده سرادار حفل استقبال وعشاء في فيلا عوده في حدائق صوفيل.









فورة مشاريع في مجال الطرق والسكة الحديد

بيروت - رنا نمور

أدت الزيادة في التجارة إلى الضغط على شبكات النقل في المنطقة وعلى خدمات قطاع النقل عموماً، حيث لم تعد السكك الحديدية والطرق والمطارات والموانئ كافية لمواكبة النمو في الطلب، كما بات هناك ضرورة ماسة لتطوير التشريعات والأنظمة والاجراءات وكذلك تخفيض الرسوم الجمركية باعتبارها شروطاً اساسية لتنمية التجارة.

ويبدو ان الحكومات العربية باتت اكثر قناعة بإشراك القطاع الخاص في انشاء وادارة مرافق البنية الاساسية، في مسعى لتجاوز مشكلة توفير التمويل اللازم من جهة وتماشياً مع برامج الاصلاح من جهة اخرى. وفي المقابل يبدي القطاع الخاص العربي والأجنبي اهتماماً كبيراً بالاستثمار في هذه المشاريع باعتبارها فرصاً استثمارية مجدية، لا سيما في ظل تنامي الطلب على خدمات النقل، اضافة الى كونها عاملاً رئيسياً في تنمية التبادل التجاري وفي تشجيع اقامة المشروعات الصناعية لا سيما المخصصة للتصدير.

ومن أبرز التطوّرات في هذا المجال، مشروعات السكك الحديدية التي بدأت تظهر في المنطقة وخصوصاً في دول الخليج، سواء على المستوى الوطني كما في السعودية او على المستوى الاقليمي كمشروع سكة الحديد الخليجية. وليبقى توفير الاطار التشريعي والتنظيمي الملائم هو الشرط الضروري لترسيخ قناعة القطاع الخاص بتكثيف الاستثمار في قطاع النقل.

أتت زيارة وزير النقل والمواصلات الفرنسي Gilles de Robien الى المنطقة خلال شهر آذار/مارس الماضي بعد زيارة رئيس الوزراء الألماني Gerhard Schroeder في بداية هذه السنة، لتكرّس الاهتمام المتزايد للدول والشركات الأوروبية تحديداً والأجنبية عموماً بالاستثمار في مجال الطرق والسكك الحديدية.

شبكة خليجية

ومن أبرز فرص الاستثمار في مجال السكك الحديدية، مشروع شبكة السكك الحديدية بين دول مجلس التعاون الذي يمتد على 1000 كيلومتر. وقد أعدّ دراسة جدوى للمشروع "بيت الاستثمار العالمي" (Global) وذلك بناءً على طلب من وزارة المواصلات الكويتية. وركّزت الدراسة على ضرورة إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشروع الذي قدّرت تكاليفه بين 4,2 و4,7 مليارات دولار.

وبعدها تأتي مرحلة ربط دول مجلس التعاون بالمشرق العربي، وتفعيل اتفاقية السكك الحديدية الدولية بين دول الـ"اسكوا". وفي هذا الاطار، جاء الاعلان عن مشروع إقامة خط سكك حديدية يربط بين بيروت ومدن الخليج العربي، ومنها دبي، حيث تؤدي هذه الشبكة الى ربط البحر الأبيض المتوسط بالخليج العربي براً، ما يجعل مرفأ بيروت محطة اساسية لتجارة الترانزيت في المنطقة، اذ سيصبح بإمكان السفن الآتية من القارتين الأميركية والأوروبية أن تفرغ حمولتها في مرفأ بيروت، ليعاد نقلها بالشاحنات أو السكك الحديدية إلى دول الخليج، ومن ثم بحراً إلى جنوب شرقي آسيا والشرق الأقصى. ويقدّر الوقت اللازم للنقل بواسطة السكك الحديدية من المرفأ اللبناني إلى دبي بنحو ثلاثة أيام فقط.

ولا شك أن الحديث عن شبكة اقليمية للسكك الحديدية، يتطلب انشاء شبكات وطنية، حيث تعمل غالبية الدول على إعداد الخطط والدراسات اللازمة بما فيها تلك المتعلقة بقطارات الانفاق.

المملكة العربية السعودية

في إطار جهود المملكة الرامية الى دعم النمو الاقتصادي، وتطوير مرافق البنية الأساسية، تم اطلاق مبادرة للشركات العالمية والمستثمرين بهدف إنشاء مشاريع عدّة أهمها:

– مشروع الجسر البري الذي سيربط مدينة جدة في غرب البلاد بالرياض وصولاً الى مدينة الدمام في أقصى الشرق، هو الأول من نوعه، إذ يهدف الى ربط البحر الأحمر بالخليج عبر أهم ثلاثة موانئ على الشكل التالي: غرباً عبر ميناء جدّه الذي يستوعب 2,4 مليون TEUs، شرقاً بمطار الملك عبد العزيز الدولي والذي يستوعب 0,75 مليون TEUs مروراً بمطار الرياض والذي يستوعب بدوره 0,25 مليون TEUs. وينقسم المشروع الى المراحل التالية:

- إنشاء خط بطول 950 كلم، يمتد من الرياض الى ميناء جدّه في البحر الأحمر.
- إنشاء خط بطول 115 كلم يربط منطقة الجبيل الصناعية في المنطقة الشرقية بالدمام.
- تحديث السكة الحديدية الحالية التي تمتد من الرياض الى الدمام.
- توحيد هذه الخطوط ودمجها مع مطار جدّه الإسلامي، مطار الملك عبد العزيز، ومطار الدمام والرياض.

ويساعد الحكومة السعودية في موضوع تخصيص القطاع كجهة استشارية كل من: بنك UBS والبنك الأهلي التجاري السعودي الى جانب شركة السكك الحديدية الفرنسية SNCF وقدّرت تكلفته بنحو 3,6 ملايين دولار، كما أكّد المهندس **خالد بن حمد اليحيى**، رئيس مؤسسة السكك الحديدية، أن دعوة الشركات المتأهلة للحصول على كراسة الشروط وتقديم العروض ستبدأ في الخريف المقبل على ان يتم منح الامتياز منتصف العام 2006، مشيراً الى ان المستشارين يرون افضلية لمنح امتياز "بي او تي" طويل لما بين 30 –50 عاماً إلا ان القرار يرجع في ذلك لمجلس الوزراء.

ووفقاً للمدير التقني لشركة السكك

القطاع الخاص ينفّذ الشبكة السعودية بنظام B.O.T.

الحديدية الفرنسية Guy Trocellier ، SNCF فإن المشروع سيتكون من جزأين يبلغ إجمالي طولهما 1635 كيلومتراً. وتبلغ تكلفته الإجمالية نحو 6,9 مليارات ريال (1,84 مليار دولار) خصص الجزء الأول، لخط الشرق الغرب بما فيها وصلة الجبيل لنقل الحاويات والبضائع بسرعة 120 كلم/ الساعة بطول 1065 كلم، وبتكلفة 3,5 مليارات ريال (933,3 مليون دولار) ما سيؤدي بالتالي الى تخفيض وقت نقل البضائع من معدل 5-7 أيام بحراً الى 18 ساعة براً. ويشمل الجزء الثاني شبكة المنطقة الغربية والتي تربط جدّه-مكة المكرمة-المدينة المنورة-ينبع لنقل الركاب بطول 570 كلم وبتكلفة تصل 2,2 مليار ريال (586,6 مليون دولار) منها 80 كيلومتراً بين مكة وجدّه، و400 كيلومتر بين جدّه والمدينة مع انشاء وصلة لربط مدينة ينبع. وسيعمل القطار بسرعة تصل الى 220 كلم/ الساعة، وسيؤدي الى تخفيض وقت الرحلة بين جدّه والرياض من 10-12 ساعة الى 5-6 ساعات فقط.

العراق

أعلنت الشركة العامة للسكك الحديدية العراقية خطة استثمارية وصفت بالطموحة وتتضمن تنفيذ مشاريع مضى على تصميمها اكثر من 25 عاماً، وذلك بكلفة إجمالية تتجاوز 5 مليارات دولار، وتشتمل على:

– إنشاء خط سكك حديد بيجي – الموصل بكلفة 19 مليون دولار ويستمر العمل فيه عامين.

– انشاء خط سكك حديد الحلة – السماوة بكلفة 27 مليون دولار ويستمر العمل فيه ثلاث سنوات.

– خط سكك حديد بيجي-بغداد بكلفة 49 مليون دولار ولمدة ثلاث سنوات.

– سكة حديد الصابونية-ربيعة لمدة ثلاث سنوات وبكلفة 36 مليون دولار.

– انشاء خط سكك حديد الغبيشية الذي يستمر العمل به ثلاث سنوات وبكلفة 41 مليون دولار.

– انشاء خط سكك حديد المسيب-سماوة بكلفة 400 مليون دولار.

– سكة بغداد-بعقوبة-الموصل بكلفة 1,4 مليار دولار.

– والخط الدائري وحول بغداد-الكوت-البصرة بكلفة 2,1 مليار دولار.

– مشروع ربط العراق بالدول المجاورة خلال عامين بكلفة 8 ملايين دولار، حيث

شبكة خليجية للسكك الحديدية من العراق الى عمان بكلفة 4.7 مليارات دولار

يرتبط بسورية عن طريق القائم-دير الزور، و بإيران عبر خط بغداد-إيران عن طريق الشعيبة-المحمرة.

يضاف الى ذلك عدد من المشاريع المكمّلة والمتعلقة بالاتصالات والاشارات من أبرزها، مشروع الكابل الضوئي الذي تقدّر تكلفته بكلفة 8 مليارات دولار ويستغرق العمل فيه 12 شهراً، اضافة الى مشاريع اخرى يقدّر اجمالي تكاليفها بنحو 552 مليون دولار.

وقد أعلن المهندس **عطا نبيل حسين عوني**، وكيل وزير المواصلات في العراق خلال ندوة عقدت في بغداد في شهر آذار/ مارس الماضي، ان مشاريع السكك الحديدية في العراق سيتم البدء في تنفيذها عن طريق التمويل المركزي للدولة، وكذلك عن طريق الاستثمارات العربية والأجنبية.

الإمارات العربية المتحدة

أدى النمو السريع والمتواصل الذي تشهده دولة الامارات وامارة دبي تحديداً الى تزايد كبير في عدد السكان، اذ يقدّر عدد سكان دبي بنحو 2,1 مليون نسمة بينهم 960 الف اجنبي، ويرتفع العدد بمعدل 6 في المئة سنوياً. ومن الملاحظ ان جزءاً بسيطاً من السكان يستفيد من خدمة الباصات العامة والعبّارات فيما يستخدم غالبية السكان السيارات الخاصة. وهناك أكثر من مليون شخص يسيرون على الطرقات بسياراتهم متسببين باختناقات مرورية هائلة الامر الذي دفع بلدية دبي للتركيز على ضرورة حل هذه الأزمة وذلك من خلال دراسة وتنفيذ مشاريع عدّة أهمها:

– بناء شبكة لقطارات الانفاق "مترو" بطول 70 كلم، تربط مطار دبي الدولي بمطار جبل علي – قيد الإنشاء، إضافة الى ربط المطارين بوسط المدينة. ووفقاً لمنسق

مشروع قطار سريع بين البحرين وقطر والإمارات

المشروع المهندس **أحمد السعيد** والذي يرأس أيضاً دائرة الطرق في بلدية دبي، فقد بدأ المشروع خلال شهر أيار/مايو الماضي على أن تستغرق الأعمال فيه اقل من خمس سنوات. ومن المتوقع أن تستوعب الشبكة التي تقدر تكاليف انشائها بنحو 4,5 مليارات دولار، نحو 170 مليون راكب العام 2010 على أن يصل هذا العدد الى 500 مليون راكب بحلول 2020.

يتم تنفيذ المشروع على مرحلتين، تتضمن المرحلة الأولى إنشاء الخط الأحمر بطول 35 كلم يربط المنطقة الحرة في مطار دبي الدولي بجامعة دبي الأميركية (AUD)، بينما تمثل المرحلة الثانية امتداداً للخط الأحمر من جامعة دبي الأميركية (AUD) ليتصل بمنطقة جبل علي، على أن يتم إنشاء الخط الثاني– الخط الأخضر لربط مطار دبي الدولي بمنطقة دبي الصحية.

– سكة حديد تطوّرها شركة "نخيل" لنقل زوار المشروع (الفندق والمنتزه المائي) بواسطة قطار خاص يتّسع لنحو 200 راكب، ينطلق من عند "جذع" النخلة في مشروع نخلة الجميرا ويصل الى محطته النهائية عند مشروع "أتلانتيس– النخلة"، وتقدّر تكلفة المشروع بـ150 مليون دولار.

– مشروع جسر راس الخور: تبلغ تكلفة المشروع 1,1 مليار درهم وقد بدأ العمل به منذ شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي على أن ينتهي في شهر كانون الاول/ ديسمبر 2006، ووفقاً لما ذكره المهندس **مطر محمد الطاير**، مساعد المدير العام للمشاريع والطرق.

الأردن

اطلقت وزارة النقل الستراتيجية الوطنية لقطاع النقل في الاردن التي تتضمن خطة للأعوام (2005 – 2007) وتشمل عدداً من المحاور الرئيسية التي تستهدف الوصول الى نظام نقل فعّال واقتصادي وآمن يعمل على توفير جميع الخيارات للمستفيدين على المستويين المحلي والدولي. ومن أبرز هذه المحاور تلك التي تتعلق بالسكك الحديدية حيث تمّ التركيز على النقاط التالية:

استكمال مشروع تخصيص سكة حديد العقبة على أسس جديدة، وذلك وفقاً لدراسة قُدمت الى مجلس الوزراء من قبل الهيئة العامة للتخاصية بالتعاون مع خبير من البنك الدولي. ويقسّم المشروع الى مرحلتين: تتضمن المرحلة الأولى إعادة الهيكلية وتتمثل في تحويل مؤسسة سكة حديد العقبة إلى شركة مساهمة. أما المرحلة

الثانية فتتمثل بتخصيص الشركة من خلال بيع كامل الأسهم أو جزء منها لشريك ستراتيجي متخصص في تشغيل السكك الحديدية يتم اختياره من خلال عطاء دولي، على أن يتم الانتهاء من مشروع الخصخصة في نهاية العام 2005.

كما تعمل المؤسسة من أجل تنفيذ مشروعها الحيوي وهو ربط منجم الشيدية والذي يعتبر المصدر الرئيسي في الاردن لانتاج الفوسفات، بخط من السكك الحديدية بطول 22 كيلومتراً بكلفة تقدّر بنحو 22 مليون دولار حسب الدراسات الموضوعة من قبل الشركات المختصة.

استكمال دراسة المخطط الشامل لشبكة السكك الحديدية الأردنية.

قطر

تبحث الحكومة القطرية امكانية اقامة خط قطارات سريع يعمل بالوسادة المغناطيسية، ويبلغ طوله 800 كيلومتر يمتد من البحرين إلى قطر والامارات، وذكرت مصادر في صناعة النقل ان مشروعاً بهذا الحجم قد تتجاوز كلفته عشرة مليارات يورو (12,97 مليار دولار).

مصر

أكد د. **عصام شرف**، وزير النقل المصري، أن الخطة الحالية لهيئة السكك الحديدية التى بدأت في أول تموز/يوليو 2004 وتنتهي في 30 حزيران/يونيو 2005 تشمل الوحدات المتحركة وهندسة السكة والانشاءات والكباري والأمن الصناعي بتكلفة استثمارية تبلغ 751 مليون جنيه.

وتتضمن الخطة المستقبلية مد خط للسكة الحديد من سفاجا الى الغردقة لخدمة الحركة السياحية بطول 65 كيلومتراً، على ان يرتبط بخط آخر الى قنا والاقصر ليبلغ طوله 234 كيلومتراً، إضافة إلى إقامة خط ما بين عين شمس والعاشر من رمضان بتكلفة تبلغ أكثر من مليار جنيه (160,20 مليون دولار) بطول 67 كيلومتراً إلى جانب تصنيع 100 قاطرة بالاشتراك مع وزارة الإنتاج الحربي بتكلفة تبلغ نحو 250 مليون دولار بهدف إحلال القاطرات القديمة، على ان يتم مع نهاية 2006 الانتهاء من تطوير جميع عربات السكك الحديدية من الدرجتين الثانية والثالثة العادية.

هذا إضافة إلى مشروع إنشاء الخط الثالث لمترو الأنفاق (العتبة – العباسية) بطول 4,3 كلم، بتكلفة 638 مليون دولار (3,7 مليارات جنيه) وذلك على ثلاث مراحل للربط بين ابو قير والكيلو 21 طريق إسكندرية– مطروح.

الجزائر

يمثل مشروع الطريق في الجزائر الركيزة الأساسية للخطة التنموية التي تعهّد بها الرئيس **بو تفليقة** باستثمار 50 مليار دولار على مدى خمس سنوات لتحسين البنية الأساسية ودعم نمو الاقتصاد الجزائري، ووفقاً لتصريح **عمار غول**، وزير الأشغال العمومية الجزائري في شهر آذار/ مارس الماضي، ان اعادة الحياة للمشروع الذي توقفت عملية تنفيذه منذ العام 1964 تمت بعد أن تعهّدت الحكومة بعملية التمويل (6,6 مليارات دولار) بشكل كامل، على أمل أن يتم إنجازه مع نهاية العام 2008.

وقال الوزير ان مشروع الطريق هو عبارة عن استكمال إنشاء وتجهيز طريق سريع يتم تحصيل رسوم عليه، يربط شرق البلاد بغربها وذلك لخدمة المناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق الصناعية، فضلاً عن توفير أكثر من 100 الف فرصة عمل، على أن تسترد الحكومة تكلفة المشروع خلال 15 عاماً فقط. ومن المتوقع قيام تنافس شديد بين شركات دولية كبرى على العقود المربحة المرتبطة بالمشروع.

المغرب

أعلن المدير العام للمكتب الوطني للسكك الحديدية **محمد ربيع الخليع** خلال اجتماع المجلس الاداري للمكتب الوطني للسكك الحديدية، الذي انعقد في الرباط في شهر شباط/ فبراير، أن المكتب خصص في العام 2004 نحو 1,2 مليار درهم لمشاريع تأهيل البنية التحتية والرفع من طاقات الشبكة وتحسين شروط السلامة. واعلن أن المكتب سيخصص خلال العام 2005 نحو 2,9 مليار درهم لهذا النوع من المشاريع؛ موضحاً أن سنة 2005 ستشهد كذلك إطلاق مشاريع توسيع شبكة السكك الحديدية وأساساً تشييد خط يربط بين طنجة والميناء الجديد على البحر المتوسط بطول 45كيلومتراً، وإنجاز خط مختصر بين سيدي يحيى– مشرع بلقصيري على امتداد47 كلم، إضافة إلى تشييد خط بين تاوريرت والناظور بطول 117 كلم وبكلفة 267,16 مليون دولار (2,25 مليار درهم)، والذي ابتدأ العمل به منذ شهر كانون الثاني / يناير 2005 ومن المنتظر ان ينجز في نهاية 2007. ■

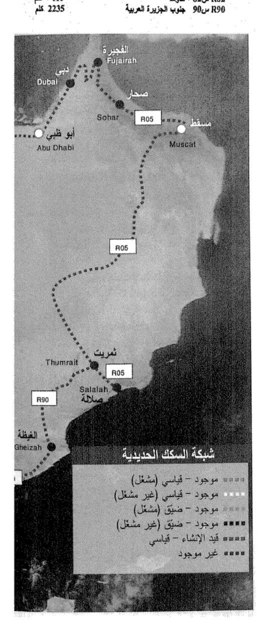
شبكة السكك الحديدية

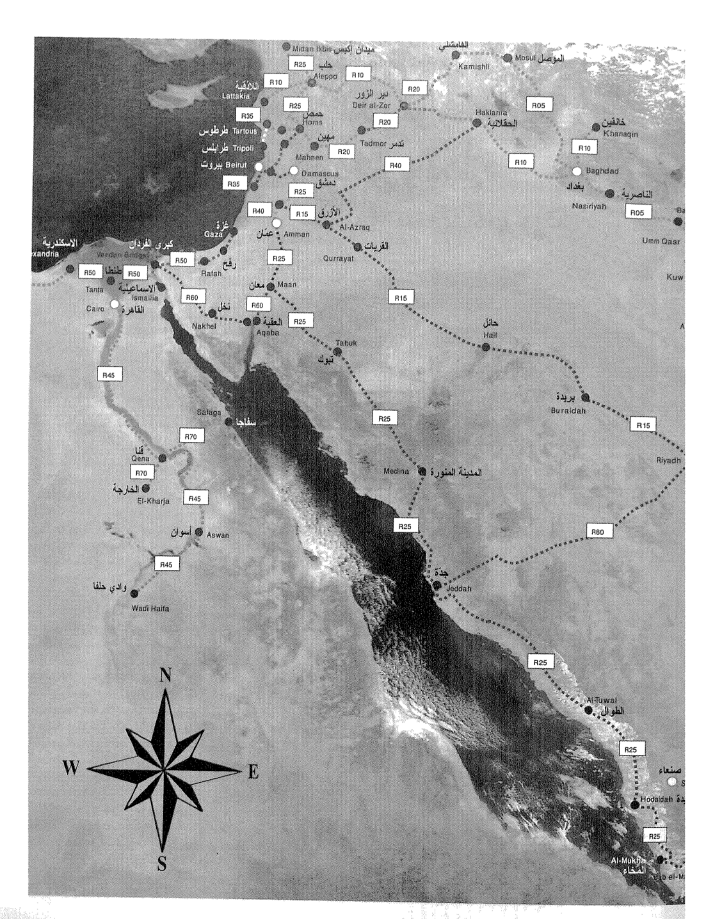
المحاور المتجهة شمال – جنوب

R05 س 5	العراق – شرق الجزيرة العربية	4080 كلم
R15 س 15	وسط الجزيرة العربية	1518 كلم
R25 س25	سورية – الأردن – السعودية – اليمن	3594 كلم
R27 س27	حمص – الرياق	180 كلم
R35 س35	شرق البحر المتوسط	322 كلم
R45 س45	وادي النيل	1438 كلم

المحاور المتجهة شرق – غرب

R10 س10	العراق – شرق البحر المتوسط	1230 كلم
R20 س20	وسط سورية	762 كلم
R30 س30	دمشق – بيروت	85 كلم
R40 س40	غرب العراق – الأردن	699 كلم
R50 س50	الساحل الجنوبي للبحر المتوسط – دلتا النيل	1044 كلم
R60 س60	معان – القردان	489 كلم
R70 س70	سفاجا – الخارجة	375 كلم
R80 س80	جبيل – جدّه	1367 كلم
R82 س82	الدوحة	110 كلم
R90 س90	جنوب الجزيرة العربية	2235 كلم





بيت الاستثمار العالمي في نصف عام من النجاح

مها الغنيم: "غلوبل" تعزز تواجدها الإقليمي وتتوسّع في العقار والإجارة



واصل بيت الاستثمار العالمي "غلوبل" تحقيق النجاحات المتميزة في مختلف ميادين نشاطاته، وأكد أن ستراتيجيته الجديدة التي وضعها العام الماضي والهادفة إلى التوسع الإقليمي في أسواق مجلس التعاون الخليجي والمنطقة، هي "خيار حيوي ستواصل الشركة البناء عليه بخطوات ثابتة وواثقة"، فأسواق الخليج والشرق الأوسط، كما قالت مها خالد الغنيم نائب الرئيس والعضو المنتدب في غلوبل، تشهد حالة "انبعاث جديد"، بفضل تواصل الانتعاش الاقتصادي وبفضل خطوات الإصلاح البناءة التي اتخذتها حكومات المنطقة، ما جعل من أسواق الخليج "بيئة استثمارية خصبة". هذا التقويم الإيجابي لأسواق المنطقة، جاء في سياق حديث أجرته "الاقتصاد والأعمال" مع مها الغنيم، الحائزة على جائزتين مميزتين هذا العام تقديراً لدورها المتميز والنشط، حيث كان استعراض لنجاحات غلوبل خلال نصف عام واستقراء لرؤى مستقبلية ومشاريع جديدة تعتزم الشركة تنفيذها.

عرضت **مها خالد الغنيم**، نائب الرئيس والعضو المنتدب في غلوبل، آخر وأهم المشاريع التي قامت بها الشركة منذ مطلع العام الجاري. ومن بينها تملك حصص في شركات إقليمية مختلفة الأنشطة في سلطنة عمان والأردن والبحرين وإمارة دبي، والقيام بإنشاء شركات محلية وإقليمية والدخول في شراكات ستراتيجية مع شركات متميّزة في أدائها وطبيعة عملها.

■ مشاريع جديدة ■

وعن جديد غلوبل، قالت **الغنيم** أن الشركة بصدد تأسيس شركة عقارية في قطر تحت اسم "شركة قطر الأولى للتطوير العقاري" تعمل على الاستثمار في القطاع العقاري في دولة قطر من خلال الاستفادة من الطفرة الاستثمارية التي تزخر بها سوق العقار في مجلس التعاون. وستقوم الشركة ببناء وتطوير 3 أبراج في دولة قطر وفي إحدى المناطق الواعدة. وتتطلع غلوبل إلى القيام بمشاريع مماثلة في دول خليجية وعربية أخرى يوجد فيها فرص استثمارية كامنة، وبالأخص المملكة الأردنية الهاشمية.

كما ستقوم غلوبل بإدارة عملية زيادة رأس مال شركة طفل المستقبل الترفيهية العقارية (ش.م.ك.م) "طفل المستقبل" من 100 ألف دينار كويتي إلى 8,7 ملايين دينار. وستستخدم الأموال في تملك جميع الأصول لسلسلة مراكز طفل المستقبل الترفيهية وتمويل خطط الشركة للتوسيع، إضافة إلى تبني فكرة التعليم من خلال الترفيه.

كذلك، طرحت الشركة في أواخر حزيران / يونيو الماضي صندوق غلوبل "القنّاص" وهو أول صندوق للاستثمار في الإصدارات الأولية في منطقة الخليج برأس مال 500 مليون دولار أميركي. ويهدف الصندوق إلى تحقيق عوائد مميزة عن طريق الاستثمار في أسهم شركات غير مدرجة من خلال الاكتتابات الأولية، وسيركز على الاستثمار في إصدارات الشركات في منطقة الخليج العربي وفي قطاعات مختلفة بغية تنويع الاستثمار.

وأضافت **الغنيم**: "أودّ الإشارة هنا إلى وجود عروض اكتتاب أولية تزيد على 9 مليارات دولار أميركي أعلنتها الشركات والمؤسسات الخليجية الرائدة في منطقة الخليج العربي بما يمثل سوقاً ضخمة محتملة يمكن للصندوق أن يستثمر فيها".

وتابعت أن غلوبل طرحت مطلع العام الحالي شركتين جديدتين في البحرين والكويت، برأس مال إجمالي بلغ 55 مليون دينار، وهما شركة البحرين الأولى للتطوير العقاري، وشركة السور للإجارة والتمويل. وغلوبل الآن بصدد الانتهاء من عملية ادارة الاكتتاب في الشركة الوطنية الدولية القابضة، وشركة الوسيلة لمشاريع التنمية العقارية.

وعن نشاطات الشركة الأخرى، أوضحت **الغنيم** أن غلوبل تملّكت حصة تبلغ 13,33 في المئة في جامعة الإسراء الأردنية الخاصة، وحصة في شركة عمان للاستثمارات تبلغ 11,7 في المئة، فيما دخلت غلوبل في شراكة ستراتيجية مع أملاك للتمويل وإعمار العقارية في دولة الإمارات العربية المتحدة وبنسبة 25 في المئة في شركة إعمار للخدمات المالية.

وعلى صعيد آخر، قالت نائب الرئيس والعضو المنتدب أن غلوبل طرحت مؤشرين جديدين خلال الربع الأول من العام 2005 هما: مؤشر غلوبل الخليجي لأكبر 30 شركة ومؤشر غلوبل الخليجي الاستثماري 100. وأنشأت كذلك مؤشر "غلوبل" لسوق الدوحة للأوراق المالية الذي يتكوّن من أسهم جميع الشركات المدرجة في سوق الدوحة للأوراق المالية وعددها 31 شركة حالياً، إضافة إلى أربعة مؤشرات قطاعية تقوم بحساب أداء كل من قطاعات السوق على حدة، وهي: مؤشر قطاع البنوك، مؤشر قطاع التأمين، مؤشر قطاع الصناعة ومؤشر قطاع الخدمات.

■ جوائز بالجملة

ورداً على سؤال حول الجوائز التقديرية التي حصلت عليها غلوبل وتلك التي حصلت عليها **الغنيم** شخصياً مؤخراً وما تعنيه لها وللشركة، قالت **الغنيم**: "إن تلك الجوائز سواء التي منحت للشركة أو لي شخصياً، هي ثمرة الجهد والتخطيط الكبيرين اللذين نضعهما في غلوبل بكل ما نقوم به، ابتداءً من الفكرة والتخطيط وما يليهما حتى النتيجة النهائية".

وكانت غلوبل حصلت على جائزة النجاحات الخليجية وجائزة "أفضل شركة لإدارة الأوراق المالية في الكويت" من مجلة "يوروموني" العالمية، فيما اختارت النسخة العربية من مجلة "فوربز" العالمية في تشرين الثاني / نوفمبر الماضي **مها الغنيم** ضمن أقوى 50 سيدة عربية في مجال العمل الاجتماعي والسياسي والمال والأعمال، كما اختارت النسخة العربية من مجلة "نيوزويك" **الغنيم** كواحدة من أكثر الشخصيات العربية تأثيراً في المجتمعات المدنية الناشئة في المنطقة وذلك في عددها الصادر في أيار / مايو الماضي.

وأشارت **الغنيم** كذلك إلى أن غلوبل حريصة على المشاركة في المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية والتي تهدف إلى رفع مستوى الاقتصاد والاستثمار في المنطقة بإدخال تشريعات وقوانين جديدة أو أدوات استثمارية متطورة. وقالت: "الأهم من كل ذلك هو التقدير الذي نلاقيه من عملائنا ومستوى ارضائهم من خدماتنا".

وعن النتائج المالية التي حققتها غلوبل في الربع الأول من العام 2005، أكدت **الغنيم** أن الشركة واصلت تحقيق نتائج ايجابية، وأفادت أن الأرباح خلال هذه الفترة بلغت 9,8 ملايين دينار (33,7 مليون دولار أميركي) أي بواقع 44 فلساً للسهم الواحد، فيما ارتفعت الإيرادات بنسبة 142 في المئة إلى نحو 12,4 مليون دينار (42,5 مليون دولار)، كما ارتفعت الأصول المدارة من قبل الشركة إلى نحو 4 مليارات دولار.

■ مواصلة التوسّع

وأوضحت **الغنيم** أن غلوبل بدأت العام الماضي إتباع ستراتيجية جديدة وهي التوسّع الإقليمي إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي العربية ودول المنطقة، وقالت: "أعتقد أننا وفقنا في هذا الخيار الحيوي، فأسواق الخليج والشرق الأوسط تشهد ما يمكن أن نطلق عليه "انبعاثاً جديداً" في ظل المتغيرات المحلية والعالمية. لذا، سنواصل التزامنا بهذه الستراتيجية والبناء عليها بخطوات ثابتة وواثقة، فهي أحد أوجه غلوبل التي تدخل في صلب تكوينها". وأشارت في هذا السياق إلى أنه يعمل في غلوبل خليط من الجنسيات العربية والأجنبية من معظم دول وقارات العالم.

وذكرت **الغنيم**، في هذا الصدد، أن غلوبل على وشك الإدراج في سوق دبي للأوراق المالية، كما أن هناك تطلعات جادة للدخول في أسواق عربية أخرى. وكانت غلوبل قد أدرجت العام الماضي في سوق البحرين للأوراق المالية ولديها مكتب في العاصمة البحرينية المنامة.

وقالت نائب الرئيس والعضو المنتدب في غلوبل أن معظم صناديق الشركة الاستثمارية واصلت تحقيق نتائج إيجابية بفضل الأسس العلمية المدروسة التي بنيت عليها والتفاعل الفوري لمدراء المحافظ مع متغيرات الأسواق ذات الصلة. وبيّنت أن الشركة أسست في شباط / فبراير 2005 صندوق "غلوبل للشركات الخليجية الرائدة" الذي يستثمر في أسهم الشركات الرائدة في الأسواق الخليجية. وقد حقق الصندوق عوائد بلغت 17,37 في المئة منذ التأسيس ولغاية 31 أيار/مايو 2005.

الإصلاحات أحدثت تغييراً جذرياً في البيئة الاستثمارية الخليجية

مؤشران جديدان للأسهم و4 مؤشرات قطاعية

كما طرحت غلوبل في نيسان / أبريل الماضي "صندوق الخليج العقاري" بالتعاون مع شركة الأرجان العالمية العقارية، وهو صندوق ذو رأس مال ثابت مقوّم بالدولار الأميركي ويتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقالت **الغنيم**: "كما ترون، فإن هاذين الصندوقين ينشطان في منطقة الخليج وهما، كما ذكرت سابقاً، يأتيان في سياق ستراتيجية التوسّع التي بدأتها غلوبل العام الماضي".

وأشارت **الغنيم** إلى أن "مجموعة باركلي" المتخصصة في متابعة أداء صناديق التحوّط وإدارة المحافظ المالية ذات القيمة العالية صنّفت مؤخراً صندوق "غلوبل للشركات المتعثرة" كواحد من أفضل 10 صناديق التحوّط على مستوى العالم وفقاً لقياسه بمؤشر "شارب"، وذلك في أعقاب النتائج الباهرة التي حققها الصندوق منذ تأسيسه في تشرين الأول / أكتوبر 2002 حتى آذار / مارس 2005 إذ وصلت إلى أكثر من 42 في المئة.

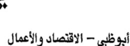
■ بيئة استثمارية خصبة

وأشارت **الغنيم** إلى أن الانتعاش تواصل في الآونة الأخيرة بفضل الخطوات البنّاءة التي قامت بها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بإدخال تعديلات وتحسينات عديدة على قوانين وتشريعات التجارة والاستثمار ما ساهم في خلق بيئة استثمارية خصبة. ومن أوجه تلك التعديلات، فتح الأسواق أمام المستثمرين الخليجيين والأجانب، وارتفاع حجم التجارة البينية بين دول المجلس، إلى جانب التزام الكثير من المستثمرين بالعمل وفق الأسس والمعايير الدولية ودخول أدوات وسلع استثمارية جديدة على مستوى عالمي إلى السوق. وأضافت **الغنيم**: "في غلوبل كنا نعتقد، ولا نزال، بفرص التنمية الاقتصادية في منطقة الخليج العربي وبأن السوق مهيأة للمساهمة بالشركات التي تعمل في القطاع الخدماتي. وقامت غلوبل بالاستفادة من هذه الفرص الاستثمارية، فشهدت هذه الشركات نجاحاً باهراً وحققت نتائج طيبة". وقالت: "بتتبع الخطوات الجادة للنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام القليلة الماضية، نجد أن أسواق الأوراق المالية في هذه الدول قد استعادت نشاطها وحيويتها منذ العام 2001، وأنها توسّعت مرات عدة منذ ذلك الوقت. إلا أنه، على الرغم من وضعها الذي يتّسم بالحيوية، لا تزال أسواق الأوراق المالية بحاجة إلى بعض القوانين والتشريعات المنظمة، مثل إنشاء هيئات مال مستقلة للارتقاء بمستوى سوق المال الخليجية".

وعزت **الغنيم** الانتعاش الذي شهدته أسواق رأس المال في العامين الماضيين إلى السيولة، والتغيرات الأساسية والبنيوية في الاقتصاديات، ما انعكس ايجاباً على أسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي، كما نشطت الحكومات الخليجية في السنوات الأخيرة في مجال إيجاد مصادر دخل بديلة عن النفط، وأحد أوجه ذلك النشاط الجديد هو فتح المجال أمام أدوات استثمارية جديدة غير مألوفة على أسواق المنطقة. كما تشهد أسواق الأسهم الخليجية حالياً نشاطاً متزايداً بإدراج المزيد من الشركات بشكل متواصل، وزيادة وعي المضاربين بأهمية سوق الأسهم، وارتفاع حجم الأموال المتداولة. ونتيجة لذلك، سجّلت مؤشرات جميع دول مجلس التعاون الخليجي نمواً سنوياً في العامين 2003 و2004. ■

الرئيس التنفيذي لـ "المستثمر الوطني" كريم الصلح:

استمرار نمو أسواق الأسهم في المدى المنظور



أبوظبي – الاقتصاد والأعمال

يؤكد الرئيس التنفيذي لـ"المستثمر الوطني" د. كريم الصلح، أن الأداء المميّز لأسواق الأسهم في الإمارات والمنطقة سيستمر على المدى المنظور بفعل الزخم الناتج عن بقاء أسعار النفط على مستويات مرتفعة، وفائض السيولة المتوفرة، ونسب النمو العالية في دول المنطقة بالإضافة إلى الأداء الجيد للشركات. لكنّه يشير في المقابل أنه رغم الطلب العالي على أسهم الشركات المطروحة للإكتتاب العام، "فإننا نحرص عند إدارة أي عملية إصدار على التسعير العادل لترك هامش ربح معقول للمستثمرين. فإذا كانت السوق لا تسعّر بشكل منطقي نتيجة ارتفاع الطلب، فهذا لا يعني أننا يجبّ أن نسير مع التيار".

حول فورة الإصدارات الأولية (IPOs) في الإمارات، يلفت **الصلح** إلى أن عدد الشركات المدرجة في سوق أبوظبي المالية أقل من 40 شركة، "بينما في الكويت يفوق 125 شركة، وفي مصر نحو 1000 شركة، وبالتالي فإن سوق الإمارات ما زالت شابة وتستوعب الكثير من الإصدارات الأولية". مشيراً إلى أن "المستثمر الوطني" يحضّر حالياً لإدارة إصدارات متنوّعة في قطاعات لم يقربها من قبل، "ففي حين كان الطرح محصوراً سابقاً بالمصارف أو شركات التأمين، يوجد لدينا اليوم شركات بترول وشركات عقارية ولوجيستية مدرجة في السوق، ما يفسح في مجال التنوّع أمام المستثمرين".

الصلح يشير في المقابل إلى تحدّيات عدّة تواجه عمليات الإدراج في الإمارات، أبرزها القوانين المتعلّقة بالتقييم أو بضرورة إدراج نسبة 55 في المئة من أسهم الشركة على الأقل، "مما يحول دون دخول الشركات العائلية خصوصاً التي تشكّل السواد الأعظم بين شركات الدولة".

من جهة ثانية، يبدي **الصلح** تفاؤلاً لجهة إنشاء المراكز المالية في المنطقة مثل مركز دبي المالي العالمي ومرفأ البحرين الدولي ومركز قطر المالي "وهو أمر سيدفع المستثمرين للنظر إلى هذه الأسواق التي تتبع المعايير الدولية من حيث الشفافية بمصداقية أكبر، كما أن التنافس بينها لاستقطاب الإصدارات النوعية سيكون له الأثر الإيجابي على حركة الإدراج".

للعقار حصة الأسد

يشكّل القطاع العقاري أحد أبرز المجالات التي يركّز عليها المستثمر الدولي، "فنحن أحد البنوك الاستثمارية القليلة جداً في المنطقة التي تملك وحدة متخصصة بالاستثمار في القطاع العقاري، بدءاً من الخدمات الاستشارية، مروراً بالصناديق وإدارة الإصدارات، وصولاً إلى السندات وحتى الاستثمار المباشر في المشاريع وتسويقها. مضيفاً في هذا المجال: "لا شك أن أبوظبي تمرّ حالياً بمرحلة نمو عقاري لم يسبق لها مثيل وتحمل العديد من الفرص الواعدة، وبالنسبة لنا فإننا ومنذ عامين نحتلّ موقعاً مميزاً بالنسبة لهيكلة المنتجات التي تستهدف الفرص الاستثمارية العقارية في أبوظبي".

وبالإضافة إلى الصيرفة الاستثمارية وإدارة الأصول، يلعب "المستثمر الوطني" دوراً مهماً في مجال ملكية الشركات الخاصة (Private Equity)، "حيث نعمل على إيجاد شركات شابة فنقوم بتطويرها وتنميتها ومن ثم تحويلها إلى شركات عامة" بحسب الصلح.

3 صناديق دفعة واحدة

تلعب الصناديق الاستثمارية دوراً أساسياً في نشاط "المستثمر الدولي" الحالي والمستقبلي، فقد شهدت الآونة الأخيرة إطلاق 3 صناديق هي: صندوق دانة للسيدات وصندوق للاستثمار في الشركات الإماراتية الكبرى وصندوق استثماري عقاري ناشط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ففي حين يتوجّه الأول للمرأة المستثمرة حصراً وهو صندوق استثمار ائتماني مفتوح يستثمر بنسبة 60 في المئة في الأسهم العامة المتداولة والإكتتابات العامة في الإمارات والخليج وبنسبة 40 في المئة في الأسواق العالمية، مستهدفاً 100 مليون درهم إماراتي باستثمار مبدئي يبلغ 500 ألف درهم كحدّ أدنى وبفترة احتجاز عام واحد، فإن صندوق الشركات الإماراتية يستهدف 100 مليون درهم أيضاً باستثمار مبدئي يبلغ 5 ملايين درهم كحدّ أدنى وبفترة احتجاز عام أيضاً. أما الصندوق العقاري فيستهدف 100 مليون دولار باستثمار مبدئي يبلغ 1,5 مليون دولار للمستثمرين من الشركات و250 ألف دولار للأفراد كحدّ أدنى وبفترة احتجاز 6 أشهر فقط.

عن رؤيته لمستقبل "المستثمر الدولي"، يختم **الصلح**: "نحن ننمو بشكل كبير لنصبح البنك الاستثماري الإقليمي الرائد على مستوى منطقة الخليج، ونعتمد في خطتنا لتحقيق ذلك على فريق عملنا الذي يضمّ خبرات استثمارية نادرة على مستوى المنطقة، وسنعمل على الاستمرار بتعزيزه بالكفاءات لأنه الركن الأساس لأي رؤية مستقبلية". ■

هدفنا ريادة الصيرفة الاستثمارية في المنطقة

تنموية بالتعاون مع البنك الدولي

القاسمي: رأس الخيمة تستعد لمرحلة الانطلاق


الشيخ سعود بن صقر القاسمي

رأس الخيمة - الاقتصاد والاعمال

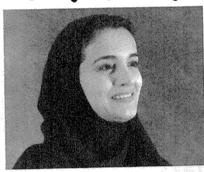
حلّ البنك الدولي ضيفاً على إمارة رأس الخيمة من خلال مؤتمر "استثمر واسكن في رأس الخيمة"، ليشاركها خطتها التنموية الواعدة برسم مستقبل جديد للإمارة ينتظر أن ترتسم ملامحها في خلال ثلاث سنوات من الآن. "إذا أردت المستحيل يجب أن تبدأ بالممكن"، هكذا وصف الشيخ سعود بن صقر القاسمي، ولي عهد ونائب حاكم إمارة رأس الخيمة في حديث لـ"الاقتصاد والأعمال" ما ينتظر اقتصاد رأس الخيمة من تنوع في الإستثمارات وتوزعها على قطاعات عدة. و قد جاءت خطة التنمية نتاج دراساتٍ و تقييمٍ لمناخات الإستثمار في الإمارة شارك فيها البنك الدولي .

شدّد الشيخ **سعود القاسمي** على " أن إقتصاد رأس الخيمة يقترب من النقطة الحرجة وهي النقطة التي تسبق الإنطلاق و بعدها سوف نرى أنه يندفع إلى الأمام من دون توقف"، لافتاً إلى الخطة التنموية التي اعتمدتها إمارة رأس الخيمة، تقوم على التنويع في القطاعات والنهوض بها بما يمكّن من توظيف كافة طاقات الإقتصاد، "فالسياحة لا تحل محل الصناعة، كما أن قطاع التكنولوجيا لا يحل محل الصناعة وكذلك قطاع التعليم والخدمات الأخرى مثل الكهرباء والغاز وغيرها، كلها عناصر مكملة لمسيرة التنمية، وعدم الإهتمام بأي قطاع يعني عدم إكمال المسيرة التنموية."

وفي البنى التحتية، سوف يصار إلى افتتاح طريق الإمارات الجديد الذي يختصر المسافة بين رأس الخيمة والإمارات الأخرى، كما يجري العمل على توسيع وتطوير موانئ الإمارة الثلاثة، "صقر والجزيرة ورأس الخيمة" بما يمكن هذه الموانئ من استيعاب بضائع تصل إلى 30 مليون طن، بدل 7 ملايين حالياً. وفي المجال الصحي، تقوم الحكومة بالإشتراك مع القطاع الخاص ببناء مستشفى يقدم الخدمات الطبية وفق المتطلبات الدولية، بالإضافة إلى تبرع الشيخ **خليفة بن زايد آل نهيان**، رئيس دولة الإمارات بمبلغ 700 مليون درهم لبناء مستشفى تخصصي لأمراض القلب.

ويعتبر **القاسمي** أن أبرز تحد يتمثّل في تأمين الإستمرارية، "كل إنسان يستطيع أن يفشل إنما النجاح والمحافظة عليه هو الأصعب." و ختم بالتأكيد على الدور الرائد للقطاع الخاص، مؤكداً سعي حكومة رأس الخيمة إلى خلق البيئة المؤاتية التي تمكّنه من لعب دوره كأداة للتطوير، "نحن جهة حاضنة ومحفّزة وجهة راعية ومسهلّة للعمل ولكن ليست بديلة للقطاع الخاص الذي نؤمن بدوره الريادي وبحرية القرار لديه."

لبنى القاسمي: الحكومة لن تنافس القطاع الخاص


الشيخة لبنى القاسمي

بدورها، اعتبرت وزيرة الإقتصاد والتخطيط في دولة الإمارات، **الشيخة لبنى القاسمي**، أن الإمارات تسابق الزمن لمواكبة التطورات التي تشهدها السوق العالمية بعد أن تمكّنت من تحقيق نجاحات اقتصادية كبيرة، "لم نعد أسرى الماضي و لم يعد اقتصادنا يعتمد على مصدر واحد فقط هو النفط، وعلينا أن نكمل المسيرة في سبيل تنويع مصادر الدخل."

و أكدت **القاسمي** أن الحكومة سوف تلتزم بدورها المتمثّل في التشريع والتنظيم والإشراف على الإقتصاد من دون مزاحمة القطاع الخاص. و لفتت في هذا الإطار إلى أن الوزارة تعكف حالياً على تغيير قانون الشركات بما يسمح بمزيد من الملكية الأجنبية و يتيح تجاوز الشرط القاضي بطرح 55 في المئة من الشركة لغايات الطرح العام بما يحفز الشركات العائلية على التحول إلى شركات مساهمة عامة.

بن خرباش: تنويع مصادر الدخل


د. محمد خلفان بن خرباش

وزير الدولة لشؤون المالية والصناعة **د. محمد خلفان بن خرباش** لفت إلى وجود فرص كبيرة لترويج السياحة بأشكالها المختلفة في إمارة رأس الخيمة، بالإضافة إلى الفرص الكامنة في القطاع العقاري بعد تأسيس شركة رأس الخيمة العقارية مؤخراً.

وشدد **بن خرباش** على أهمية الميزة التنافسية في دولة الإمارات والقدرة على تنويع مصادر الدخل، "لقد استطاعت الإمارات توليد 70 في المئة من الناتج المحلي من مصادر غير نفطية." ولفت في الوقت نفسه إلى انها من أفضل دول العالم من حيث جذب رأس المال الأجنبي حيث وصل الإستثمار الأجنبي المباشر العام 2004 إلى 9 مليارات دولار في حين تقدر أوساط دولية ارتفاع هذه النسبة إلى 10,3 مليارات دولار خلال العام 2005.

السويدي: تطوير التشريع

من جانبه، أكّد محافظ البنك الإماراتي المركزي، **سلطان بن ناصر السويدي** على أهمية العمل الجاد في تطوير مستويات الشفافية والإفصاح والتشريعات الحكومية واعتماد معايير المحاسبة والحاكمية الجيدة والرشيدة، كما شدّد على أهمية تطوير النظام القضائي عبر استحداث وتطوير الأنظمة والقوانين وإنشاء محاكم خاصة وتأهيل وتدريب القضاة في مجالات مختلفة.

ولفت **السويدي** من جهة ثانية إلى أن قانون الشركات الذي منح الأجانب نسبة تملك تصل إلى 49 في المئة قد أدى إلى إقامة العديد من الشراكات المثمرة التي نقلت المعرفة Know How في زمن قصير نسبياً، كذلك أدى تأسيس المناطق الحرة إلى تبوؤ الإمارات أهم مراكز إعادة التصدير والتخزين في المنطقة.

غطاس: إقتنصوا الفرص



د. ماركوس غطاس

اعتبر مدير مشروع برنامج التعاون التقني/ الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في البنك الدولي، **د. ماركوس غطاس** أن مؤتمر "استثمر وأسكن في رأس الخيمة يجسّد الشراكة التي تطورت بين البنك الدولي وحكومة رأس الخيمة بدعم من حكومة الإمارات الإتحادية". موضحاً أن دور البنك الدولي هو دور استشاري ودور ميسّر يساعد حكومة رأس الخيمة على تحقيق رؤيتها الهادفة إلى تنمية مستدامة للإمارة من خلال الإستثمار الخاص، المحلي والأجنبي، مدعوماً بسياسات وإجراءات تهيئ لبيئة استثمارية سليمة.

مسعد: استثمارات بـ 700 مليون دولار



د. خاطر مسعد

بحسب الرئيس التنفيذي لهيئة رأس الخيمة للإستثمار، **د. خاطر مسعد** "فإن تغيراً كبيراً سيحدث في رأس الخيمة من الآن وحتى ثلاث سنوات، ذلك أن الحكومة في عجلة لتنفيذ كافة المشاريع، ولديها اقتراحات بما يقارب عشرين مشروعاً تتوزع بين مشاريع صناعية ومشاريع سياحية."

ولفت **مسعد** في حديث لـ **الإقتصاد والأعمال** إلى أن مجموع الإستثمارات التي أقرت حتى الآن في الإمارة يبلغ نحو 700 مليون دولار.

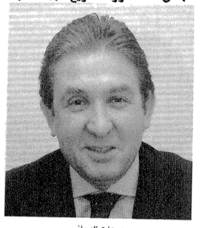
وأشار إلى أن خطة التنمية عن طريق الإستثمار التي تعمل إمارة رأس الخيمة على تنفيذها تتمحور حول قطاعات ثلاثة رئيسية: الصناعة والسياحة والعقار.

في القطاع الصناعي وإلى جانب الصندوق الصناعي – التكنولوجي برأس مال مليار درهم، وقّع **الشيخ سعود بن صقر القاسمي**، ولي عهد ونائب حاكم رأس الخيمة مذكرة تفاهم مع مجموعة الغرير لإقامة مصنع حديد بكلفة 500 مليون دولار وبطاقة إنتاجية تصل إلى 1,2 مليون طن سنوياً. كذلك وقّعت هيئة إستثمار رأس الخيمة اتفاقية مع عدد من المستثمرين الهنود لإنشاء مصنع مواد خام أولية للبلاستيك بقيمة 80 مليون دولار، وتجري مفاوضات مع شركتين فرنسية وهندية لإنشاء مصنع للطوب الحراري بقيمة 100 مليون دولار. وتضاف المشاريع الصناعية إلى النجاح الذي حققه مصنع "سيراميك رأس الخيمة" والذي بدأ في العام 1991 بطاقة 1,5 مليون متر مربع ليصل العام الحالي إلى إنتاج 300 ألف متر مربع يومياً من مصانع الإمارة العشرة.

أما في القطاع السياحي، فتعمل الإمارة على استثمار مبالغ طائلة في تطوير الجبال، وتشهد حالياً العديد من المشاريع العملاقة مثل "قرية الحمرا السياحي السكني" الذي تقدر كلفته بأكثر من مليار درهم (272,479 مليون دولار) ومشاريع "جزيرة المرجان" و"جزيرة النور" وغيرها ليصل عدد الفنادق المزمع إقامتها في الإمارة خلال السنوات السبع المقبلة إلى 25.

وختم **مسعد** بالإشارة إلى أن الخطة التنموية التي وضعتها إمارة رأس الخيمة بمساعدة البنك الدولي تهدف إلى مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي للإمارة إلى 4 مليارات دولار سنوياً خلال عشر سنوات مقابل مليارين حالياً.

دجاني: لا "نصّور المشاريع"، بل نخلقها



د. عزت الدجاني

د. عزت الدجاني

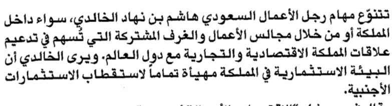
"لا أحد لديه خمسون سنة للإنتظار"، يقول الرئيس التنفيذي لمكتب الإستثمار والتطوير في حكومة رأس الخيمة، **د. عزت الدجاني** شارحاً أهمية النهوض بأكثر من قطاع في وقت واحد في إطار خطة التنمية التي أطلقتها الإمارة. ويضيف أن التركيز على قطاع معين هو أمر جيد إذا كان هناك متسع من الوقت لتنفيذ مشروع وراء مشروع وفكرة وراء فكرة، نافياً إمكانية أن يحصل تضارب بين القطاعات في رأس الخيمة بحيث يأخذ قطاع من درب الآخر.

ولفت **دجاني** إلى سعي إمارة رأس الخيمة إلى خلق طابعها الخاص المكمّل للإمارات الأخرى. ■

رجل الأعمال هاشم الخالدي:

السعودية أفضل بيئة للأعمال وللاستثمارات الأجنبية

الرياض - "الاقتصاد والأعمال"



تتنوّع مهام رجل الأعمال السعودي هاشم بن نهاد الخالدي، سواء داخل المملكة أو من خلال مجالس الأعمال والغرف المشتركة التي تُسهم في تدعيم علاقات المملكة الاقتصادية والتجارية مع دول العالم. ويرى الخالدي أن البيئة الاستثمارية في المملكة مهيأة تماماً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

وقال في حديث لـ "الاقتصاد والأعمال" أن حزمة إجراءات وخطوات يتم اتخاذها تباعاً لتعزيز المناخ الاستثماري ولحفز الشركات العالمية للقدوم إلى المملكة والاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

يعتبر هاشم الخالدي أن الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الأنشطة الاستثمارية والتجارية يشهد تطوراً سريعاً لمواكبة النمو القوي للاقتصاد السعودي ولزيادة دور القطاع تنفيذاً لتوجيهات القيادة السياسية.

ويشير عضو مجلس إدارة مجموعة شركات الخالدي، التي تمتلك وتدير استثمارات متنوعة داخل المملكة وخارجها، إلى أن زيارة ولي العهد السعودي **الأمير عبد الله بن عبد العزيز** إلى الولايات المتحدة الأميركية أكسبت العلاقات الاقتصادية بين البلدين جرعة كبيرة من الحيوية والزخم. ويتوقع أن يترجم ذلك بتدفق مزيد من الاستثمارات الأميركية إلى السوق السعودية من خلال جملة مشاريع عملاقة كانت عرضتها مجموعة من رجال الأعمال السعوديين على نظرائهم الأميركيين مؤخراً، لاسيما في قطاعات كبيرة في المملكة، من سكك الحديد إلى البتروكيميائيات وغيرها. ويضيف أن التحسّن في العلاقات الاقتصادية والتجارية السعودية الأميركية يأتي في سياق ستراتيجية سعودية عامة تهدف إلى ترسيخ العلاقات الاقتصادية والتجارية مع كافة شركائها التجاريين والاقتصاديين في مختلف دول العالم.

ويشدّد **الخالدي**، الذي يدير "مكتب الخالدي محامون ومستشارون"، على أن اعتماد أي شركة لتنفيذ مشاريع في السوق السعودية يرتكز بالأساس على العروض التي تقدمها هذه الشركة ومدى تطابقها مع المواصفات والشروط السعودية بغض النظر عن جنسية تلك الشركة، بحيث أن المملكة حريصة كل الحرص على تطبيق واعتماد الشفافية الكاملة في كل ما يتعلق بالمشاريع التي تعرضها للاستثمار الخارجي.

ويعتبر **هاشم الخالدي** أن انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية خطوة لا بدّ منها، وهي تأتي على الطريق الصحيح، من دون أن يغفل تداعيات هذا الانضمام على مجمل قطاعات الاقتصاد. وهو يرى أن "انفتاح الاقتصاد السعودي على العالم سيخفف من التأثيرات السلبية المتوقعة من جرّاء الانضمام إلى المنظمة العالمية". ويعتقد أن القطاع الصناعي في المملكة، بشقيه الخاص والحكومي، باشر منذ فترة غير قصيرة باتخاذ الاحتياطات التي تؤهله مواجهة متطلبات الانضمام، واعتبر أن مثل هذه الإجراءات تشكّل نموذجاً يمكن اعتماده من قبل كافة القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وأشاد **الخالدي** بالدور الإيجابي الذي تلعبه الغرف التجارية السعودية لمواكبة التحديات التي تواجه الاقتصاد السعودي عامة، وخصوصاً تلك المتعلقة بمسألة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مشيراً إلى الخطوة التي أقدم على اتخاذها مجلس الغرف السعودية مؤخراً بإطلاقه المركز الوطني للشركات العائلية بهدف توفير كافة سُبل الدعم للشركات العائلية وتوفير الأطر اللازمة لمواكبة تحديات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لما تشكله الشركات العائلية من حضور مهم وحيوي في الاقتصاد السعودي. ■

مجموعة الخالدي

تضم مجموعة شركات الخالدي، التي تأسست العام 1952: قصر المفروشات، مصنع الخالدي للأبواب الجلدية والخشبية والسحابة، مصنع الشركة السعودية للقواطع يونيلوك، مصنع الشركة السعودية للقطاعات الحديدية "متسك"، المؤسسة السعودية للتكنولوجيا المتطورة، شركة الخالدي الدولية المحدودة ومؤسسة ريش للديكور.

ويتولّى هاشم الخالدي العديد من المسؤوليات والمهام، أبرزها، عضو شرف في الجمعية السعودية للإدارة، عضو في اللجنة التجارية في الغرفة التجارية الصناعية في الرياض، عضو المركز الوطني للشركات العائلية في مجلس الغرف السعودية، عضو الجمعية السعودية للمحاسبة، عضو جمعية الاقتصاد السعودية، عضو في غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية وفي الغرفة التجارية العربية الإيطالية، نائب رئيس في مجالس أعمال: السعودي المغربي، السعودي الإسباني، والسعودي الفيليبيني، عضو في مجالس أعمال: السعودي الأميركي، السعودي الصيني، السعودي الفرنسي والسعودي اللبناني.

مناخ الاستثمار في العراق:
تساؤلات قلقة .. وإجابات غامضة

بغداد – ميسون حسين

تثير ستراتيجية التنمية الوطنية في العراق أسئلة كثيرة في أوساط الاقتصاديين العراقيين، ومرد هذه الأسئلة المشوبة بالقلق والمخاوف ليس الستراتيجية نفسها التي لم تخرج عن سياق الستراتيجيات المماثلة التي يرعى تنفيذها صندوق النقد الدولي، إنما واقع الاقتصاد العراقي الذي يعاني من مصاعب حقيقية خلّفتها سنوات الحصار الطويلة والحروب المتعددة وحال عدم الاستقرار الأمني التي تحول دون انطلاق ورشة الإعمار وتدفّق الاستثمارات بالقدر الذي كان منتظراً، لا بل أدت إلى هجرة معاكسة لرؤوس الأموال العراقية.

والأسئلة المطروحة كثيرة: هل يتم فتح السوق وتعريض القطاع الخاص العراقي لمنافسة غير متكافئة؟ وكيف سيتحمّل الشعب العراقي إلغاء الدعم عن السلع الأساسية والمحروقات؟ ومن سيتحمّل أعباء خصخصة الشركات الحكومية؟

هذه الأسئلة وغيرها حملتها "الاقتصاد والأعمال" إلى نخبة من المسؤولين ورجال الأعمال العراقيين، ولم تكن الإجابات أقل قلقاً عن الأسئلة نفسها؛ فالرؤية لمستقبل العراق لا يزال يشوبها الكثير من الضبابية والغموض.

يعتبر وزير التخطيط والتعاون الإنمائي السابق **د. مهدي الحافظ** أن الإصلاحات الاقتصادية في العراق مرتبطة بتنفيذ الاتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي. ورأى أن إصلاح المؤسسات الاقتصادية، التي يزيد عددها عن 190 مؤسسة، تمهيداً لطرحها للخصخصة سيضع الحكومة أمام مأزق حقيقي إذا لم توضع أسس ومعايير واضحة لعملية الخصخصة. وأشار إلى مشكلة أخرى تواجهها الحكومة وهي المتعلقة بالمطالبة الدولية لإلغاء الدعم الذي تقدمه الدولة للمواد الغذائية المدرجة في البطاقة التموينية، إضافة إلى الماء والكهرباء الذي يقدم مجاناً في بعض المناطق. وقال أن حجم الدعم الحكومي في مختلف هذه المجالات يصل إلى 50 في المئة من حجم الإنفاق العام. واعتبر أن جميع هذه الأمور لا بدّ من معالجتها في سياق ستراتيجية التنمية الوطنية التي جرى إقرارها والتي ينتظر تنفيذها حتى نهاية العام 2007. ولاحظ **د. مهدي الحافظ** أن تباطؤاً حصل في حركة رأس المال الأجنبي نحو العراق، ما أدى إلى تأخر عملية تطوير القطاع الخاص، فضلاً عن تباطؤ الإعمار وتأهيل البنى التحتية خلافاً لما أشارت إليه التعهدات الدولية.

هروب الأموال

من جانبه، اعتبر رئيس جمعية رجال الأعمال العراقيين **تامر رزوقي** أن الوضع الاقتصادي في العراق قابل للانفجار في أية لحظة، وعزا السبب إلى التغييرات غير المدروسة التي تتم سواء في القطاع الخاص أو في سوق الأوراق المالية، أو بالنسبة للاستثمارات الأجنبية في العراق، ودعا إلى وقفة تأمل لدراسة ما يجري. وقال إن الظروف الأمنية في العراق أدت إلى هجرة أكثر من 70 في المئة من رجال الأعمال العراقيين إلى الخارج. وأشار إلى ظاهرة من الفوضى تسود المشاريع الإعمارية، وإلى غياب أي دور للنقابات والجمعيات المهنية لشعورها بفقدان الحماية لها. وحول واقع المؤسسات العامة، دعا إلى وضع قانون منصف وعادل للتقاعد يتيح صرف العمال من ذوي الأعمار المتقدمة واستبدالهم بشباب من ذوي الكفاءات والشهادات العالية الذين يقبعون حالياً على الأرصفة عاطلين عن العمل. ورأى أن معالجة أوضاع هذه



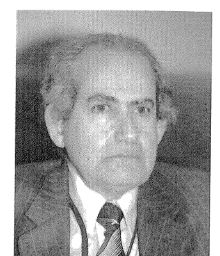
محمد علوش

المؤسسات عن طريق الخصخصة وجلب العمالة الأجنبية إليها تحت ذريعة أنها أقل كلفة وأكثر مهارة سيقود إلى طريق مظلم. ودعا **رزوقي** إلى تأجيل الخصخصة إلى حين تشكيل حكومة دستورية وتشكيل هيئة تشرف على خصخصة المشاريع الحكومية العملاقة، وهي، كما قال، مشاريع فاشلة لم يجر إصلاحها منذ زمن بعيد وباتت عبئاً على الدولة.

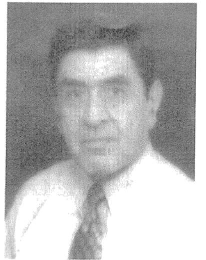
وأشار إلى حالة من عدم الاستقرار القانوني في العراق، وإلى تناقض في القرارات التي تتخذ، وأعطى مثلاً على تضارب في تعليمات البنك المركزي العراقي وفي الإجراءات التي يتخذها، حيث يسمح لبعض التجار أو لبعض العائلات، كما قال، بإخراج مليار دينار عراقي وبسرعة فائقة في حين أن تحويل مبلغ مالي بمقدار 30 ألف دولار لأغراض العلاج في الخارج يحتاج إلى إجراءات روتينية ومعقدة. ودعا إلى تفعيل حقيقي للقطاع المالي، ولكافة القطاعات الاقتصادية، وأيضاً للأحزاب السياسية، وإلى مراجعة تجارب الدول الأخرى على المستوى الاقتصادي ومحاولة الاستفادة منها في إعادة بناء العراق. وشبّه الوضع في العراق بسفينة "تايتانيك"، وهو يحتاج إلى الإنقاذ، وإلا فالطريق مظلم ولا يدعو إلى التفاؤل، خصوصاً على الصعيد الاقتصادي.

دور القطاع الخاص

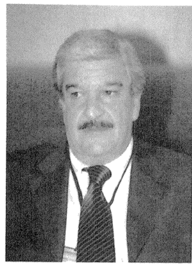
أما الخبير الاقتصادي والمستشار في مجلس الوزراء العراقي **د. عثمان محمود** فيرى أن الاقتصاد العراقي يحتاج إلى



د. مهدي الحافظ



موفق محمود

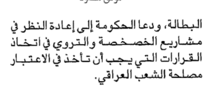


كامل كيلاني

ستراتيجية للتنمية ترتكز على معايير الكلفة وحساباتها. فالمؤسسات الاقتصادية، الحكومية منها والخاصة، تحتاج إلى الكفاءة لإنجاح مشاريعها، كما تحتاج إلى جهاز إداري غير بيروقراطي. ورأى أن هناك ترابطاً بين الحرية السياسية والحرية الاقتصادية، فالنظام الذي يعمد إلى قمع حرية الرأي يحول دون التحرير الاقتصادي ويعيق نمو الاقتصاد وازدهاره عبر الإمساك بالمؤسسات التابعة للدولة للهيمنة عبرها على الحياة الاقتصادية. وقال أن هناك شريكاً آخر في الحياة الاقتصادية هو القطاع الخاص، ودعا إلى تنمية هذا القطاع ليأخذ دوره في التنمية الاقتصادية.

حذّر من الخصخصة

وتوقّف نائب رئيس غرفة تجارة بغداد **محمد علوش** أمام ظاهرة هروب الأموال العراقية إلى الخارج، ودعا إلى إعادتها لبناء العراق الجديد. وحذّر من وقف الدعم الذي تقدمه الحكومة حالياً واعتبر أن ذلك سيؤدي إلى نتائج سلبية تطال المجتمع العراقي بأكمله، ما يؤدي إلى انهيار اقتصادي شامل. ورأى أن العراق، الذي بات عضواً في منظمة التجارة الدولية، تحوّل إلى مجتمع استهلاكي مع توقف معامله ومصانعه عن الإنتاج. وحذّر من مخاطر الخصخصة من دون دراسة كافية، فالمشاريع ستؤول في حال طرحها للخصخصة إلى مستثمرين أجانب وبأسعار رخيصة، أمام واقع ضعف رأس المال المحلي القادر على الشراء. ورأى أن من نتائج بيع مؤسسات القطاع العام إلى مستثمرين أجانب سيؤدي إلى استقدام العمالة الأجنبية إلى العراق، ما يؤدي إلى مزيد من



البطالة، ودعا الحكومة إلى إعادة النظر في مشاريع الخصخصة والتروي في اتخاذ القرارات التي يجب أن تأخذ في الاعتبار مصلحة الشعب العراقي.

فشل التجربة المصرفية

في المقابل، يرى المدير المفوّض في المؤسسة المصرفية العربية الاقتصادي **موفق محمود** أنه لا بدّ من التعايش والقبول بالرأس المال الأجنبي، وبالاستثمارات الأجنبية في أسواق الأوراق المالية. وهو ينطلق في ذلك من التجربة المصرفية في العراق، حيث أنشئ نحو 17 مصرفاً خاصاً، باتت جميعها بحاجة إلى الشراكة مع رأس المال الأجنبي أو بيعها إلى مستثمرين أجانب. وقال إن التجربة المصرفية في العراق تجربة فاشلة، وكان يمكن أن تلعب دوراً في البناء والتنمية لو أحسنت التعاون مع المصارف العربية والأجنبية، إلا أنه لاحظ أن أساليب العمل مختلفة، فخدماتنا المصرفية هزيلة وخطوط إنتاجنا معطلة وغير كفوءة. ولنعترف أن صناعتنا المصرفية متخلفة وإلى تراجع. وقال سنبقى عاجزين نراوح مكاننا إذا لم نقبل التعايش مع رأس المال الأجنبي، خصوصاً في ظل استمرار هروب الأموال العراقية إلى الخارج، وحذر الاستثمار الأجنبي من الدخول إلى الأسواق العراقية، واستغرب **محمود** المخاوف التي يبديها البعض من دخول الاستثمار الأجنبي إلى أسواق الأوراق المالية في العراق، واعتبر أن رأس المال القوي القادم إلى هذه الأسواق يصب في مصلحة الاقتصاد العراقي وليس العكس، ودعا إلى التطلع إلى تجربة دول شرق آسيا وكذلك أفريقيا، التي بنت اقتصادها من رأس المال الأجنبي. وقال إذا بقينا لا نقبل التغيير سنبقى ضعفاء وعلى القطاع الخاص العراقي السلام.

خلق سوق استثمارية

من جهته، رأى وزير المالية السابق وعضو هيئة الأوراق المالية **كامل كيلاني** أنه لا بدّ من حملة لتثقيف المواطنين وزيادة وعيهم الاقتصادي، بهدف الخروج من حالة الفوضى السائدة حالياً في تناول الوضع الاقتصادي والمخاوف التي تثار في وجه الاستثمار الأجنبي. وقال إن شراء أسهم عراقية بمليون دولار من مستثمرين أجانب يؤدي، في الحال الراهنة، إلى إسقاط الحكومة. ودعا إلى استكمال قانون الاستثمار الذي وضعته قوات الائتلاف، وإلى الاستفادة من تجارب الآخرين الاقتصادية، كتجربة أميركا وألمانيا، وما إذا كان يمكن تطبيق مثل هذه التجارب في العراق. ورأى أن إزالة الدعم المقدّم للقطاع الخاص يجب أن يتم بشكل تدريجي، منعاً للفوضى التي قد تحدث في حال وقف الدعم بشكل كامل، ورأى أن إزالة الدعم عن المحروقات المقرر في نهاية العام 2005 سيؤدي إلى دفع 33 في المئة من العاملين في هذا القطاع إلى البطالة، كما رأى أنه لا بدّ من إيجاد حل لموضوع الضرائب، بغية توفير مصدر تمويل عراقي. ودعا إلى التدرج في الخصخصة، والبدء بالاستثمار بشكل هادئ ومدروس، وإلى خلق سوق استثمارية عبر منح قروض مصرفية وبفوائد تتراوح بين 1 و5 في المئة، وقال إن خلق مناخ اقتصادي يقوم على تكامل ثلاثة معايير هي: المال والأمان والسيادة الوطنية، من شأنه إطلاق عملية التنمية الاقتصادية. ■

ليبيا تدخل مرحلة الانفتاح الاقتصادي

الخصخصة تطاول قطاعي المصارف والتأمين

بعد رفع الحظر الاقتصادي عن الجماهيرية الليبية منذ فترة قصيرة، دخلت ليبيا مرحلة اقتصادية جديدة تحمل عناوين الانفتاح والتحرير وإعطاء دور أساسي للقطاع الخاص، وتخلي الدول عن العديد من أدوارها، لاسيّما إدارة المؤسسات الإنتاجية والخدماتية.

ومن المؤشّرات الأساسية على هذا التحوّل خصخصة بعض شركات الإسمنت وتمليكها للعاملين فيها، وتحوّل شركة الخطوط الجوية الليبية إلى شركة خاصة مئة في المئة بعد تقسيمها إلى 3 شركات.

ومن المؤشرات أيضاً على المرحلة الجديدة أن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة الذي يضمّ 8 غرف، بات يمثّل القطاع الخاص باعتبار أن بيئة الغرف باتت ترتكز على الانتخاب دون التعيين.



عاشور مفتاح الإمام

المستشار الاقتصادي لدى إتحاد الغرف الليبي **عاشور مفتاح الإمام**، وهو اقتصادي وعمل لسنوات في السلك الديبلوماسي، ألقى الأضواء على المتغيّرات الحاصلة في حوار أجرته معه الاقتصاد والأعمال.

بداية بطيئة

بالنسبة إلى عملية الخصخصة قال **عاشور الإمام** أنها بدأت تباعاً ولكن بصورة بطيئة وأضاف:" هذا الأمر جديد على الليبيين بعد أن اعتادوا لسنوات طويلة على إدارة القطاع العام. وقد بدا أن ثمة تهيّباً وتخوّفاً خصوصاً أن المالك هو الجهاز الوظيفي، حيث أن الموظّف غالباً ما يكون متردداً في الإقدام على المشاريع. وما خفّف من هذا التهيّب هو إقدام الدولة على إعطاء القروض للموظّفين بحيث لا يشعرون بالعبء المالي، فيقدمون على العمل ومن ثمّ يسدّدون هذه القروض ..." كما لاحظ أن ما ساهم في تنشيط الخصخصة هو إفساح المجال أمام المستثمرين الأجانب الدخول في ملكية الشركات الكبيرة والضخمة.

ولكن ألم يكن ثمة مجال أمام رجال الأعمال في التملّك لاسيّما وأنهم يملكون خبرة أوسع من الموظّفين؟ يجيب **عاشور الإمام**:" المجال متاح أمام رجال الأعمال ولكن هؤلاء قلة ويمكن عدّهم على أصابع اليدين، ذلك أن القطاع الخاص ما زال قطاعاً ناشئاً، بسبب توقّف نشاطه على مدى بضعة عقود. والمعوّل عليه هو عودة رجال الأعمال الذين كانوا يقيمون ويعملون في الخارج، وهذه العودة، بدأت تدريجياً ونشعر أنها مستمرة ولكنها تحتاج إلى بعض الوقت.

قانون الاستثمار

ورداً على سؤال حول ما إذا كان تمّ اتخاذ خطوات لتشجيع العاملين في الخارج قال **الإمام**:" بالفعل صدر في ليبيا قانون يتعلّق بتشجيع الاستثمار وحفز رأس المال الخارجي. ولكن ما حصل هو أن هذا القانون قوبل باعتراض رجال الأعمال الليبيين وقام اتحاد الغرف بتحرّك في هذا الاتجاه على أساس أن رجال الأعمال المحليين هم أولى بالتشجيع من سواهم، وبالفعل تمّ تعديل القانون بحيث بات يوفّر المزايا والحوافز نفسها للجميع من دون تمييز سواء كان رجال الأعمال في الداخل أو في الخارج، بمن فيهم المستثمرون الأجانب.

■■■

قانون عصري لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي

■■■

ثمّ أورد المستشار الاقتصادي بعض الحوافز التي وفّرها القانون وقال:" بالفعل اشتمل القانون على حوافز عدة أبرزها الآتي:

– تمكين المستثمرين من الحصول على القروض الميسّرة من الحكومة.

– توفير إعفاءات من الضرائب والرسوم الجمركية مع ضمان حرية دخول وخروج الأموال والأشخاص. وبالنسبة إلى الأشخاص صدرت تعليمات لإدارة الجوازات لتسهيل الأمور وتمّ إدخال مكننة حديثة لتنظيم العمل وتسهيله على نقاط الحدود.

– منح إعفاءات ضريبية لتصل إلى 10 و 15 سنة.

– توفير أراض للمستثمرين في مناطق معيّنة، وكلما كانت المناطق أكثر صعوبة كلما كانت التسهيلات أوفر.

وخلص **الإمام** إلى القول:" العملية ما زالت في بداياتها وتحتاج إلى وقت. وقوانين تشجيع الاستثمار موجودة في معظم البلدان العربية وغير العربية مثل اليونان ومالطا وبعض الدول الأوروبية الأخرى وهي باتت بمثابة "موضة". وهذه القوانين تنطوي على حوافز كثيرة نظراً إلى وجود منافسة بين البلدان على استقطاب الاستثمارات. ولما كانت ليبيا في بداية الطريق وتفتقر إلى الكفاءات فعليها أن تقدّم حوافز أكثر من

أجل اجتذاب الأموال.

ما بعد الحظر

وسئل **عاشور الإمام** عن الملامح الأساسية لمرحلة ما بعد الحظر وعن المظاهرة الملموسة التي ظهرت فقال:" بعد الحظر حصلت أشياء كثيرة ومنها:

– المواطن بدأ يشعر بحرية الانتقال خروجاً ودخولاً من دون مخاوف ومراقبة وعمليات تفتيش.

– توافر المواد الغذائية والاستهلاكية على نطاق واسع، بعدما حرم الليبيون من أصناف كثيرة، بينما اليوم صار الاستيراد مباحاً. صحيح ان هذا الأمر تمّ على حساب حماية المستهلك سواء لجهة النوعية أو الأسعار، إلا أن الحكومة بدأت تتدارك هذا الأمر وتعزّز عمليات وآليات الرقابة حفاظاً على صحة وسلامة المستهلك.

– الإحساس بالحرية ما صار يشجع على دخول البلد سواء من المواطنين أو الأجانب.

– حصول العديد من الاستثمارات الأجنبية من بريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة في مجالات النفط والصحة، ونشير في هذا المجال إلى مشروع تصدير الغاز إلى إيطاليا عبر الأنابيب التي تمّ تمديدها تحت المياه، وإنجاز هذا المشروع بات وشيكاً.

المصارف والتأمين

ولكن، هل وصلت مرحلة الانفتاح والخصخصة إلى القطاع المصرفي والتأميني قال **الأمام**:" بالفعل دخلت الخصخصة القطاع المصرفي بشكل لافت حيث تمّ تخصيص مصرف الوحدة ومصرف الصحارى. كما ظهرت مصارف جديدة عدة من بينها مصرف التنمية وهو يعمل بفعالية وقد أدخل إلى السوق بطاقات الائتمان والاعتماد. كذلك ظهرت شركات تأمين جديدة بينها شركة التأمين المتحدة التي بدأت تنافس الشركة الحكومية. غير أن هذا الانفتاح السريع واجه بعض المشاكل والإشكاليات لاسيّما لجهة ظهور بعض المصارف غير المؤهلة من حيث الكوادر الإدارية والفنية ولم تكن على مستوى المسؤولية نظراً إلى استسهال هذه العملية في البداية. غير أن السلطات المعنية استدركت هذا الأمر ووضعت الضوابط اللازمة وتمّ حصر الترخيص للمصارف الجديدة برجال الأعمال المؤهلين والقادرين على الاضطلاع بهذا النوع من الأعمال.



الشركاء والأجراء

ولا شك أن قيام مصارف خاصة يحتاج إلى عامل الثقة غير المتوافرة في القطاع الخاص الذي ما زال ناشئاً. ومما يساعد على ذلك أي على تعزيز الثقة فتح الباب أمام المشاركات الأجنبية التي من شأنها أن توفّر ليس المال وحسب بل الخبرة والتكنولوجيا، علماً أن التملك صار مباحاً للأجنبي أيضاً.

ويوضح **عاشور الإمام** ذلك قائلاً:" كان هناك شعار في ليبيا معتمداً وهو معروف بـ "شركاء لا أجراء" وهذا الشعار تبدّل تفسيره وتحت مسمى "الانتفاع العام" وعليه صار رب العمل قادراً على اعتماد خيارين بالنسبة للأجراء وذلك بموجب التعاقد الذي يبرمه معهم وبحسب التعاقد يمكن اعتماد أجراء بموجب أجور مدفوعة ويمكن اعتمادهم شركاء. وهذا الأمر شجع الناس على إقامة مشاريع عدة لاسيّما في مجالي الزراعة والصناعات الصغيرة.

مزايا تفاضلية

وخلص **عاشور الإمام** إلى القول:" نحن في مرحلة جديدة من الانفتاح والتحرير الاقتصادي والمرحلة في بدايتها ولا يمكن تحقيق التحوّل على شكل قفزات، والمستقبل الاقتصادي واعد نظراً إلى وجود مزايا تفاضلية عدة. فليبيا كبلد نفطي تتميّز عن بلدان نفطية أخرى بميّزات عدة أبرزها:

– قرب ليبيا من القارة الأوروبية.

– نوعية النفط الليبي تتميّز بمواصفات أفضل بكثير من حيث الخصائص المكوّنة.

– ليبيا بلد زراعي بامتياز لاسيّما القسم الساحلي منها.

– الشاطئ الليبي يمتدّ إلى أكثر من 2000 ميل أي ما يوازي نصف الشاطئ الأفريقي، ما يجعل ليبيا بوابة عبور إلى البلدان الأفريقية ونقطة انطلاق تجارية. وهذا ما تعمل ليبيا على استغلاله بحيث ترتبط مع البلدان الأفريقية بعلاقات قوية باعتبارها تشكّل المجال الحيوي لليبيا".

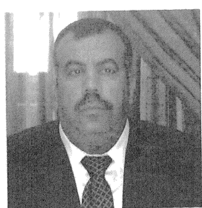
■■■

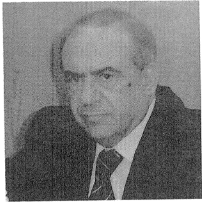
ضوابط لعملية خصخصة قطاع التأمين والمصارف

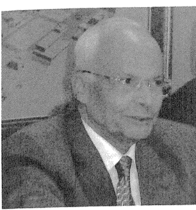
■■■

سياسة الدعم

تبقى الإشارة إلى أنه على الرغم من الانفتاح الحاصل فإن الانفاق الحكومي ما زال يولي اهتماماً بقضايا الغذاء والصحة والتعليم. يقول **عاشور الإمام**:" ثمة دعم كبير للمواد الغذائية المختلفة (كيلو الخبز بسعر أقل من سنت) وقد حاولت الدولة رفع الدعم لكن ذلك قوبل باحتجاج شديد فتمّ الإبقاء عليه، وهناك أيضاً دعم على المستوى الصحي لاسيّما الأدوية التي يتمّ تهريبها إلى الخارج، ولا بدّ من إعادة نظر في هذه السياسات ولكن بشكل عقلاني وتدريجي. ■


عزمي خريسات


منيب صائم الدهر


د. حسن يونس

توسيع الربط الكهربائي بين مصر والأردن وسورية

ربط سورية بلبنان وتركيا قريباً وبالعراق العام المقبل

دمشق - يارا عشي

وقّعت سورية والأردن ومصر يوم 22 حزيران/يونيو على اتفاقية توسيع الربط الكهربائي في ما بينها. ووصف وزير الكهرباء السوري **منيب صائم الدهر** أن شبكات الكهرباء الوطنية في الدول الثلاث تعمل كشبكة واحدة منذ ثلاث سنوات.

هذه الاتفاقية جاءت ثمرة لاجتماع عقد في دمشق وضم وزير الكهرباء المصري **د. حسن يونس**، وزير الطاقة الأردني **عزمي خريسات**، ووزير الكهرباء السوري.

وتناول الاجتماع سُبل تلبية الطلب المتزايد على الكهرباء وتنظيم التبادل التجاري بين الشبكات الوطنية إلى جانب البحث في تسريع العمل لانجاز الربط مع لبنان وتركيا قريباً والعراق في العام المقبل في إطار استكمال الربط السباعي.

ويهدف الربط الكهربائي الى المساهمة في تأمين التغذية للشبكات الوطنية أثناء الطوارىء والمساعدة في تسهيل عمليات شراء وبيع الطاقة وتقليص تكاليف إنشاء محطات توليد جديدة وتوفير الاحتياطي الأولي.

يذكر ان سورية استكملت خطوات الربط الكهربائي مع تركيا، بانتظار ان تقوم السلطات التركية بربط شبكتها الوطنية مع الشبكة السورية، كما أن الربط مع لبنان سيتم خلال شهرين، علماً أن لبنان باشر باستجرار الكهرباء من سورية عبر خطين وباستطاعة 150 ميغاواط/ساعة.

واشار وزير الكهرباء السوري الى أن الاجتماع الثلاثي توقّف عند واقع التبادل الكهربائي وحل القضايا الفنية وأن هناك اهتماماً سورياً بمنظومتي الأردن ومصر إلى جانب المنظومة الوطنية. وأضاف أن عمليات الربط في إطار المشروع السباعي مستمرة وسيتم البحث في استكمالها عند انعقاد اجتماع الدول السبع في ليبيا نهاية العام الجاري. وقال **صائم الدهر** أن الربط مع مصر قد استكمل وأن الاتفاق تمّ على تدعيم الربط الكهربائي السباعي للانتقال بالعمل به من التوتر 220 إلى التوتر 400 كيلو فولت.

وبيّن الوزير أن كلفة الربط الثلاثي بين الدول المجتمعة في دمشق بلغت 400 مليون دولار منه 300 مليون دولار داخل الأراضي السورية كقيمة محطات تحويل وخطوط نقل تزيد أطوالها عن 1250 كيلو متراً. وأضاف أن الحكومة السورية تموّل قسماً كبيراً من مشروع الربط هذا لاسيما مع العراق، كما أن البنك العربي يساهم بمبلغ 200 مليون دولار كقرض للربط بين الأردن وتركيا، في حين ينفّذ الربط بين العراق ولبنان بتمويل محلي.

شركة مصرية سورية

أما وزير الكهرباء المصري **د. حسن يونس**، فقال: "ان توسيع الربط بين سورية ومصر والأردن يهدف إلى زيادة تبادل القدرات الكهربائية لهذه الدول وأن الإجراءات انتهت مؤخراً لتأسيس شركة سورية مصرية مشتركة مقرها دمشق للاستشارات الهندسية، يتوقع ان تباشر نشاطها قريباً".

وأضاف: "إن مشروع الربط الثلاثي هو من المشاريع الرائدة عربياً حيث يسمح بتبادل الطاقة الكهربائية من دون حواجز جمركية وهو يحقق سوقاً عربية مشتركة لتبادل الطاقة كسلعة اقتصادية".

من جانبه، قال وزير الطاقة الأردني ذكر **عزمي خريسات** أن للربط الكهربائي فوائد عديدة اقتصادية وفنية حيث يجري السعي لاستثمار هذه الفوائد كما حصل في أوروبا مثلاً. وأضاف أن هناك خطة لتوسيع انضمام دول أخرى لشبكة الربط وهو أمر يتوقع حصوله قريباً. وقال إن المشروع السباعي سيزيد من استقرار الشبكات واعتماديتها وفي خفض الطاقات الانتاجية والشبكات الوطنية.

ربط الدول العربية بأوروبا

يذكر أن من المخطط تحقيق الربط بين الشبكة السباعية التي تضم حالياً ليبيا ومصر والأردن وسورية ولبنان والعراق وتركيا مع مشروع الربط بين دول مجلس التعاون الخليجي الذي سينجز بالكامل العام 2006 وكذلك مع مشروع الربط بين دول المغرب العربي لينتهي الأمر بربط هذه الشبكات مع الشبكة الأوروبية من خلال إسبانيا، وأن العمل يجري حالياً في سورية على إنشاء ثلاث محطات تحويل لانجاز الربط بين سورية والعراق الذي يقدّر أنه سيكون آخر عقدة في شبكة الربط السباعية، ومن المخطط أن ينجز العام المقبل. هذا الربط مع العراق يتطلب إنشاء خطوط، داخل الأراضي السورية، بطول 500 كيلو متر تمتد من المنطقة الوسطى وحتى منطقة القاعدة على الحدود المشتركة مع العراق وبتكلفة تصل إلى 100 مليون دولار. ■

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثامن:

التجارة مهمة ولكن تشجيع الاستثمار أهم

برلين - د. إبراهيم محمد

الملتقى الاقتصادي العربي الألماني أصبح تقليداً سنوياً يحضره عدد كبير من صنّاع القرار ورجال الأعمال العرب والألمان، وهذا ما ظهر أيضاً خلال ملتقى هذا العام الذي ركّز بشكل خاص على تفعيل التعاون العربي الألماني في مجالات التقانة والتشغيل وإدارة المشاريع والتعليم المهني، ولتبقى العبرة في إيجاد الآليات اللازمة لمتابعة وتنفيذ ما يتم الاتفاق عليه، لا سيما على الصعيد الرسمي.



مقدمة الحضور ويبدو في المقدمة من اليمين: فولفغانغ كليمنت، عمرو موسى، أحمد جعفر أحمد عبد الكريم والشيخ عبد الرحمن الجريسي

أكثر من 800 من المسؤولين ورجال الأعمال توافدوا من مختلف الدول العربية وألمانيا لحضور فعاليات الملتقى الاقتصادي العربي الألماني في العاصمة الألمانية برلين خلال الفترة من 15 ولغاية 17 حزيران/يونيو الماضي. وكان في مقدمة المشاركين الأمين العام لجامعة الدول العربية **عمرو موسى** ووزير الاقتصاد والعمل الألماني **فولفغانغ كليمنت** ووزير التجارة الخارجية والصناعة المصري **رشيد محمد رشيد**. أما فعالياته فركّزت على سُبل تحقيق شراكة طويلة الأمد يكون عمادها التعاون في إقامة المشاريع وتشغيلها وإدارتها على أساس تبادل الخبرة والمشورة. وفي هذا الإطار تمّ التأكيد على تكثيف الجهود الرامية لإزالة العوائق التي تقف في وجه تدفّق رؤوس الأموال وتوفير أطر التمويل اللازمة وتأهيل العنصر البشري القادر على الوفاء بمتطلبات هذه المشاريع في مجالي الصيانة والتطوير.

عمرو موسى: التخويف بالإرهاب سيعيق النمو

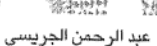
"صحيح أن عملية الإصلاح في العالم العربي تواجه تحديات داخلية وخارجية غير أنها مستمرة ولا رجعة عنها"، وفقاً لما ذكره الأمين العام لجامعة الدول العربية **عمرو موسى** في كلمة ألقاها خلال الجلسة الافتتاحية. ودعا الشركات الألمانية إلى الدخول في فرص الاستثمار والاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه المنطقة. ومن بين هذه الفرص مشاريع ربط كهربائي ومد أنابيب نفط وغاز وإقامة شبكة خطوط حديدية وغيرها. كما دعا إلى انفتاح الأسواق الأوروبية على المنتج العربي وعدم إعاقة حركة الأشخاص والبضائع بحجة إجراءات مكافحة الإرهاب التي يتم المبالغة فيها. وحذّر من أن التخويف بالإرهاب سيؤثر بشكل سلبي على حركة النمو وخصوصاً في الأسواق الواعدة مثل أسواق الدول العربية.

فولفغانغ كليمنت: دعم الإصلاح والخصخصة

وزير الاقتصاد والعمل الألماني وراعي الملتقى **فولفغانغ كليمنت** أبرز خلال كلمته في الجلسة الافتتاحية كذلك اهتمام بلاده المتزايد بالمنطقة العربية التي ينظر إليها كشريك ستراتيجي لأوروبا في المستقبل. وعلى هذا الأساس قام المستشار الألماني بزيارتها مرتين خلال عامين، وأكد على استمرار دعم الإصلاحات الاقتصادية والخصخصة في العالم العربي وخصوصاً عن طريق تقديم الاستشارة وتأهيل الأيدي العاملة. وفي ما يتعلق بالمستقبل أبدى تفاؤله بإقامة منطقة تجارة حرة أوروبية–متوسطية بحلول العام 2010، وتحدث عن الخطوات التي تقوم بها حكومته من أجل تشجيع التجارة والاستثمار بين العالم العربي وألمانيا، ومن بين هذه الخطوات على سبيل المثال تقديم ضمانات للصادرات وتوقيع اتفاقيات حماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي.

تطوير التجارة والاستثمار

ومن جانبه دعا رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية **كارل ديتر شبرانغر** إلى تكثيف الجهود لتحريك عجلة الاستثمارات المشتركة التي لا تزال ضعيفة بين ألمانيا والبلاد العربية، كما دعا إلى توفير إطار أفضل لحركة التبادل التجاري؛ وأبرز رئيس مجلس الغرف الصناعية والتجارية في المملكة العربية السعودية **عبد الرحمن الجريسي** مزايا الاستثمار الأجنبي في بلاده على أصعدة الملكية والضرائب والعمالة وتقديم القروض الميسّرة. ودعا الشركات الألمانية للاستفادة من هذه المزايا التي ضاعفت من فرص الاستثمار في ضوء الطفرة النفطية الحالية. وتحدّث سفير السودان وعميد السلك الديبلوماسي العربي في ألمانيا **أحمد جعفر أحمد عبد**

عبد الرحمن الجريسي



عبد العزيز المخلافي



رشيد محمد رشيد



كارل ديتر شبرانغر

الكريم عن أهمية توجيه التعاون العربي الألماني لخدمة الاستثمار لأن ذلك سيعني شراكة مستدامة وبعيدة المدى. وفي هذا الإطار شدّد على ضرورة بناء الثقة كمدخل لإقامة هذه الشراكة. أما رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية في بيليفيلد **هيربرت سومر** فتناول سُبل تفعيل التعاون من خلال إيجاد حلول للمشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط والقيام باستثمارات مشتركة تجمع بين الخبرات ورؤوس الأموال الألمانية والعربية.

توزّعت اعمال المؤتمر على جلسات عامة وورش عمل، حيث تناولت احدى الجلسات العلاقات المصرية- الألمانية، التي تشهد نمواً سريعاً، إذ نمت صادرات مصر إلى ألمانيا بنسبة 35 في المئة خلال العام الماضي مقابل نمو بلغت بنسبة 8 في المئة لوارداتها منها. وعلى مستوى التعاون الاستثماري بلغ عدد المشاريع الألمانية في مصر نحو 300 مشروع يقدّر اجمالي رؤوس اموالها بنحو 200 مليون دولار. واستعرض وزير التجارة الخارجية والاقتصاد المصري **رشيد محمد رشيد** أهم ملامح سياسة الإصلاح الاقتصادي في بلاده وآخر إنجازاتها في مجال الحد من البيروقراطية وتعديل النظام الضريبي. كما استعرض فرص الاستثمار في مشاريع الطاقة والطرق، الاتصالات، السياحة والصناعة والخدمات المالية وغيرها.

أما في جلسة الاستثمار والخصخصة، فتركّز البحث على مناخ الاستثمار في الدول العربية وعلى الفرص التي يتيحها أمام الاستثمار الأجنبي وخصوصاً في المناطق الحرة. وفي هذا الإطار تمّ الحديث عن هيئات



ميخائيل بفايفر ومحمد شامي أثناء التوقيع على اتفاق تعاون بين غرف الجزائر واتحاد الغرف الألمانية

وقوانين الاستثمار وأوجه تطبيقها التي لا تخلو من تعقيدات تسببها البيروقراطية ذات النفوذ الواسع في الإدارات الحكومية. وخلص عدد من المتحدثين في ضوء ذلك إلى ضرورة إصلاح هذه الإدارات من خلال تأهيل كوادرها كجزء لا يتجزأ من عملية الإصلاح الشامل في الدول العربية. وتناولت الندوة كذلك خبرات دول عربية في مجال إقامة المناطق الحرة وعملية الخصخصة، وكان في مقدمها الأردن، الكويت، الإمارات، قطر، الجزائر ومصر. وعن الاستثمار العربي في ألمانيا تمّ الحديث عن الاهتمام المتزايد لرؤوس الأموال العربية في سوقها رغم أن هذا الاهتمام يتركّز على الأسهم في شركات ألمانية معروفة.

وعلى صعيد آخر تمّ التأكيد مجدداً على أن التعاون بين الشركات المتوسطة العربية والألمانية من خلال مشاريع مشتركة هو السبيل الأهم لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الطرفين.

ورش العمل

أعمال الملتقى تناولت 6 ورش عمل شارك فيها ممثلون عن الشركات الناشطة في السوقين العربية والألمانية، إضافة إلى خبراء من مختلف الاختصاصات. هي ورشة الاتصالات وتقنية المعلومات، ورشة البنية التحتية، ورشة البيئة ومشاريع المياه، ورشة الطاقة، ورشة التمويل والتأمين، ورشة التعليم المهني وورشة حول قطاع الصحة.

تحسّن التبادل التجاري

كسابقيه نظّم ملتقى هذا العام غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية بالتعاون مع اتحاد غرف التجارة والصناعة الألمانية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية. وجاء انعقاده في وقت تشهد فيه العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية تحسّناً كبيراً وخصوصاً في المجال التجاري. فقد ارتفعت الصادرات العربية إلى ألمانيا بنسبة أكثر من 10 في المئة خلال العام الماضي لتصل قيمتها بذلك إلى نحو 9,7 مليارات يورو مقابل نحو 8,8 مليارات يورو العام 2003؛ وكذلك الأمر بالنسبة للواردات العربية التي ارتفعت من 14,6 مليار يورو العام 2003 إلى 16,1 ملياراً العام 2004. وتشير إحصائيات التجارة العربية الألمانية للربع الأول من هذا العام إلى معدل زيادة بنحو 16 في المئة. ويبرز نموّ التجارة الألمانية بشكل خاص مع الجزائر والسعودية ومصر حيث بلغت زيادة صادراتها إلى ألمانيا 173,5، 57,0 و 33,6 في المئة على التوالي، وأما وارداتها منها فزادت بنحو 20,6، 42,2 و 8,2 على التوالي كذلك. ■



رئيس جمعية الإمارات للتأمين الشيخ فيصل القاسمي:

عدم التسرّع في تحرير قطاع التأمين

دبي ـ الاقتصاد والأعمال

عكست نتائج العام 2004 الخطوات المتقدمة التي أحرزتها شركات التأمين الإماراتية، والجهود التي تبذلها حالياً لتهيئة القطاع بشكل تدريجي لدخول مرحلة التحرير، بما يحصّن قدرته التنافسية ويمكّنه من مواجهة الشركات العالمية التي باتت على أبوابه.

كيف يقيّم رئيس مجلس إدارة جمعية الإمارات للتأمين الشيخ فيصل بن خالد بن سلطان القاسمي أداء القطاع، وما أهمية توحيد الجهود بين دول المنطقة للاستجابة لمتطلبات العولمة الاقتصادية الآخذة دائرتها بالإتساع. هذه الأسئلة كانت محور حديث أجرته "الاقتصاد والأعمال" مع القاسمي الذي دعا إلى إقامة تكتّل إقليمي عربي يؤسس لسوق تأمينية موحدة تتسم بالقدرة على ضمان شروط أفضل لكل دولة في مواكبتها للنظام العالمي وتكتلاته الإقتصادية.



يستهلّ **القاسمي** حديثه بالقول: "مرّ ما يقارب العقد من الزمن على بدء سريان قواعد العولمة وإنشاء منظمة التجارة العالمية وما واكب هذه الفترة من انفتاح تحت ما يسمى بالعولمة الاقتصادية، ونظراً لأن سوقنا العربية سوق واعدة، فإننا نشهد سعي الشركات العملاقة الحثيث لدخول هذه السوق." وإذ يؤكد على أهمية تحرير قطاع التأمين في المنطقة العربية بما يؤمن الحصول على التكنولوجيا الحديثة والخبرات الفنية التي يمكن أن تنقلها الشركات الأجنبية من الدول المتقدمة، فهو يشدّد في الوقت نفسه على ضرورة الدراسة المتأنية والمعمّقة التي تضع الضوابط والشروط والقيود لتحرير القطاع بشكل تدريجي. "وهذا ما تحاول دولة الإمارات القيام به، فهي قررت منذ انضمامها لمنظمة التجارة العالمية عدم التسرّع في تحرير قطاع التأمين لديها لعدم استعداد سوق التأمين المحلية للمنافسة".

ومن شأن التحرير السليم لقطاع الخدمات، بحسب **القاسمي**، تعزيز القدرات التنافسية للشركات الوطنية، وتحسين إمكانيات وصولها إلى قنوات التوزيع وشبكات المعلومات العالمية، إضافة إلى الاتجاه نحو تكوين شركات تأمين وطنية عملاقة لمواجهة المنافسة التي يفرضها وجود شركات تأمين أجنبية ضخمة ذات خبرات تأمينية عالية بإمكانها تقديم خدماتها بشكل أفضل وبأسعار منافسة. ويلفت **القاسمي** إلى أن مصر ولبنان والأردن من أولى الدول العربية التي حققت خطوات متقدمة في قطاع التأمين.

ترحيب باللاعبين الجدد

وحول أداء قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة، يقول **القاسمي** إن العام 2004 سجل أداءاً ايجابياً ومتميزاً للقطاع بشكل عام، حقق خلاله أرباحاً صافية فاقت معدلاتها ما سجل خلال العام 2003. ويشير تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى ارتفاع حجم الأقساط المكتتبة في جميع فروع التأمين من نحو 3,254 مليارات درهم (886,6 مليون دولار) في العام 2002 إلى 3,958 مليارات درهم (1,078 مليار دولار) في العام 2003.

وبحسب **القاسمي** تعود الزيادة في مجملها إلى النتائج الفنية التي حققها القطاع بعد إعادة تقييم المحافظ الاستثمارية للشركات وتطوير الخدمات التأمينية والفنية التي تزايدت في ظل المنافسة الحادة التي تشهدها هذه الصناعة، الأمر الذي دفع بالعديد من شركات التأمين إلى رفع رأس مالها.

ولفت **القاسمي** إلى قطاعات التأمين التي حققت تطوراً ملحوظاً وأبرزها التأمين البحري، وتأمينات السيارات، وتأمين الطاقة والغاز. وأشار إلى توجّه على المدى القريب لدفع مسيرة التأمين الصحي باعتباره ضرورة لا بدّ منها لتطبيقه على مستوى الدولة.

ويعوّل **القاسمي** في هذا الشأن على القرار الوزاري الذي صدر العام الماضي والقاضي بالسماح بدخول شركات التأمين الأجنبية إلى السوق الإماراتية، معتبراً أن من شأن هذا الدخول المساهمة في

تطوير قوانين التأمين وتوحيدها خليجياً وعربياً

دفع مسيرة القطاع خصوصاً إذا ما روعيت الضوابط والمعايير الأساسية التي تحكم منح الترخيص للشركات الأجنبية. وقال "لقد اشترط القرار على شركات التأمين الأجنبية معايير مهمة تمنح بموجبها الترخيص، وأبرزها مدى استحداث الشركة لتغطيات جديدة لا توفرها شركات التأمين القائمة أو تطوير تغطيات قائمة تحتاجها سوق التأمين في الدولة، وبالتالي زيادة حجم الأقساط في السوق، ومدى الزيادة في حجم الاحتفاظ الاجمالي التي سيحققها دخول الشركة إلى سوق التأمين الإماراتية مع الأخذ في الإعتبار كافة الأمور الفنية ومدى وجود فائض في الطلب الفعّال على أنواع التأمين التقليدية وأن لا تجمع الشركة بين مزاولة فرعي التأمين على الحياة والادّخار وتكوين الأموال وبين فروع التأمينات العامة، وأن تكون الشركة مقيّمة ومصنفة بشكل جيد من قبل شركتي التصنيف الدوليتين، ستاندرد آند بورز Standard & Poors، و أيه. أم بست A.M. Best".

وتوقّع **القاسمي** أن يشهد العام 2005 تطوير قوانين وتشريعات التأمين القائمة بما يواكب التطورات الدولية، والسعي إلى توحيدها خليجياً ومن ثم عربياً. وتحدث في هذا الإطار عن خطة مشتركة بالتعاون مع هيئة تنمية الموارد البشرية الوطنية (تنمية) لإقامة معرض لتوظيف وتشجيع المواطنين للعمل في قطاع التأمين.

ويضيف: "كذلك بدأت جمعية الإمارات للتأمين في إنشاء مركز للمعلومات تستفيد منه كافة الشركات العاملة في الدولة، يتضمن سجلات تاريخية لحملة الوثائق التأمينية التي تستخدمها شركات التأمين والبالغ عددها 44 شركة وطنية وأجنبية." وعدّد **القاسمي** أبرز ما تضمنته خطة عمل جمعية الإمارات للتأمين للعام 2005 وأهمها مشروع قانون للتأمين الإلزامي من حوادث السيارات، وتنظيم مزاولة مهنة وسطاء التأمين، والتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتخطيط وهيئة تنمية وتوظيف الموارد البشرية الوطنية في رفع نسبة المواطنين العاملين في قطاع التأمين في الدولة، والنظر في التعديلات المقدمة من جمعية الإمارات للتأمين على الوثيقة الموحدة للتأمين على المركبات ضد المسؤولية المدنية تمهيداً لإحالتها إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط لإقرارها، إضافة إلى حل كافة المسائل والقضايا التأمينية المعلقة مع الجهات المعنية والتي تهدف إلى تطوير صناعة التأمين في الدولة.

القطاع بالأرقام

حقق قطاع التأمين في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً كبيراً خلال العام 2003. وسجلت الأقساط في فروع التأمينات العامة زيادة بلغت 3,9 مليارات درهم مقابل 3,2 مليارات في العام 2002، بمعدل نمو 21,6 في المئة. وكان لتطور النشاط الاقتصادي والعمراني في الدولة دور أساسي في هذا النمو كما قال تقرير وزارة الاقتصاد والتجارة للعام 2003 والذي صدر مؤخراً.

وبلغت أقساط التأمين على الحياة في العام 2003 نحو 8,2 ملايين درهم كان نصيب الشركات الوطنية منها 23,1 في المئة والأجنبية 76,9 في المئة. أما نصيب الشركات الوطنية من مجمل أقساط التأمينات العامة فبلغ نسبة 75,3 في المئة مقابل 24,7 في المئة للشركات الأجنبية.

واستأثر فرع الحوادث والمسؤولية على أعلى نسبة من الأقساط العامة وسجل 73,7 في المئة والحريق 16,8 في المئة، وفرع النقل البحري والبري والجوي 14,7 في المئة وفرع الأخطار الأخرى 4,8 في المئة. أما نسبة احتفاظ الشركات الوطنية من إجمالي هذه الأقساط فبلغت 37,9 في المئة.

وبلغ معدل التعويضات لفروع التأمينات العامة قبل حسم حصة معيدي التأمين 56,5 في المئة في العام 2003 مقابل 58,9 في العام 2002. وسجل فرع الحوادث والمسؤولية أعلى نسبة من حيث نصيبه من التعويضات وصلت إلى 67,7 في المئة. وسجلت الاحتياطات الفنية لتأمينات الحياة والادخار والتأمينات العامة 3,7 مليارات درهم. وبلغ إجمالي حقوق المساهمين للشركات الوطنية 4,7 مليارات درهم وإجمالي الأموال المستثمرة 8,6 مليارات 48 في المئة منها في الأسهم والسندات و40 في المئة في الودائع.

شركة خليجية لإعادة التأمين

من جهة ثانية، عزا **القاسمي** ضعف نشاط شركات إعادة التأمين العربية بشكل عام في المنطقة إلى عوامل عدة، أبرزها التكتلات التي تحدث في العالم العربي والظروف التي تمر بها أسواق إعادة التأمين من تشدد في الشروط والأسعار من قبل معيدي التأمين والتي تتزايد سنوياً، إضافة إلى الانخفاض الملحوظ في الطاقات الاكتتابية التي توفرها شركات إعادة التأمين للمنطقة العربية. "من هنا، قال **القاسمي**، كانت دعوة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى ضرورة إنشاء شركة إعادة تأمين خليجية، وهو موضوع تجري متابعته من قبل هيئة التنسيق الخليجية".

وأضاف **القاسمي** إن شركات التأمين الخليجية والعربية تمثل عصب الحياة لشركات إعادة التأمين الأجنبية العالمية، لذا لا بدّ من النظر في إرساء مفهوم التعاون والتكاتف بين شركات التأمين الخليجية وإزالة العقبات التي تقف في سبيل هذا التعاون من أجل ابتكار الحلول والمخارج لتتمكن هذه الشركات من الارتقاء بالصناعة إلى المستويات المطلوبة، خصوصاً إذا ما أخذنا في الإعتبار ما ستشهده الأعوام القليلة المقبلة من تحرير التجارة من القيود وتحرير تبادل السلع والخدمات وما سيترتب على ذلك من فتح أسواق التأمين."

وفي هذا السياق، شدد **القاسمي** على أهمية عمليات الدمج بين شركات التأمين الإماراتية، وقال "من شأن هذه العمليات أن يكون لها تأثير إقتصادي قوي على تواجد كيانات اقتصادية تأمينية قوية وفعّالة ومؤثرة وقادرة على المنافسة العالمية". ولفت إلى عدم وجود معوّقات أو صعوبات تحول دون القيام بعمليات دمج سوى الاتفاق بين الشركات أنفسها.

ويختم **القاسمي** بالإشارة إلى النمو الملحوظ الذي يشهده قطاع التأمين التكافلي، معتبراً أن عاملين رئيسيين يقفان وراء هذا النمو هما: العامل الاجتماعي الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالعادات والتقاليد وبالتالي يتطلب التوجه إلى التغطيات التأمينية البديلة للتأمين التقليدي. والعامل الثاني اقتصادي، وهو نتيجة للطلب المتزايد على المنتجات والحلول المصرفية الإسلامية واستعداد هذه المصارف لتمويل المشاريع الكبرى. ■

■■■

دراسة إنشاء شركة إعادة تأمين خليجية

■■■

صناعة التأمين العالمية تواصل النمو

أظهر تقرير سيغما الذي تنشره المجموعة السويسرية لإعادة التأمين "سويس ري" أن صناعة التأمين في العالم واصلت توسّعها واستعادة قوتها المالية في العام 2004. فقد حقق إجمالي الأقساط المصدرة عالمياً نسبة نمو 2,3 في المئة في العام الماضي وبلغ 3244 مليار دولار. وعاد فرع التأمين على الحياة إلى النمو مسجّلاً ارتفاعاً في الأقساط وصل إلى 1849 ملياراً. وبعد عامين من النمو القوي، تراجع زخم النمو في قطاع غير الحياة وبلغت الأقساط المحققة عالمياً 1395 مليار دولار.

رئيس قسم الأبحاث الاقتصادية والاستشارية في مجموعة "سويس ري" **توماس هيس** قال: "إن أقساط التأمين على الحياة عادت إلى النمو بينما شركات التأمين غير الحياة تجني منافع تركيزها على نشاط الاكتتاب. ومع استمرار تحسّن القدرات المالية للقطاع في العام 2004، فإن صناعة التأمين هي في وضع جيد يمنحها المزيد من فرص النمو في العام الحالي".

وقادت أوروبا الغربية وأوقيانيا عدداً من الأسواق الناشئة النمو في فرع الحياة، في حين دفعت التطورات في الأنظمة الخاصة بالتقاعد وعودة ثقة المستهلكين بالتأمين على الحياة، بالأقساط إلى تحقيق نمو بنسبة 4 في المئة في أوروبا الغربية، كما أن استمرار النمو الاقتصادي في البلدان النامية أدى إلى توسّع أقساط التأمين على الحياة بنسبة 7,4 في المئة، أما جنوب وشرق آسيا، وهي الأكبر بين الدول الناشئة، فقد سجّلت نمواً بنسبة 10 في المئة.



توماس هيس

أما في فرع غير الحياة فحقق نمواً بنسبة 2,3 في المئة أيضاً، وسجّلت الأقساط في الأسواق الناشئة ارتفاعاً بمعدل 7,7 في المئة في العام 2004، وحققت الصين، وروسيا، وجنوب أفريقيا والهند معدلات نمو عالية.

ومن المتوقّع أن تواصل أقساط التأمين على الحياة النمو في ظل توقعات بزيادة منتجات الادخار تدريجياً، كما يتوقع من خلال التطورات التنظيمية تحويل أعمال التقاعد أكثر فأكثر إلى شركات القطاع الخاص خصوصاً في أوروبا. أما في الأسواق الناشئة، فمن المتوقع أن يتخطى معدل نمو أقساط التأمين على الحياة بنسبة 2,5 في المئة نمو الناتج المحلي في العام 2005، أما أقساط التأمين غير الحياة، فيتوقع أن تشهد نمواً بطيئاً في العام الحالي، خصوصاً في الدول الصناعية نتيجة لارتفاع الأسعار رغم زيادة الطلب على التأمين.

تطور أقساط التأمين في الأسواق الناشئة في العام 2004

	أقساط التأمين على الحياة		أقساط التأمين غير الحياة		إجمالي الأقساط	
	مليار دولار	التغير مقارنة بالعام 2003 %	مليار دولار	التغير مقارنة بالعام 2003 %	مليار دولار	التغير مقارنة بالعام 2003 %
جنوب وشرق آسيا	165.5	9.8	64.1	6.6	229.6	9.0
أميركا اللاتينية والكاريبي	20.2	17.1	29.1	5.9	49.3	10.5
أوروبا الوسطى والشرقية	11.2	-11.2	30.4	13.5	41.7	5.6
أفريقيا	26.2	-4.7	11.4	10.1	37.6	-1.3
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	4	4.1	10.1	2.2	14.1	2.6
المجموع	227.2	7.4	145.1	7.7	372.2	7.5

شركة أمان تطرح بوليصة إلكترونية لتأمين السفر



جهاد فيتروني

أطلقت شركة دبي الإسلامية للتأمين وإعادة التأمين (أمان) خدمة جديدة للمقيمين في الإمارات تمكّنهم الحصول على عروض تأمين السفر عبر موقع إلكتروني صممته الشركة لتلبية حاجات الزبائن المتغيرة والتي أصبحت تتّجه أكثر نحو الاعتماد على المعاملات الإلكترونية.

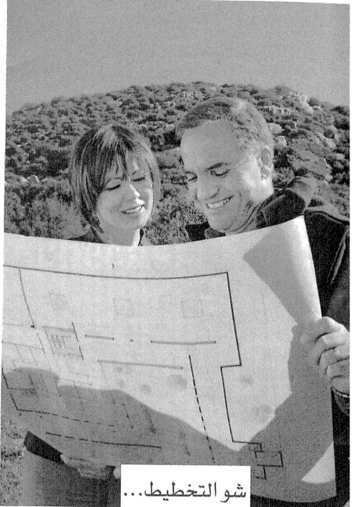
وتشمل البوليصة التغطية الشاملة والحماية والتعويض للفرد والعائلة تصل إلى 50,000 دولار أميركي ضد أي حوادث أثناء السفر. وتوفّر "أمان" تخفيضات خاصة لمستخدمي الموقع.

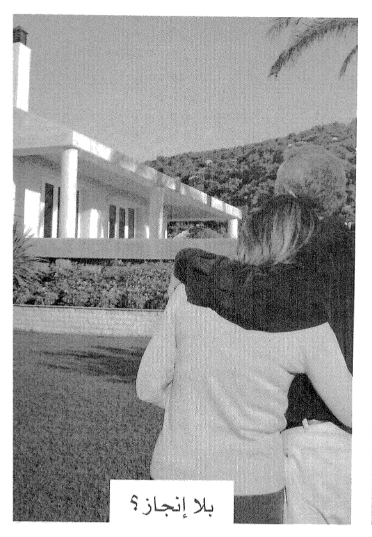
وقال مدير عام شركة "أمان" **جهاد فيتروني** بأن وثيقة تأمين السفر التي توفّرها أمان "تتضمن عروض تأمين متكاملة للمقيمين في الإمارات، وتشمل الرعاية الطبية في الخارج للمشترك في حالة إصابته أو مرضه، هذا بالإضافة إلى التعويض عن إلغاء الرحلات الجوية والتأخير في المغادرة وفقدان الحقائب أثناء السفر وجواز السفر والسرقة وغيرها".

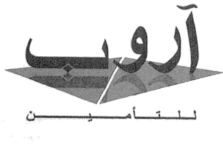
ملتقى التأمين التكافلي 20 و21 الجاري في القاهرة

تنظّم الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، وبدعم من الاتحاد الدولي لشركات التأمين التكافلي ملتقى التأمين التكافلي يومي 20 و21 تموز/ يوليو الجاري في فندق ماريوت، القاهرة. ويعكس هذا الملتقى الاهتمام المتنامي بالتأمين التكافلي في أسواق التأمين العربية والإسلامية.

وقال رئيس الهيئة **د. محمد يوسف** أن السوق المصرية بحاجة لوجود شركات التأمين التعاوني والتكافلي التي تمارس جميع أنواع التأمين وفق أحكام الشريعة الإسلامية. وأضاف أنه يتعين على السوق المصرية الإفادة من خبرات الدول الأخرى في مجال التأمين التكافلي والتعاوني والاطّلاع على قوانين الدول الأخرى التي لديها خبرة في مجال التأمين التكافلي.


شو التخطيط...


بلا إنجاز؟


آروب
للتأمين


كلمتنا كلمة.





رئيس مجموعة زيدان القابضة عمر زيدان:

شراكات عالمية لخدمة البنية التحتية السعودية



الدمام - "الاقتصاد والأعمال"

تتمتع مجموعة زيدان القابضة بهوية خاصة تميّزها بين الشركات السعودية، من خلال تركيزها على تطوير البنية التحتية لقطاعات النفط والغاز والبتروكيميائيات والكهرباء والمياه في المملكة، عبر شركاتها التابعة القائمة على شراكات عالمية مع ذوي الاختصاص والتكنولوجيا المتطوّرة. عمر زيدان، رئيس مجموعة زيدان القابضة، يشرح توجّهات المجموعة لـ"الاقتصاد والأعمال".

ينطلق زيدان من التعريف بالمجموعة ونطاق عملها، حيث قامت بتأسيس 5 شركات حتى الآن في مجال تطوير البنية التحتية لقطاعات النفط والغاز والبتروكيميائيات، هي: Shaw ،Uhde Arabia، Flare Industries ،Stone & Webster Arabia، EPS وAveva Group، وفي حين تمّ تأسيس الأولى بالشراكة مع Uhde GMBH الألمانية حيث تتولّى حالياً تنفيذ مشروع "سافكو 4" الذي يعدّ أكبر مصنع للأسمدة في العالم بكلفة نحو 520 مليون دولار، فإن Shaw Stone & Webster Arabia المؤسسة حديثاً بالشراكة مع Shaw International ستركّز على إنشاء مشاريع تنقية وتكسير الغاز وتحويله إلى مادة الأثيلين المستخدمة في العديد من الصناعات الأولية والثانوية. إلى ذلك هناك توجّه لدى الشركة لبناء مصنع لفصل الغاز المصاحب للنفط، ولاحقاً لإنشاء معامل لتكرير الغاز ضمن مشروع "رابغ". أما شركة Flare Industries فقد حازت مؤخراً على عقدين بالباطن لخدمات اختبار الآبار من Ensco بقيمة 1,939 مليون دولار.

ترقّبونا صناعياً

لا يتوقف نشاط المجموعة هنا بل يمتد كما يقول زيدان إلى قطاعي المياه والكهرباء، حيث تعمل عبر 4 شركات منها ما هو مملوك بالكامل من قبل المجموعة مثل ZJ Engineering & Construction، ومنها ما هو بالشراكة مع سعوديين مثل IDC مع "الروابي القابضة"، أو مع شركات أجنبية مثل Dredging International Saudi Arabia وIsolux Arabia. كما تمتلك المجموعة 3 شركات تعمل في مجال الهندسة هي: Sofcon Stanley وZedan Consultants ،Sofcon Consultants، بما يكمّل منظومة عملها من التخطيط والهندسة حتى التنفيذ والتطوير.

بحسب زيدان فإن حجم مشاريع المجموعة يبلغ نحو 420 مليون دولار سنوياً. فبالإضافة إلى مشروع "سافكو 4" الأكبر للمجموعة حتى الآن في مجال البتروكيميائيات بقيمة 520 مليون دولار، وقّعت عبر شركة IDC التابعة عقوداً بقيمة 350 مليون ريال في مجال تطوير البنية التحتية لقطاع المياه. كما تقوم شركة ZJ Engineering & Construction التابعة أيضاً بتنفيذ عقود لتطوير البنية التحتية في مجاليّ نقل وتوزيع الكهرباء بقيمة 160 مليون ريال. إلى ذلك، فإن لدى المجموعة توجُهاً لدخول القطاع الصناعي، "حيث نقوم حالياً بإرساء الأسس التي تمهّد للدخول بقوة إلى هذا القطاع، سواء عبر تحضير الدراسات أو عبر التفاوض للدخول في اتفاقات مع شركات أجنبية".

برسم الحكومة

يشدّد زيدان على أن الخبرات المتطوّرة والتقنيات العالية هي العامل الأساس للدخول في شراكة مع الشركات الأجنبية. "أما في الحالات التي تكون فيها الخبرة متوفرة في السوق السعودية، فيتمّ تأسيس شركة محلّية". لافتاً إلى أنه رغم تعدّد الشركات المنضوية تحت لواء المجموعة وتمثّل الأخيرة في مجلس إداراتها، إلا أن هناك استقلالية في اتخاذ القرارات وفقاً لظروف ومصلحة كل شركة. مجيباً على سؤال بأنه لا حاجة حالياً لطرح أيٍّ من هذه الشركات للاكتتاب العام أو الخاص بسبب قدرة المجموعة على تمويل نشاطاتها ومشاريعها ذاتياً.

عن إمكانية الدخول بقوة إلى القطاع العقاري النشط في المملكة، يشير زيدان إلى أن المجموعة مازالت بعيدة عن لعب أي دور فعّال على صعيد هذا القطاع. "ولكن هذا لا يمنع من دراسة أي شراكة تُعرض على المجموعة للدخول فيها". ويرى زيدان أن القطاع العقاري في السعودية بحاجة الى مزيد من التنظيم، مضيفاً: "لا بدّ للدولة من الانتقال من دور التنفيذ الى دور التنظيم والتسهيل والمراقبة". مؤكّداً أن السرعة في تسجيل الشركات والمرونة في إصدار تأشيرات الدخول وتوفير العمالة أبرز القضايا التي يجب على الحكومة العمل على تطويره.

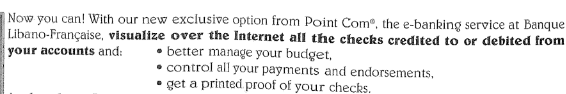
ويلفت زيدان أن السوق السعودية تعاني من نقص في شركات البناء ذات القدرة والكفاءة العالية نتيجة ضغط المشاريع، "وهو ما يمكن حلّه إما عن طريق استقدام شركات أجنبية والعمل معها، أو عبر تأسيس شركات مقاولات محلّية عملاقة وهو الحل الأفضل وإن كان تأسيس هذه الشركات يستلزم مزيداً من الوقت".

ويختم عمر زيدان بالحديث عن دور المجموعة في بناء مشاريع سكك حديدية في المملكة، خصوصاً الجسر البرّي بين جدّه والرياض، ملمّحاً إلى إمكانية العمل بالشراكة مع شركات فرنسية وإيطالية في هذا المجال. ■

*Checks in, checks out,
too many checks
and no way
to check them out?*

Check your checks!

pointcom®



Now you can! With our new exclusive option from Point Com®, the e-banking service at Banque Libano-Française, **visualize over the Internet all the checks credited to or debited from your accounts** and:

- better manage your budget,
- control all your payments and endorsements,
- get a printed proof of your checks.

Apply today to Point Com® and benefit from many other privileges, such as changing your term deposit account renewal conditions online, monitoring your accounts and operating transactions from anywhere in the world, 24/24, 7/7...

Wel**com**e to your online bank on **www.eblf.com**, with Point Com® from BLF!

01/03 79 1332 ext.1462
www.eblf.com / e-mail: info@eblf.com
www.interexlebanon.com



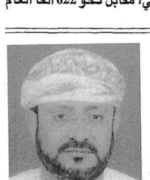
شركة عُمان والإمارات للاستثمار:

بدء مرحلة التوسّع بعد تجاوز المصاعب وتحقيق الربحية

مسقط – الاقتصاد والأعمال

تعدّ شركة عمان والإمارات للاستثمار القابضة من أبرز الاستثمارات المشتركة بين سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تملك حكومة كل منهما 30 في المئة من رأس المال، وتتوزّع النسبة المتبقية بالتساوي بين القطاع الخاص في البلدين.

فبعد إعادة هيكلتها وتغيير الإدارة التنفيذية في العام 1998 تمكّنت الشركة من الانتقال من مرحلة الخسارة إلى مرحلة الربحية لتسجّل في العام الماضي أرباحاً قياسية بلغت نحو 7,8 ملايين ريال عُماني، مقابل نحو 622 ألفاً العام 2003.



د. حمد بن هاشم الذهب — عوض بن محمد بن فرج بامخالف

كان لهذه النتائج الإيجابية أثرها على الشركات التابعة والشركات التي تساهم فيها الشركة الأم ما أعطى دفعاً كبيراً لكافة المشاريع التي تساهم فيها الشركة. ويشير رئيس مجلس إدارة الشركة د. **حمد بن هاشم الذهب** أن العام 2001 شكّل عاماً مفصلياً للشركة التي بدأت بتحقيق أرباح صافية بلغت نحو 2,151 مليون ريال، وذلك بعد تدخل حكومتي السلطنة ودولة الإمارات لتجاوز المشاكل المالية المعقدة التي تعرّضت لها الشركة.

واعتبر أن تهيئة الشركة لمعاودة الانطلاق، ينسجم مع أهدافها المتمثلة في الإسهام بدفع عجلة التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان والإمارات، وفي تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال الاستثمار في مشاريع إنتاجية وخدماتية مجدية.

ويشرح مدير عام الشركة **عوض بامخالف** أن القروض التي حصلت عليها الشركة من حكومتي الإمارات وعُمان وقيمتها 15 مليون ريال عماني استخدمت في تصحيح الوضع المالي للشركة، كما قرر مجلس الإدارة تخفيض رأس المال من 30 مليون ريال عماني إلى 7,5 ملايين، ما أدى إلى التخلص من كامل الديون المتراكمة حتى العام 1998، كما تمكنت الشركة من إطفاء الخسائر المتراكمة.

من ناحيته يلفت مدير عام الشركة **عوض بامخالف** أنه وفي سبيل تعزيز دورها الاستثماري سعت الشركة إلى التشدد في الرقابة المالية الفاعلة وإعادة هيكلة الشركة بالإضافة إلى تخفيض التكاليف، إذ حققت وفورات مالية تشغيلية بنحو 2,5 مليون ريال عماني خلال السنتين الماضيتين.

وبحسب **بامخالف** فإن هذه الخطوات انعكست على اجمالي الاستثمارات التي ارتفعت من نحو 27 مليون ريال عماني العام 2003 إلى نحو 42 مليوناً العام 2004.

ويلفت **بامخالف** إلى أن الشركة واصلت، وبالتزامن مع هذه الخطوات، دعم المشاريع المختلفة للشركات التابعة وتقديم الدعم المالي والفني، كما ركزت على تأهيل هذه المشاريع واستكمال مرافق الإنتاج وبدء العمليات الإنتاجية للشركات المختلفة، كالشركة العُمانية الأوروبية للصناعات الغذائية.

ويضيف من ناحية ثانية أن النتائج الإيجابية لم تقتصر على الشركة الأم بل امتدت إلى الشركات التابعة كالشركة العُمانية للألياف البصرية التي حققت زيادة في إيراداتها بنسبة 10 في المئة بين العامين 2003 و2004، والشركة العُمانية للمشاريع الطبية والتي زادت إيراداتها الفعلية بنسبة 41 في المئة في العام الماضي مقارنة بالعام الذي سبقه.

أما بالنسبة إلى صافي الأرباح التي تحققت من هذه المشاريع خلال العام 2004، فيقول المدير العام أنها بلغت نحو 2,6 مليون ريال عماني العام 2004، مقابل خسائر 17 ألفاً العام 2003.

أما بالنسبة إلى المشاريع المستقبلية، فيقول أن الشركة قامت منذ تأسيسها بإنشاء وترويج مشاريع حيوية راوحت تكاليف كل منها بين 22 مليون دولار و40 مليوناً. ويضيف أن الشركة تسعى حالياً إلى استكشاف فرص الاستثمار في قطاع النقل البحري خصوصاً في ظل الزيادة الاستثنائية في حجم النقل البحري، ويلفت إلى أن شركة الإمارات للاستثمار البحري، والتي تساهم فيها شركة عُمان والإمارات للاستثمار، تملّكت شركة سالينا للملاحة التي تمتلك ناقلتين للنفط، كما تدرس الشركة فرص الاستثمار في مجال نقل الغاز الطبيعي المسيّل.

ويوضح **عوض بامخالف** أن الشركة استفادت أيضاً من الارتفاع الذي شهدته أسواق الأسهم وباشرت أيضاً تصحيح حالة عدم التوافق في الموارد المالية عبر تسوية القروض المصرفية ذات التكلفة العالية والحصول على تسهيلات مالية جديدة بتكلفة أقل وصياغة ستراتيجية جديدة للاستثمار وإعادة هيكلة محفظتها الاستثمارية لزيادة المكاسب من ارتفاع أسواق الأسهم.

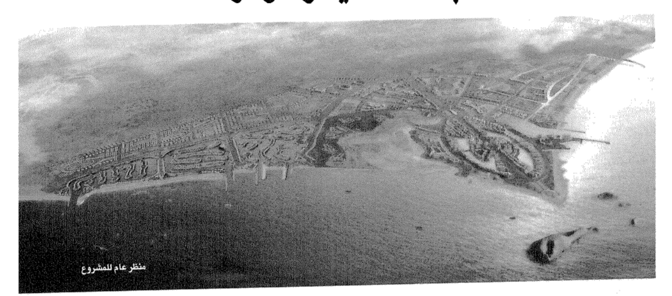
ويشير إلى أن الشركة اتّخذت مجموعة من الإجراءات الستراتيجية كدمج قسم بنوك الاستثمار التابع للشركة مع شركتين للوساطة، والذي نتج عنه إنشاء شركة فينكورب للخدمات المالية في سلطنة عمان، والمباشرة بعمليات الوساطة في دولة الإمارات ما أتاح للشركة التركيز أكثر على العمليات وتوسيع قاعدة العملاء.

أما بالنسبة للمستقبل فيبدي مدير عام شركة عمان والإمارات للاستثمار القابضة تفاؤله في ظل التطورات الاقتصادية التي تشهدها كل من سلطنة عمان ودولة الإمارات، ويتوقع بالاستناد إلى نتائج الربع الأول من العام 2005 توفّر المزيد من فرص الاستثمار ما يساهم في تحقيق المزيد من المكاسب، خصوصاً بعد أن وصلت إلى مرحلة الاستقرار والكفاءة التشغيلية والمالية ووضع الخطط لتنفيذ الستراتيجيات بعيدة الأجل للنمو في السوق. ■



عنوانك الجديد للعمل
المصرفي في سورية
حلب
بناء الدهان - شارع العزيزية
هاتف: ٢٢٦٥٨٦٠/١-٢١
حماة
بناء عبد الباقي - شارع القوتلي
هاتف: ٢٤١٦٩٢/٤/٥/٦-٢٣
اللاذقية
شارع ٨ آذار، منطقة الكاملية
هاتف: ٤٥٦٩١٠/١-٤١
حمص
بناء بلازا - شارع عبد الحميد الدروبي
هاتف: ٤٥٣٢٢٠-٣١
دمشق
شارع ٢٩ أيار الصالحية
هاتف: ٢٣١٧٧٧٨-١١
شارع أديب اسحاق، باب توما
هاتف: ٥٤٣٣٠٥٦/٧/٨-١١
بنك
بيمو
السعودي
الفرنسي
Banque
Bemo
Saudi
Fransi
بريد الكتروني bbsf@mail.sy

"مدينة زرقاء" في سلطنة عُمان بـ 15 مليار دولار


منظر عام للمشروع

مسقط – وليد أبو زكي

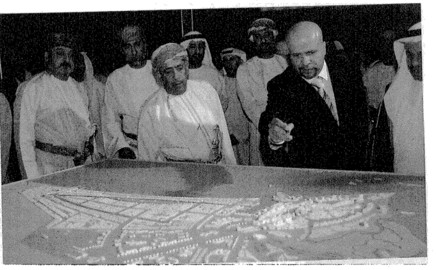
شهدت سلطنة عُمان بداية الشهر الماضي إطلاق مشروع المدينة الزرقاء "blue city" الذي يعتبر أحد أكثر المشاريع العقارية السياحية تميزاً في المنطقة. وتميّز المشروع لا يقتصر على ضخامته حيث تقدّر تكاليفه الإجمالية بنحو 15 مليار دولار، بل في أبعاده الاستثمارية والتنموية لا سيما المتعلقة بتنمية القطاع السياحي.

وقال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة السوادي السياحية **أنيس عيسى الزدجالي** في حفل إطلاق المشروع الذي شارك فيه شخصيات عُمانية وعربية وأجنبية يتقدّمها وزير الاقتصاد الوطني العماني نائب رئيس مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة **أحمد بن عبد النبي مكي**، ووزيرة السياحة **د. راجحة بنت عبد الأمير بن علي**، أن المشروع سوف يسهم بتنشيط الاقتصاد العُماني من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وإتاحة الفرص للمؤسسات والشركات العمانية للعمل في تطوير المدينة عبر مختلف مراحلها،

وأضاف بأن ستراتيجية المجموعة هي مواءمة المدينة الزرقاء مع التوجّهات والسياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز الاستثمارات الأجنبية وزيادة إمكانيات السلطنة السياحية.

وينتظر أن تبدأ الأعمال الإنشائية للمشروع في الربع الأخير من العام الجاري الذي يتميز بأنه مزيج من المشاريع السياحية والعقارية والترفيهية، يقوم على مساحة 34 كيلومتراً مربعاً، تم تخصيصها بمرسوم سلطاني سامي، كما التزمت الحكومة بتجهيز البنى التحتية من هاتف وطرق وكهرباء حتى حدود المشروع. ويتألف المشروع من فنادق فخمة عدة ومنتجعات ومجمّعات سكنية وتجارية ونادٍ وملعب للغولف ومتحف وحوض مائي إضافة إلى مستشفى وجامعة، ويستوعب نحو 200 ألف نسمة ويؤمن نحو 50 ألف فرصة عمل.

وأكد الوزير مكي أن مشروع المدينة

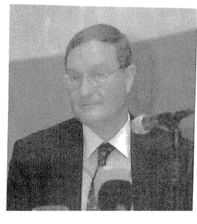

الوزير أحمد بن عبد النبي مكي يستمع إلى شرح عن المشروع من أحمد أبو بكر جناحي وبدا إلى اليسار أنيس عيسى الزدجالي



أنيس عيسى الزدجالي



حسن بن خميس البلوشي



الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات "أوبن هايمر"، Jerald Alan Belofsky

الزرقاء إضافة كبيرة للاقتصاد العُماني وللقطاع السياحي تحديداً الذي تسعى الحكومة جاهدة لزيادة مساهمته في الناتج الوطني. وشدد على حرص القيادة السياسية على تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك تملك الأجانب للعقارات لتشجيع اقامة المشاريع السياحية والعقارية.

ومن جانبها أعربت الوزيرة د. **راجحة بنت عبد الأمير بن علي** عن أملها في أن يكون للقطاع السياحي مساهمة مهمة في الناتج المحلي في السنوات المقبلة لا تقل عن 3 في المئة في العام 2020، في حين أكّد وكيل وزارة السياحة **محسن بن خميس البلوشي** أن المشروع يقدم بدائل متعددة للسيّاح خارج محافظة مسقط، مشيراً أن فلسفة السلطنة السياحية تركز على استغلال الميزة النسبية التي تتميز بها المناطق المختلفة. واكد أن مشروع "السوادي" يستند الى هذه الحقيقة ولا يكرر المشاريع السياحية المماثلة في المنطقة.

وشرح نائب رئيس مجلس ادارة شركة السوادي للسياحة والاستثمار والرئيس التنفيذي ورئيس مجلس ادارة شركة أيه ايه. جيه القابضة **أحمد أبو بكر جناحي** بأنّ "مشروع المدينة الزرقاء يختلف بصورة مختلفة من ناحية تكامل فكرة ومخططات المشروع وتوفّر التمويل اللازم للمشروع خلال كافة مراحله. إضافة إلى ابداء العديد من الشركات الفندقية العالمية رغبتها في أن تكون شريكاً في تطوير وادارة المشروعات الفندقية في المدينة".

■■

أنيس الزدجالي: مشروع عقاري سياحي متكامل يستند الى الميزات التنافسية لعُمان

■■

الوزير أحمد مكي: دعم حكومي غير محدود للمشاريع السياحية

■■

الوزيرة راجحة بن عبد الأمير: رفع مساهمة السياحة بالناتج المحلي الى 3 في المئة

■■

وأضاف جناحي: "ستضم المدينة خدمات متكاملة في المجال الصحي والتعليمي والترفيهي من أجل تلبية كافة متطلبات الحياة العصرية للمقيمين فيها، وسيكون المشروع صديقاً للبيئة ويشكل إضافة نوعية لصناعة السياحة في السلطنة التي تشهد ازدهاراً كبيراً بسبب موقعها الستراتيجي وتراثها العريق الذي يجعل منها مركز جذب سياحي مهم في المنطقة".

التمويل مؤمن

قضية تمويل المشروع، والتي كانت موضع تساؤل نظراً لضخامة الاموال اللازمة، تتولاها مجموعة "أوبن هايمر" السويسرية التي تكفلت بترتيب التمويل خلال كافة مراحل المشروع الإحدى عشرة، حيث تقدّر تكاليف كل مرحلة بنحو 1,3 مليار دولار، تنفذ بالتتابع على مدى عشر سنوات، حيث يمكن اعتبار المشروع هو عشرة مشاريع مستقلة قد تنفذ كلياً أو جزئياً حسب العرض والطلب.

وواضح الرئيس التنفيذي لمجموعة شركات "أوبن هايمر"، **Jerald Alan Belofsky** وضح آلية التمويل قائلاً: "عند سماعنا عن إمكانية المشاركة في تطوير هذه المدينة، أسرعنا بالإتصال بالقائمين على شركة السوادي للإستثمار والسياحة وبذلنا قصارى جهدنا للفوز بحقوق تمويل هذا المشروع، والتزمنا بالتحالف مع بعض الشركاء بتوفير التمويل كاملاً واعتماد مختلف الادوات المتاحة بما في ذلك اصدار السندات". ■

المرحلة الأولى من المشروع

يتكوّن مشروع المدينة الزرقاء من عدة مراحل ذات طبيعة مختلفة، حيث من المقرر أن يتم البدء بتنفيذ المرحلة الأولى من المشروع التي تبلغ مساحتها 8 كلم مربع وتمتد على واجهة بحرية قدرها 4,5 كلم في الربع الأخير من هذا العام.

وسيتم خلال المرحلة الأولى من مشروع المدينة الزرقاء إقامة 3 منتجعات وفنادق بواجهات بحرية إضافة الى فندق ومنتجع للغولف وفندق وشاطئ المدينة الذي يعتبر فندق المؤتمرات، وستكون هذه الفنادق من سلسلة الفنادق العالمية ذات الـ 5 نجوم.

وتتضمن المرحلة الأولى أيضاً نادياً وملعباً للغولف سيتم إنشاؤه حسب المعايير العالمية ومتحفاً وحوضاً مائياً كبيراً وما يقارب 600 فيللا سكنية ذات طراز يدل على الرفاهية والفخامة، إضافة الى مجمّع ومنتجع يقع على البحر ويضم 1000 وحدة سكنية.

كما تضم المرحلة الأولى من مشروع المدينة الزرقاء فنادق صغيرة وشققاً شرقية التصميم في قرية السيّاح ذات الطابع العربي والشرقي المميز، إضافة الى مسارح ومساحات شاسعة مليئة بالحدائق والشواطئ والميادين المختلفة.

وتبلغ الكلفة الإجمالية للمرحلة الأولى نحو 1,8 مليار دولار.



"الموج" يضع عُمان على خارطة السياحة الإقليمية



وائل بن أحمد اللواتي

مسقط – الاقتصاد والأعمال

بخطى حثيثة تُرسّخ عُمان موقعها على الخارطة الاستثمارية والسياحية في المنطقة مستفيدة من مزاياها التنافسية المتعددة. ولتأتي المشاريع الكبرى في القطاع السياحي والعقاري كمؤشر على دخول عُمان حلبة المنافسة، مع التركيز على تميّز هذه المشاريع وعدم تكرار ما هو موجود في دول أخرى. ويشكّل مشروع الموج نموذجاً لهذه المشاريع، فهو سيضع السلطنة في مصاف الوجهات السياحية ويُسهم في إعطاء دفعة كبيرة للقطاع العقاري. والحقيقة أنه منذ أن أطلقت "استثمارات الواجهة البحرية" مشروع الموج تهافت المستثمرون من كافة أنحاء المنطقة للحصول على حصة في المشروع، إلّا أن الاختيار وقع على مجموعة ماجد الفطيم الإماراتية لما تملكه من خبرة في هذا المجال؛ وبالتالي حازت المجموعة الإماراتية على 50 في المئة من مشروع الموج، فيما احتفظت "استثمارات الواجهة البحرية" بـ40 في المئة وشركة صناديق الاستثمار الوطنية العُمانية بـ 10 في المئة.

باستثمارات إجمالية تصل إلى 805 ملايين دولار، من المتوقع أن يشكّل مشروع الموج معلماً سياحياً وسكنياً ليس فقط في سلطنة عُمان، إنما على الصعيد الإقليمي ككل. ويشير الرئيس التنفيذي بالإنابة في "استثمارات الواجهة البحرية" **وائل بن أحمد اللواتي** إلى أن "المشروع يجسّد النمط السياحي الذي تسعى السلطنة إلى إيجاده بما يتلاءم مع ستراتيجيتها السياحية العامة والتي تقوم على الجمع ما بين التحديث من جهة والمحافظة على التراث المحلي من جهة أخرى".

ويمتد مشروع الموج على مساحة طولها 3,7 كيلومترات في منطقة العذيبة شمال العاصمة مسقط، وسيقدم الخدمات السياحية والسكنية بحيث سيضم المنتجع فندقاً ومركزاً صحياً من فئة 5 نجوم على شاطئ البحر، وذلك عند نهاية الجزء الغربي من المشروع، ويضم الفندق 200 غرفة. كما سيُقام فندق آخر يحتوي على مركز للمؤتمرات و300 غرفة للضيوف الذين يودون ممارسة رياضة الغولف في الملعب الجديد المصمم وفق المقاييس العالمية؛ أما بالنسبة لمرسى اليخوت فإنه سيتّسع لـ 250 قارباً ويختاً. وسيقام على الخط الساحلي للمرسى فندق يضم 150 غرفة في موازاة إنشاء برجين على ساحل المرسى لتوفير 850 شقة سكنية. ويقع بين منطقتي مرسى اليخوت وملعب الغولف قطعة أرض خصصت لمنتجع الرياضات الشاطئية والمائية الذي يحتوي على 250 غرفة، كذلك ستحتوي هذه المنطقة على 230 فيللا تشملها التسهيلات الحكومية بشأن تملّك الأجانب للعقار في السلطنة.

تتويج التحدّي بالانجاز

يؤكد **اللواتي** أن "مشروع الموج هو الأول من نوعه ليس فقط على الصعيد السياحي والعقاري، إنما أيضاً على المستوى التشريعي بحيث أنه يتطلب سن قوانين جديدة والعمل على تحديث قوانين تملّك الأجانب بما يساعد على استقطاب رؤوس الأموال. والواقع أن أحد أهم التحدّيات التي واجهت "الموج" ومن ثم تحوّلت إلى إنجاز هو أن المشروع رسخ موقعه على الرغم من كونه في مراحله الأولى، وبات مرادفاً لخطة السلطنة لتطوير قطاعها السياحي".

كذلك يبدو **اللواتي** واثقاً من إنجاز المشروع في موعده المحدد في غضون 7 أعوام، وكأنه تعوّد على خوض التحدّيات منذ صغره لا سيما وأنّ **اللواتي** واجه أول تحدّ له وهو في الثانية عشرة من عمره؛ ويقول في هذا السياق: "بما أنني تلقيت تعليمي الأول خارج عُمان، وجدت نفسي مضطراً إلى تعلّم العربية بعد عودتنا إلى الوطن، فكنت كل صباح أترك زملائي في الصف السادس لأنضم إلى مقاعد الصف الأول أثناء حصة اللغة العربية. وبالطبع شكّل هذا الأمر مصدر إحراج لي". إلا أن **اللواتي** تمكّن خلال فترة عام واحد من اكتساب اللغة العربية ليعاود الانضمام إلى زملائه في الصف السابع.

"موج" بأسس تجارية

يوضح **اللواتي** أن "مقياس نجاح مشروع الموج هو أن يقوم كل وافد إلى مسقط بزيارته تماماً كأهمية زيارة السوق أو منطقة مطرح. فإذا تمكنّا من تحقيق ذلك ورفع جاذبية المشروع إلى مصاف هذه المعالم التي استمرت طوال 400 عام، عندها يمكننا القول أننا نجحنا في إحراز الهدف". كما يضيف أن "مشروع الموج مبني وفق أُسس تجارية".

ولا يبدو **اللواتي** متخوّفاً من منافسة المدن أو البلدان التي تنتهج سياسات استثمارية مشابهة، ويقول: "إن المقارنة ما بين سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة أو قطر أو البحرين مثلاً غير جائزة بسبب الاختلاف في جغرافية كل بلد وبالتالي المقومات الطبيعية التي تتمتع بها كل على حدة. إلا أن السلطنة ستعمد إلى الاستفادة من تجارب البلدان التي سبقتنا في هذا المجال. وإذا كانت السلطنة قد تأخرت بعض الشيء في إطلاق هذا المشروع، فالسبب يعود إلى الرغبة في إنجازه على أكمل وجه، فضلاً عن تخوّفنا في بداية الأمر من مدى رغبة المستثمرين بتوظيف أموالهم في مثل هذه المشاريع الضخمة". ■



افتتاح فندق روتانا دمشق



من اليمين: محمد ناجي العطري، ناصر النويس، د. سعد الله آغا القلعة، سليم الزير

افتتح في دمشق مؤخراً فندق روتانا، في منطقة المزة. ويشكل الفندق العمود الفقري لمجمّع كوين سنتر التجاري الذي يضم أيضاً محلات تجارية موزعة على طابقين بينما يشغل الفندق ثمانية طوابق.

افتتح الفندق رئيس الوزراء السوري **محمد ناجي العطري** وحضر حفل الافتتاح وزير السياحة **د. سعد الله آغا القلعة** ورئيس مجلس إدارة شركة روتانا **ناصر النويس** يرافقه عدد من مدراء فنادق روتانا في العالم العربي والتي يبلغ عددها 40 فندقاً.

يضم الفندق، وهو من فئة الأربع نجوم، 107 أجنحة و220 غرفة.

وبلغت تكاليفه نحو 20 مليون دولار وتمتلكه شركة كوين سنتر السورية التي تساهم فيها شركة روتانا ومستثمرون إماراتيون وسوريون مغتربون بنسبة 50 في المئة، إضافة إلى سوريين مقيمين بالنسبة الباقية.

"هوريكا" في دورته 12
زيادة في عدد الزوّار



للعام الثاني عشر على التوالي استضافت بيروت ما بين 21 و24 حزيران / يونيو الماضي ملتقى "هوريكا" لخدمات الضيافة والصناعات الغذائية بحضور فعاليات قطاع الصناعة والخدمات الفندقية.

وأعلنت مديرة الشركة المنظمة "هوسبيتاليتي سيرفسز" **جومانة دموس سلامة** أن "هوريكا" شكّل منذ بدايته ملتقى الصناعات الغذائية والخدمات الفندقية الأول في المنطقة. ولفتت **سلامة** إلى أن الملتقى جاء هذا العام بعد الانتخابات النيابية مباشرة ليلعب دوراً أساسياً في إحياء قطاع الضيافة في لبنان.

وأضافت **سلامة** أن صالون الطهو وهو أحد أقسام الملتقى انعقد هذا العام برعاية شركة نستله وبالتعاون مع "بريدل"، "كيري"، "لوكوردون بلو"، و"بريزيدان"، وتنافس من خلاله أكثر من 150 طاهياً في 15 فئة مختلفة.

واستقطب الملتقى أكثر من 14 ألف زائر هذا العام محققاً زيادة لافتة في عدد الزوّار لا سيما من: دول سورية، الأردن، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، مصر وأفريقيا.

وكعادته كل عام كرّم "هوريكا" فاعلين في حقل الضيافة والمطاعم لأدائهم المميّز وذلك خلال حفل جوائز الضيافة السنوية الذي أقامته الشركة المنظمة في فندق لو رويال. وتوزّعت الجوائز على 6 فئات تسلّمها كل من: **حسن محمود حرفوش** (عن فئة الريادة الفندقية)، **حسن سريس** (عن فئة مروج المنتجات اللبنانية للعام 2005)، **روجيه إده** (عن فئة مشروع الاستثمار السياحي للعام 2005)، **مازن ومروان صالحة** (عن فئة الاستمرارية المهنية)، **نظمي أوجي** (عن فئة العلامة التجارية للشركة الفندقية للعام 2005) و**خلف الحبتور** (عن فئة المستثمر السياحي للعام 2005).

فنادق روتانا
تحصد 13 جائزة

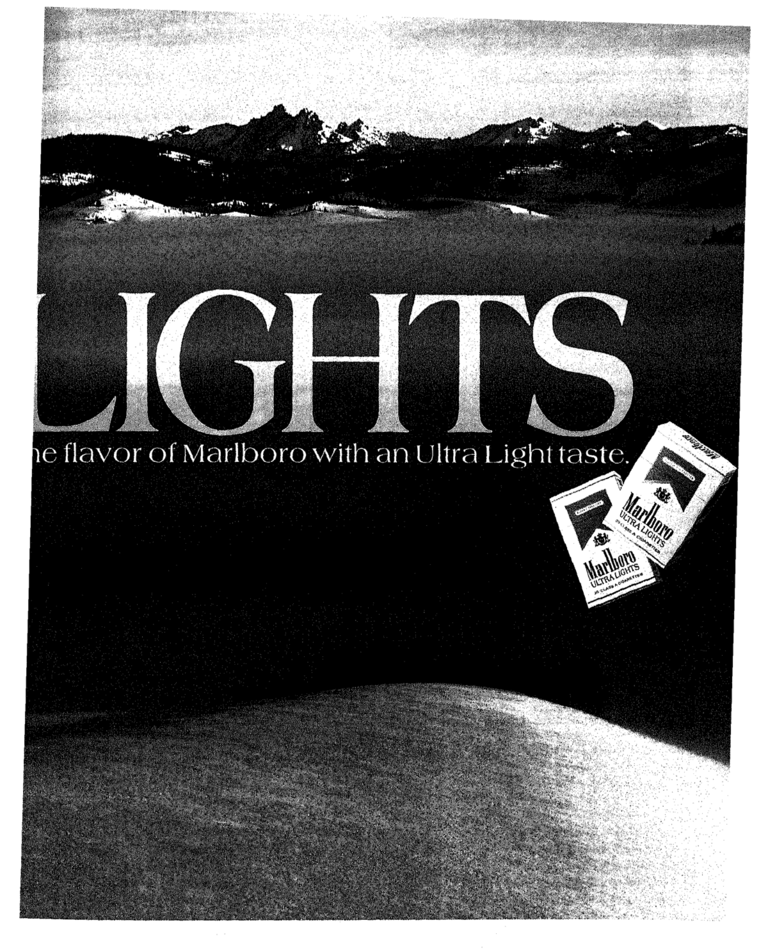
حصدت فنادق روتانا 13 جائزة و11 ترشيحاً من جهات متخصصة مختلفة تقديراً لجهودها في عالم السياحة وتوفير أفضل سُبل الرعاية والضيافة خلال الحفلات التي أقيمت في دبي مؤخراً.

واعتبر رئيس العمليات في مجموعة روتانا **عماد الياس** أن الجوائز التي تحقّقت هي نتيجة منطقية لما بذل من جهود وحماس من خلال فريق محترف متكامل يسعى باستمرار للارتقاء بمتطلبات الضيافة ومستواها في المنطقة. وأضاف **الياس** أن التوقّعات والمتطلبات تتغير باستمرار ومجموعة روتانا تعمل جاهدة لتلبية هذه التوقعات لتكون عند مستوى الطموحات بل حتى لتتجاوزها.

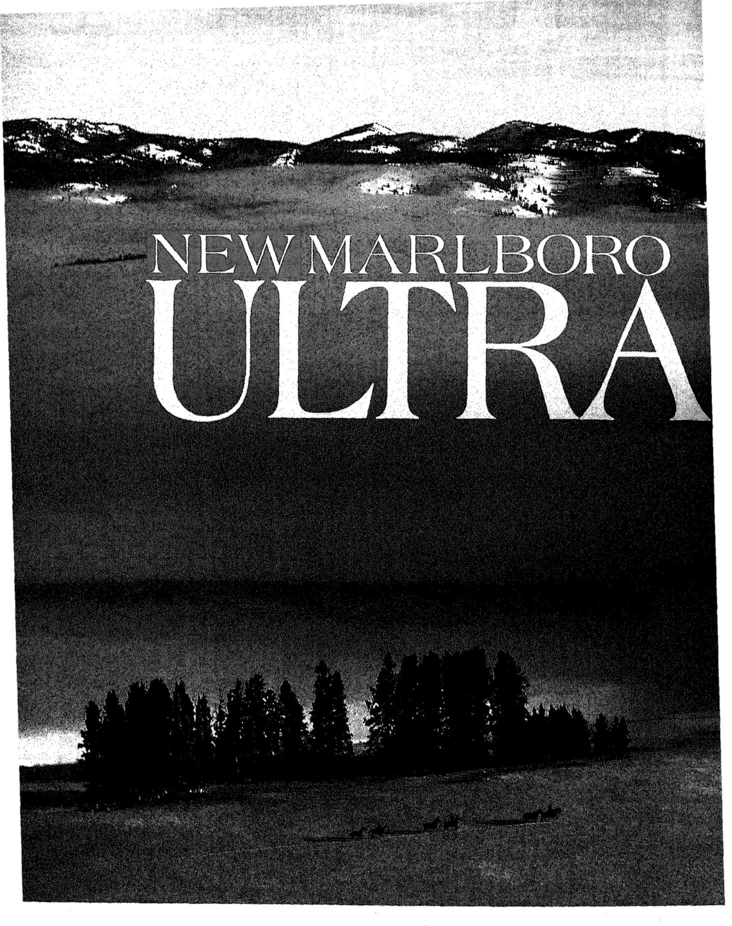


عماد الياس

وخلال إحدى حفلات توزيع الجوائز نال فندق تاورز روتانا جائزة "البار المفضّل"، كما حصد فندق وأبراج الشاطئ روتانا جائزة "التخصص الأميركي المفضّل" لـ روديو غريل، و"التخصص العالمي المفضل" لـ تريدر فيكس، أما جائزة "توصية المدير العام" فقد كانت من نصيب فينر المتخصص بتقديم المأكولات البحرية العالمية، كما نالت فنادق أخرى تابعة لـ "روتانا" جوائز وترشيحات أخرى.



تحذير صحّي: التد



ين ضار جداً بصحّتك.



"إنتركونتيننتال"
تطوّر الفنادق الاقتصادية في الشرق الأوسط

وقّعت مجموعة فنادق إنتركونتيننتال اتفاقية شراكه لتطوير 20 من فنادق إكسبرس باي هوليداي إن في الأعوام الخمسة المقبلة مع شركة تطوير الخدمات الفندقية Hotel Development Services (HDV) التي تعتبرها "إنتركونتيننتال" المستثمر الرئيسي لديها في المنطقة، وهي إحدى شركات مجموعة Societe des Grands Hotels Du Liban(SGHL) التي تأسست العام 1953 كأساس لصناعة الفنادق التي بدأت بالإزدهار في لبنان والتي تملك فندقين مهمين تديرهما "إنتركونتيننتال" في لبنان وهما "فينيسيا" و"لو فوندوم".

وتسعى SHGL للمحافظة على موقعها في الصدارة بالنسبة لفنادق الدرجة الأولى وتتطلع إلى أسواق وفنادق جديدة ممتدة في منطقة شرق المتوسط تقوم بإدارتها "إكسبرس باي هوليداي" وHDS.

وكشفت الشركة عن خطتها في البدء بتطوير 20 فندقاً في لبنان وسورية خلال العامين المقبلين بحيث تفتتح أول هذه الفنادق أبوابها في نهاية العام 2006.

وأعرب رئيس مجلس الإدارة في مجموعة SHGL**مازن صالحة** عن سعادته بتوقيع هذه الاتفاقية مع مجموعة "إنتركونتيننتال" لتطوير هذا الاسم الجديد في عالم الفنادق والذي سيساعد على تلبية احتياجات السوق، لافتاً إلى انه ليس هناك في المنطقة ما يسمى بـ"الفنادق الاقتصادية" التي تعمل بهذا المعيار. وأكد **صالحة** أن هذا التعاون سيعمل على سد النقص الموجود في المنطقة الجغرافية التي تغطيها مجموعته.



من اليمين: رئيس العمليات في مجموعه فنادق "إنتركونتيننتال" في الشرق الاوسط وافريقيا كريس مولوني ورئيس مجلس الإدارة في مجموعة SHGL مازن صالحة

وفي المملكة العربية السعودية ستقوم شركة SREDCO (Saudi Real Estate Development) بامتلاك اسم "اكسبرس" من "هوليداي إن" وتطويره، وهي شركة متخصصة في مجال العقارات تابعة بالكامل لمجموعة شركات العيسائي. كما كشفت الشركة عن خطتها بإقامة 12 فندقاً في المملكة وعن نيتها افتتاح جميع هذه الفنادق بقدوم العام 2009.

بدوره اعتبر رئيس العمليات في مجموعة فنادق إنتركونتيننتال في الشرق الأوسط وأفريقيا **كريس مولوني** أن البحث أظهر حاجة منطقة الشرق الأوسط لسلسلة فنادق جيدة تؤكد على الجودة بأسعار معقولة. وأكد سعي المجموعة لتلبية هذه الحاجة وهدفها تشغيل ما يقارب 50 فندقاً من اسم اكسبرس باي هوليداي أن في المنطقة خلال الأعوام السبعة المقبلة، مشيراً إلى أن هناك خططاً لزيادتها في المستقبل.

ولفت **مولوني** إلى أن المسافرين أصحاب الميزانيات المحدودة يشكلون القطاع الأكبر في صناعة السفر المتنامية، معتبراً أن هذا الاتجاه العالمي انعكس على الشرق الأوسط حيث ظهر تحوّل جديد في سوق السفر بسبب تزايد الطبقة المتوسطة في بلدان الخليج العربي.

حملة ترويجية لهيئة الإنماء التجاري والسياحي في الشارقة

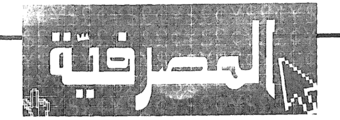


وفد الهيئة في البحرين

اختتمت هيئة الانماء التجاري والسياحي في الشارقة جولتها الترويجية السياحية الخليجية التي امتدت لأسبوعين وشملت كلاً من: الكويت، الدوحة، مسقط، المنامة، الخُبر(الدمام) والرياض، وكانت المحطة الأخيرة في مدينة جدّه.

وتندرج هذه الجولة في إطار جهود الهيئة في الترويج الإقليمي للإمارة لتنشيط حركة السياحة خلال فترة الصيف تزامناً مع عروض صيف الشارقة 2005، التي انطلقت فعاليتها في منتصف حزيران/يونيو الماضي وتستمر حتى آخر آب/أغسطس 2005 بالتعاون مع القطاع السياحي في الإمارة والعربية للطيران. ولاقت الجولة استحساناً لدى المعنيين بصناعة السياحة الخليجية تجاوز أكثر من 400 شركة سياحية وما يزيد عن 450 من ممثلي وسائل الإعلام الخليجية، هذا بالإضافة إلى الاقبال الكبير الذي استقطبته العروض التي تم تنظيمها في مركز السيف في العاصمة البحرينية المنامة.

ومن جهة ثانية توقّع مدير عام وكالة الشارقة الوطنية للسفريات والسياحة (SNTTA)**ظفر أمام** أن يشهد هذا الصيف نمواً كبيراً في أعمال الشركة بالإضافة إلى إمكانية إشغال كامل الطاقة الاستيعابية للخطوط الجوية في المنطقة. وكانت الوكالة التابعة لشركة ليبرتي للاستثمار التي تتخذ من دبي مقراً لها، فازت بجائزة الشارقة للتميّز الاقتصادي عن فئة السياحة. وسلّم ولي عهد نائب حاكم الشارقة الشيخ **سلطان بن محمد بن سلطان القاسمي** الجائزة إلى **أمام** في احتفال أقيم للمناسبة.



رأي

"نايمكس" في دبي

جاء إعلان سوق نيويورك للتبادل التجاري "نايمكس" (New York Mercantile Exchange-NYMEX) عن فتح أول سوق عربية للتداول الآجل (Futures) بالمنتجات النفطية ليجيب على العديد من التطلّعات السابقة ويطرح بعض التساؤلات الجديدة. وتأتي السوق الجديدة، وهي مشروع مشترك مناصفة مع شركة دبي القابضة مركزها مدينة دبي، لتلبي حاجة العديد من المتعاملين المؤسساتيين في المنطقة لهذا النوع من المشتقات المالية لتغطية مراكزهم والتحوط تجاه تقلبات أسعار النفط التي ارتفعت مؤخراً إلى مستويات تاريخية جديدة قاربت 60 دولاراً للبرميل الواحد. كذلك، فإن السوق المتوقع أن يبدأ عملها في أوائل العام 2006 لتتعامل بداية بمنتجات النفط الخام والفيول فقط، ستفتح مجالاً أمام المتداولين بعقود النفط الآجلة لملء فترة تداول كانت ناقصة بين أوروبا وآسيا، بحيث يصبح التداول في العقود النفطية الآجلة على مدار الساعة تقريباً.

أما التساؤلات فتتعلق بصورة خاصة بمدى استعداد سوق دبي للتعامل بمثل هذه العقود المالية المتقدمة نسبياً التي تحمل مخاطر عالية إذا لم يكن لدى المتعاملين معرفة كافية بها. كما أن سوق دبي المالية هي حديثة نسبياً ولا تتمتع بعد بالبنية التحتية اللازمة لحماية صغار المستثمرين وصيانة حقوقهم. ويطرح السؤال حول مدى الحجم المنتظر لاستخدام السوق من قبل الشركات والمؤسسات المحلية العربية التي تتعامل بالنفط ومنتجاته المتعددة على أساس الأسعار الفورية في غالب الأحيان، والتي يتوقف عليها التحدي المتمثل بنجاح السوق في اختراق الأسواق المحلية في البلدان العربية وليس فقط اقتصاره على المتعاملين من الشركات الدولية والمتعددة الجنسية. هذا مع العلم أن "نايمكس" ستوفر كافة التقنيات والأنظمة اللازمة للتعامل ولتنفيذ العقود، وتقدم خبرتها الطويلة في مجالات التسويق وإدارة المخاطر والأنظمة المعلوماتية لتطوير السوق الجديدة في دبي، حيث أنها تدير السوق النفطية الآجلة منذ 26 عاماً.

لكن الأمر المؤكد هو أن السوق الجديدة ستستقطب العديد من المستثمرين الدوليين، ما سيفتح آفاق السوق المالية في دبي ككل، كما سيزيد من حجم التدفقات النقدية من وإلى دبي. ولا بدّ أن ينعكس وجود سوق بهذا المستوى التقني العالي على باقي أجهزة السوق المالية في دبي من مصارف ومؤسسات مالية واستثمارية مختلفة ليحدث نقلة نوعية في الخدمات والمنتجات التي تقدمها وتتعامل بها هذه الشركات والمؤسسات ويرفع من مستوى الثقافة والمعرفة المالية والمصرفية في السوق ككل. ■

خاص ... خاص

طلب ترخيص بنك إسلامي في لبنان

تقدّم أحد المصارف اللبنانية الأساسية من مصرف لبنان بطلب الترخيص له بتأسيس مصرف إسلامي في لبنان يعمل وفقاً لأحكام القانون الخاص بذلك والذي صدر خلال الربع الأول من العام 2004.

وعند الموافقة على طلب الترخيص، وهذا هو المرجح نظراً إلى توافر كل الشروط، فإن البنك المعني يضيف ذراعاً جديدة إلى مجموعته التي تضمّ بنكاً تجارياً وآخر استثمارياً، والتي تتمتّع بتواجد واسع في لبنان وبعض البلدان العربية والخليجية فضلاً عن أوروبا.

وبالترخيص للبنك المعني، يكون ذلك الترخيص الرابع في لبنان لبنوك إسلامية بعد بيت التمويل العربي والبنك الإسلامي اللبناني وبنك البركة.

إهتمام خليجي بأحد المصارف اللبنانية

من المتوقع أن يبرز خلال شهر تموز / يوليو الجاري اهتمام خليجي، على صعيدي المؤسسات والأفراد، بأحد المصارف اللبنانية لا سيما بعد دراسة التقييم التي تعدها مؤسسة دولية معروفة والمتوقع إنجازها مطلع آب / أغسطس المقبل.

وعُلم أن الجهة المعنية بالبنك المعني لديها الرغبة باستقطاب استثماري خارجي لهذه المؤسسة.

وأفادت مصادر أن الظروف التي يشهدها لبنان حالياً من شأنها أن تساهم في تزايد الطلب الخارجي على القطاع المصرفي اللبناني.

المحتويات

الصناعة البنكية في دول مجلس التعاون:
الفرص والتحديات

بقلم د. عبد الله بن إبراهيم القويز*

عندما بدأت عملي كمسؤول بنكي قبل أكثر من ثماني سنوات تلقيت هدية متواضعة من إحدى الشركات الاستشارية العالمية وكانت عبارة عن بوصلة صغيرة مكتوب عليها عبارة تقول أن ثلث مسؤولي البنوك في دول مجلس التعاون يعرفون الطريق التي ستسلكها بنوكهم. وقد هزّتني تلك العبارة لأنها تعني أن ثلثي مسؤولي البنوك البالغ عددها أكثر من 210 بنوك، لا يعرفون الطريق التي سيسلكونها.

والسؤال الكبير هو هل تستطيع بنوك مجلس التعاون المحافظة على النتائج الجيدة التي حققتها خلال السنوات العشر الماضية. حيث تزايدت أرباحها بين 5 و20 في المئة سنوياً بينما نما العائد على مجموع الأصول بمعدلات راوحت بين 2 و10 في المئة سنوياً. ووصل متوسط العائد على حقوق المساهمين إلى ضعف مثيله في أوروبا، كما وصل متوسط العائد على مجموع الأصول إلى أربعة أضعاف ما تحصل عليه البنوك الأوروبية.

في محاولة للإجابة على هذا التساؤل سوف ألقي نظرة فاحصة على الصناعة البنكية بشكل عام في دول مجلس التعاون من دون أن أدخل في تفاصيل كل سوق على حدة.

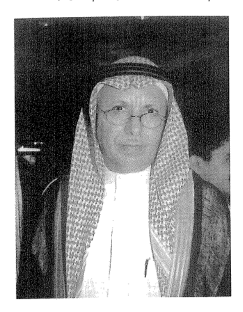
وسوف أبدأ أولاً بإبراز بعض خصائص الصناعة البنكية وبعد ذلك سأتناول قضايا محددة لها علاقة بالأعمال البنكية بالتجزئة والأعمال البنكية الخاصة بقطاع الأعمال والبنوك الإسلامية وتمويل النشاطات البنكية بشكل عام.

تتميز الصناعة البنكية في دول مجلس التعاون بعدد من الخصائص العامة، أبرزها ما يلي:

– العمل في إطار اقتصادات منفتحة وعملات ذات أسعار صرف ثابتة مع عدم وجود أية قيود على أسعار الصرف أو التحويلات. ومعظم دول المجلس تتمتع بتصنيفات ائتمانية جيدة من مؤسسات التصنيف الدولية. وكذلك تتمتع البنوك بتصنيفات مماثلة، كما تتمتع الجهات الرقابية في دول المجلس باحترافية عالية وتطبّق أحدث القواعد الإشرافية الدولية. ولن تواجه معظم البنوك أية صعوبة للوفاء بمتطلبات قواعد "بازل 2" في ما يخص كفاية رأس المال، كما أن لدى هذه البنوك مستوى مقبولاً من أنظمة وأجهزة حديثة لتقنية المعلومات.

– عند النظر إلى إمكانيات التوسّع في تقديم المزيد من الخدمات للعملاء والقدرة الإستيعابية لاقتصاد دول المجلس لمزيد من الخدمات البنكية، فإنه يمكن القول بأنه لا يزال هناك مجال رحب للتوسّع. فعلى سبيل المثال توجد أعلى نسبة لمجموع الأصول إلى مجموع الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة حيث تبلغ 128 في المئة، كما توجد أقل نسبة في سلطنة عمان حيث تبلغ 68,5 في المئة. ويمكن مقارنة هاتين النسبتين مع مثيلاتها في كل من بريطانيا حيث تبلغ 178 في المئة وفرنسا حيث تبلغ 245 في المئة. من جهة أخرى، فإن أعلى نسبة لمجموع القروض منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي توجد في

تواجه البنوك الخليجية تحدي المحافظة على أدائها الجيد



دولة الإمارات العربية المتحدة حيث وصلت إلى 72 في المئة، كما أن أقل نسبة موجودة في المملكة العربية السعودية حيث وصلت إلى 27 في المئة (وبمتوسط للدول الست مقداره 51 في المئة) مقارنة مع 123 في المملكة المتحدة و 148 في المئة في فرنسا.

– معظم البنوك في دول مجلس التعاون تركّز عملياتها على السوق المحلية. ويستثنى من ذلك بعض الوحدات المصرفية في مملكة البحرين.

– جميع البنوك في دول مجلس التعاون صغيرة بالمعدلات العالمية. فمجموع الأصول لكل بنوك مجلس التعاون لا يصل إلى 400 مليار دولار، ومجموع رؤوس أموال هذه البنوك لا يتعدى 50 ملياراً.

– عدد لا بأس به من البنوك الكبيرة في مجلس التعاون إما مملوك للحكومة أو تسيطر عليه الحكومة، لذلك نجد أن أكثر الأعمال الحكومية توجّه لهذه البنوك.

– معظم البنوك في مجلس التعاون بدأت عملها بتقديم الخدمات البنكية التجارية العادية ثم وسعت هذه الخدمات جزئياً لتشمل صيرفة التجزئة والأعمال البنكية الإسلامية.

– نظراً لصغر حجم هذه البنوك ومحدودية

المطلوب تجنّب مخاطر صيرفة التجزئة لتشجيع نموها

ينبغي زيادة مساهمة البنوك الخليجية في ترتيب تمويل المشاريع

إمكانياتها وعدم دخولها في مجال الاستثمار البنكي، فإن قدرة هذه البنوك على الدخول في تمويل المشاريع الكبيرة في المنطقة ما زالت محدودة.

القضايا الملحة

تواجه الصناعة البنكية في دول مجلس التعاون قضايا عديدة في مجالات الخدمة البنكية بالتجزئة (للأفراد) وتوفير الخدمة البنكية للأعمال والصناعة البنكية الإسلامية وتمويل الأنشطة البنكية.

أولاً – الخدمة البنكية بالتجزئة (للأفراد) "Retail".

تنمو الخدمة البنكية بالتجزئة بسرعة هائلة في دول مجلس التعاون حيث يقدّر هذا النمو في حدود 20 في المئة سنوياً. وبما أن معدل نمو السكان هو في حدود 3,5 في المئة، وحيث أن أكثر من 60 في المئة من السكان هم دون العشرين عاماً، فمن المتوقّع أن يستمر نمو الخدمات البنكية بالتجزئة خصوصاً عندما يصاحب ذلك تسارع في النمو الإقتصادي.

إن تطور الأعمال البنكية تجاه الأفراد، ظاهرة ينبغي الترحيب بها لأنها تُسهم في تنويع الخدمات البنكية، وبالتالي في تنويع دخل البنوك وزيادة ارباحها، كما أنها تُسهم في تخفيف تذبذبات الدخل الناتج عن النشاطات البنكية الموجّهة للأعمال، اضافة الى انها توفّر عائداً جيداً بمخاطر أقل طالما أن البنوك تركّز في إقراضها على الموظفين ذوي الدخل العالي نسبياً.

ولكن في المقابل، فإن هذه الاعمال تحمّل عدداً من المخاطر التي ينبغي أخذها في الحسبان ومنها، ان شدة المنافسة بين البنوك قد تؤدي الى إقراض ذوي المرتبات المنخفضة أو من ليست لديهم مرتبات، كما قد يؤدي تعرّض سوق الأسهم أو سوق العقارات إلى هزات وإلى انخفاض قيمة الأصول التي تمّ على أساسها تقديم القروض، اضافة الى مخاطر اخرى قد تنشأ مستقبلاً بسبب عدم مواءمة توقيت القروض مع الودائع.

وعليه، فإن المقترح اتخاذ عدد من الخطوات من قبل البنوك والجهات الرسمية المسؤولة عن النشاط الإقتصادي للتغلّب على هذه المخاطر وتشجيع البنوك على المزيد من التوسّع في مجال الخدمات البنكية بالتجزئة مثل:

– تقوية القواعد والإجراءات القانونية ذات العلاقة بهذا النشاط خصوصاً في المملكة العربية السعودية.

– توسّع البنوك في مجالات الإقراض العقاري بعد حلّ الجانب القانوني الخاص بالرهن العقاري وبالتعاون مع مؤسسات الإقراض التي أنشأتها الحكومات لهذا الغرض وذلك لكي تشارك البنوك في تحمل المخاطر.

– الدخول في مجالات جديدة مثل التأمين.

– إنشاء المكاتب المركزية الخاصة بجمع المعلومات حول ملاءة المقترضين.

– استعداد البنوك العاملة في مجلس التعاون لمنافسة البنوك الأجنبية عندما يسمح لها بتقديم الخدمات البنكية بالتجزئة.

ثانياً- الخدمات البنكية لقطاع الأعمال

تعتبر خدمات البنوك لقطاع الأعمال المجال الذي بدأت فيه هذه البنوك نشاطها في المنطقة، إلا أن السنوات الأخيرة شهدت تباطؤاً في هذا النشاط ووصلت نسبة النمو فيه في بعض الدول إلى أقل من 4 في المئة وفي دول أخرى كان سالباً. وأحد أسباب هذا التباطؤ هو المنافسة الحادة التي دفعت العائد إلى مستويات منخفضة وصلت إلى 25 نقطة فوق سعر الفائدة في ما بين البنوك (Libor) ومددت فترات القروض إلى مستويات وصلت إلى 20 سنة. وقد ساهمت البنوك في المنطقة إضافة إلى البنوك الدولية في احتدام هذه المنافسة، حيث أن اقتصادات دول المجلس تعتبر مفتوحة والبنوك الدولية تسعى لتنويع المخاطر الإقليمية لأصولها.

وهناك عدد من التحديات تواجه الخدمات البنكية لقطاع الأعمال من ضمنها ما يلي:

– يعتبر صغر حجم البنوك في دول المجلس، باستثناء بعض البنوك السعودية، أحد القيود الرئيسية التي تحول دون توسّعها في مجال هذه الخدمات.

– طالما أن الوحدات المصرفية في البحرين ليست لديها سوق محلية في مجال الخدمات البنكية بالتجزئة، فإنها تبذل جهوداً إضافية لاقتناص الفرص المتاحة في مجال قطاع الأعمال.

– بعض الجهات الرقابية تفرض قيوداً كمية على البنوك في مجال الإقراض لقطاع الأعمال، ففي إحدى دول مجلس التعاون لا يستطيع أي بنك أن يقرض لعميل واحد أكثر من 2,5 في المئة من رأس ماله.

– عدم الإنسجام من حيث التوقيت بين القروض والودائع، وهذه الظاهرة قد تخلق مشكلة تمويل لا تقتصر على قطاع الأعمال.

النتيجة المرّة التي يمكن الخروج بها من هذا الاستعراض هي أن ترتيب تمويل المشاريع الكبيرة يذهب إلى البنوك الدولية التي تقوم بدورها بدعوة البنوك المحلية للمشاركة بالصفقة كممولين، أي أن الرسوم لترتيب هذه القروض تذهب إلى البنوك الدولية بينما التمويل ذاته مع أخطاره تتحملها البنوك المحلية.

ولكن على الرغم مما ذُكر إلا أن دول المجلس لا تزال تزخر بالفرص المغرية في مجال الخدمات البنكية لقطاع الأعمال.

ثالثاً- الصناعة البنكية الإسلامية

هل البنوك الإسلامية وُجدت لتبقى وهل تشكّل فرصة أمام بقية الصناعة البنكية في المنطقة أم تهديداً لها؟

قبل تناول هذين السؤالين يمكن التمعّن ببعض الأرقام. اذ يقدّر مجموع أصول البنوك الإسلامية في العالم بنحو 250 مليار دولار (العام 2005) وهذه الأصول تنمو بمعدّل 15 في المئة سنوياً. ويوجد نحو 25 في المئة من هذه الأصول في دول مجلس التعاون وهي تنمو بدورها بمعدّل 10 في المئة سنوياً. وتغطي هذه الأصول الخليجية بنحو 4 مليارات دولار كرؤوس أموال، وتذهب التقديرات المحافظة إلى أن نحو 15 في المئة من أصول البنوك السعودية تعود للعمليات

الصيرفة الإسلامية تمثّل فرصة كبيرة لتنويع الخدمات البنكية

البنكية الإسلامية، وتقل هذه النسبة نوعاً ما في بقية دول المجلس.

وتتلخص السمات الرئيسية للعمليات المصرفية الإسلامية في دول المجلس بأن ربحيتها تعتبر أعلى وأقلّ تذبذباً من أرباح البنوك التقليدية، وبأنها تحصل على ودائع رخيصة ومستقرّة، ولكن في المقابل فإن البنوك الإسلامية صغيرة الحجم بحيث لا تستطيع المنافسة مع البنوك الدولية الرئيسية.

وتواجه البنوك الإسلامية عدداً من التحدّيات التي لا بدّ من معالجتها، وأهمها:

– تشتمل الأصول المسجّلة في دفاترها على نسبة كبيرة من العقار التي قد لا يسهل تسييلها عند الحاجة.

– المنتجات البنكية هي صورة مشابهة لتلك التي تقدمها البنوك التقليدية.

– لم تخضع لاختبار لمدى قدرتها على التعامل مع أية أزمة مالية.

– ضرورة مراعاة عمليات الإفصاح وفق الأسس المتعارف عليها في البنوك التقليدية وطريقة عرض الحسابات وتطوير أدوات وقواعد الرقابة من قبل الجهات الإشرافية.

– اتجاه البنوك التقليدية الخليجية والأجنبية الى إنشاء شركات تابعة تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية أو تحويل بعض فروعها إلى فروع إسلامية، أو فتح نوافذ تعمل وفقاً للشريعة الإسلامية، كما تمّ انشاء صناديق استثمار إسلامية.

عليه يمكنني الاستنتاج من دون تردد أن العمليات البنكية الإسلامية وجدت لتبقى وأن البنوك العاملة في المنطقة يجب أن تتعامل معها بكل إيجابية على اعتبار أنها تمثل فرصة سانحة جديدة لمزيد من تنويع الخدمات البنكية.

رابعاً – تمويل النشاطات البنكية

تذهب التقديرات إلى أن ما بين 30 إلى 40 في المئة من الودائع لدى بنوك الخليج لا يتقاضى مودعوها أية فوائد مقابل إيداعها لاسباب دينية، وأن هذه النسبة ظلت مستقرة لمدة طويلة. وتشهد أسواق دول المجلس هذه الأيام زيادة في السيولة بسبب زيادة الدخول من جرّاء تحسّن السوق البترولية، كما أن معدّلات سعر الفائدة منخفضة ومستقرّة نظراً لأن جميع عملات دول المجلس مرتبطة بالدولار الأميركي.

إلا أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمرّ لأسباب عدّة: أولها أن أسعار الفائدة بدأت بالصعود، وثانيها أن المنافسة وتقديم المزيد من الخدمات المتطورة والمنسجمة مع الشريعة الإسلامية لاستغلال واستثمار السيولة ستؤدي إلى تخفيض الودائع من دون فوائد، وثالثها أن التجارب السابقة علّمتنا أن السيولة الناتجة عن تصدير مادة خام مثل البترول هي بطبيعتها متذبذبة وتعتمد على عوامل خارجية لا تخضع لسلطة الدولة المصدّرة.

وبالإضافة إلى ذلك فإن التوسّع في تقديم المزيد من القروض الاستهلاكية وزيادة نشاط البنوك الخليجية في مجال تمويل المشاريع ستساهم جميعها في بروز وتفاعل مشكلة عدم المواءمة بين الودائع وبين القروض من حيث التوقيت. وهذا الوضع يتطلب اللجوء إلى أدوات تمويل طويلة الأمد ومبرمجة. وقد لجأت إلى ذلك بعض بنوك المنطقة في كل من البحرين ولبنان واكتسبت خبرة لا يستهان بها في هذا المجال. ويجب النظر إلى هذا النوع من التمويل على أنه مساعد وليس منافساً للتمويل عن طريق الودائع التي لا يتقاضى مودعوها فوائد.

وهناك أربعة مصادر يمكن اللجوء إليها لتوفير المزيد من التمويل هي تشجيع الودائع الإسلامية، إصدار سندات دين طويلة الأجل في الأسواق المحلّية، رهن بعض أصول البنوك (مثل الديون) للحصول على التمويل أو إصدار أدوات استثمار مدعومة بأصول البنوك للحصول على التمويل، واللجوء إلى السوق الدولية.

ملاحظات ختامية

من المتوقع أن تزداد خطوات التكامل بين دول المجلس وأن تصبح السوق الخليجية أكثر ارتباطاً ببعضها بعد أن تتعزز خطوات الاتحاد الجمركي وبعد أن تصبح الوحدة النقدية حقيقة واقعة في العام 2010، كما يُتوقع أن تصبح اقتصادات دول المجلس أكثر انفتاحاً عند دخول جميع دوله منظمة التجارة العالمية.

ويمكن القول بأن البنوك الخليجية مقبلة على تطوّرات مهمة ستجلب معها فرصاً جيدة، إلا أن التحدّي كبير للغاية ويتمثل في المحافظة على المستويات الحالية من الأرباح والتي تعتبر عالية حسب المعدلات الدولية، وهذا لن يتحقق إلا بالمزيد من الاقتراب من الزبائن عن طريق تصميم وتقديم المزيد من المنتجات البنكية المتطوّرة، وعليه فإن المتوقّع أن تشهد المرحلة التالية من مراحل نموّ النشاط البنكي في دول مجلس التعاون عدداً من التطوّرات منها:

– مزيد من التطوير والتنسيق والتكامل بين أجهزة الإشراف والرقابة على البنوك في دول المجلس.

– مزيد من التكامل والتعاون داخل السوق البنكية الخليجية بما في ذلك بعض الاندماجات والشراء لبعض البنوك الصغيرة من قبل البنوك الكبيرة والمزيد من امتداد أنشطة هذه البنوك من السوق الوطنية إلى السوق الإقليمية.

– البروز التدريجي للبنوك المتخصصة.

– المزيد من دخول البنوك الدولية لأسواق دول مجلس التعاون بما في ذلك الأنشطة البنكية بالتجزئة.

– المزيد من وعي الزبائن ومطالبتهم بمنتجات بنكية أكثر تطوراً.

– المزيد من تطوّر الأسواق المالية الوطنية والإقليمية بما سيتيح للبنوك التحوّل تدريجياً من مؤسسات توفّر القروض إلى بيوت خبرة تقدّم النصائح المالية لزبائنها وبالتالي يصبح دخولها معتمداً على رسوم هذه الخدمات بمخاطرة أقل وليس على القروض المعتمدة على استغلال الفرق في أسعار الفائدة ذات المخاطر العالية. ■

* سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين

* محاضرة القيت في المؤتمر السابع للبنوك في دول مجلس التعاون معهد الدراسات البنكية التابع لمؤسسة النقد العربي السعودي أيار/ مايو 2005

آركابيتا: الجسر الإسلامي للاستثمارات إلى الأسواق الدولية



عاطف عبد الملك: تركيز على العقار وتملك الشركات والاستثمارات المدعمة بالأصول

دبي - طارق زهنان

"آركابيتا" هو الاسم الجديد والهوية الموحدة التي اختارها "بنك الاستثمار الإسلامي الأول"، عنواناً لمكاتبه وشركاته التابعة. وقد جاءت هذه الخطوة لتكريس الصبغة الدولية التي سعى البنك منذ تأسيسه إلى اكتسابها في قطاع المصارف الاستثمارية. فالانطلاقة الأولى للبنك بدأت في العام 1997 من خلال مصرف "أوف شور" في مملكة البحرين وشركة تابعة في أتلانتا في الولايات المتحدة الأمريكية، تحت مسمى "كرسنت كابيتال انفستمنتس انك". وفي العام 2003 عزز البنك تواجده الدولي مفتتحاً شركة "كرسنت كابيتال انفستمنتس (يوروب) ليمتد" في لندن. وتميزت استراتيجية البنك منذ تأسيسه بالتركيز على التخصص في توفير الاستثمارات المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، ووزع أنشطته على ثلاثة قطاعات، هي تملك الشركات والاستثمارات العقارية والاستثمارات المدعمة بالأصول، فاتحاً بذلك أمام المستثمرين الخليجيين آفاقاً جديدة للاستثمار في الأسواق العالمية.

"حقق بنك الاستثمار الإسلامي الأول انتشاراً دولياً فاق جميع التوقعات. وشكل جسر عبور لرؤوس الأموال الخليجية نحو فرص الاستثمار العالمية في العديد من القطاعات والشركات في قارات أمريكا وأوروبا وآسيا". ويقول الرئيس التنفيذي لـ"آركابيتا" **عاطف عبد الملك** "لقد عمل البنك منذ تأسيسه على تسويق الاستثمارات المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية الإسلامية في العديد من الشركات الأمريكية والأوروبية، في ثلاثة قطاعات هي تملك الشركات، والاستثمارات العقارية، والاستثمارات المدعمة بالأصول. واستطاع بذلك أن يخلق سوقًا جديدة في قطاع المصارف الإسلامية، ارتبط طوال الفترة الماضية باسم "بنك الاستثمار الإسلامي الأول". غير أن الصبغة الدولية للبنك أملت على إدارته ابتكار هوية جديدة ذات طابع عالمي تسمح بتوحيد شركاته التابعة الثلاث وقطاعات أعماله تحت اسم واحد يعكس استراتيجية البنك ويبرز البعد العالمي لاستثماراته".

8 مليارات دولار

وفي هذا الإطار يقول **عاطف عبد الملك** "بعد دراسة مستفيضة قام بها المصرف على مدى ثمانية عشر شهرًا بالتشاور مع شركات متخصصة في الأسماء التجارية. تقرر اعتماد اسم آركابيتا Arcapita والذي يتكون من كلمتين انجليزيتين هما Arc وتعني "قوس أو جسر" وCapital وتعني "رأس المال"، وبذلك يجمع في طيات معانيه بين التقدم والنجاح والفرص. كذلك فإن شعار البنك يمثل قوسين يشكلان جسرًا يمتد فوق كلمة آركابيتا ليرمز إلى طموحات البنك العالمية وتطلعاته إلى مستقبل مشرق، ويمثل هذا الجسر نقطة التقاء بين المستثمرين وبين الفرص الاستثمارية المبتكرة.. ويؤكد **عاطف عبدالملك** أنه "على الرغم من أن البنك بدأ يعمل تحت اسم جديد، غير أنه ملتزم القيم والمبادئ الاستثمارية نفسها المتوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية".

وفي استعراضه لنشاط البنك منذ انطلاقته العام 1997، يشير **عاطف عبد الملك** إلى أن البنك أنجز حتى الآن 37 صفقة استثمارية بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 8 مليارات دولار، موزعة على قطاعات أنشطة البنك الثلاثة: استثمارات مباشرة في تملك شركات خاصة بقيمة 2 مليار دولار، واستثمارات عقارية بقيمة حوالي 5 مليارات دولار، واستثمارات مدعمة بالأصول بقيمة حوالي مليار دولار. أما من حيث التوزيع الجغرافي فان حوالي 60 في المئة من استثمارات البنك موجودة في الولايات المتحدة الأميركية وحوالي 25 في المئة في دول أوروبية، والباقي، أي حوالي 15 في المئة موزعة بين الشرق الأوسط واليابان.

استراتيجية واضحة

وعن الاستراتيجية التي يتبعها آركابيتا في مختلف أنشطته الاستثمارية، يقول عاطف عبد الملك "تتوزع استثمارات البنك في قطاع تملك الشركات بين شركات الرعاية الصحية والسلع الاستهلاكية والصناعة والتقنية وتجارة التجزئة. حيث يقوم البنك بتملك نسبة تراوح بين 80 و90 في المئة من رأس مال الشركة على أن يراوح حجمها بين 100 و300 مليون دولار أميركي. ويبلغ المعدل الوسطي لفترة الاحتفاظ بالاستثمار حوالي 5 سنوات يتولى خلالها البنك إعادة هيكلة الشركة إداريا ومالياً ومن ثم يتخارج منها إما ببيعها أو بطرحها للاكتتاب العام بعد أن تكون قد حققت العوائد التي تتناسب مع خطة البنك".

"أما في قطاع الاستثمار العقاري، تقوم استراتيجية البنك على إنشاء مشاريع مشتركة مع شركات متخصصة في النشاط

العقاري، من خلال إنشاء محافظ عقارية تجري صفقات في قطاعات الصناعة والتخزين والمجمعات السكنية ودور العجزة والرعاية الصحية وغيرها. فعلى سبيل المثال قام البنك بتأسيس محفظتي استثمار وصلت قيمتها إلى حوالي مليار دولار لإقامة مستودعات تخزين صناعي موزعة في جميع أنحاء أوروبا بالمشاركة مع شركة برولوجيز، بالإضافة إلى بناء مستودعات تخزين ذاتي في عدد من الدول الأوروبية بالمشاركة مع شركة "شورغارد سيلف ستورج أس سي أيه". كما قام بنك آركابيتا بتأسيس أربع محافظ في مجال الرعاية الصحية بالمشاركة مع شركة صن رايز وصلت قيمتها إلى حوالي 1,25 مليار دولار. وتتراوح العوائد السنوية لتلك المحافظ ما بين 9 إلى 10 في المئة توزع على المستثمرين شهرياً. وقد بلغت مساهمة البنك في تلك المشاريع حوالي 80 في المئة من إجمالي رؤوس أموالها."

ومن جهة أخرى، يلفت **عاطف عبد الملك** إلى اتباع البنك سياسة حذرة وانتقاء مدروس لاستثماراته في المشاريع العقارية في دول الخليج تهدف إلى تفادي القطاعات العقارية مرتفعة حجم العرض مقارنة بالطلب نظراً لما يشهده هذا القطاع من طفرة ومشاريع عملاقة. ويشير إلى أن المشاريع العقارية لـ"آركابيتا" في منطقة الخليج اقتصرت حتى الآن على تأسيس شركة فيكتوري هايتس غولف آند رزيدنشال ديفلوبمنت كومباني، وهي مشروع مشترك مع شركة مدينة دبي الرياضية لبناء وحدات سكنية وملعب للغولف كجزء من مشروع دبي لاند. ومشروع آخر مع شركة البحرين الدولية لملاعب الغولف لبناء مجمع سكني حول ملعب الرفاع للغولف في البحرين. ومن المتوقع أن يعلن البنك قريباً عن مشروع عقاري جديد في البحرين يضم المبنى الجديد للبنك إضافة إلى فندق ومرافق أخرى.

إلى ذلك أنجز البنك ثلاثة استثمارات مدعمة بالأصول في قطاعات الطاقة المتجددة والمرافق العامة والطيران، كان آخرها شراؤه لشركة "ساوث ستافوردشير بي أل سي"، وهي شركة توزيع مياه بريطانية تبلغ قيمتها حوالي 500 مليون دولار، بعائد على الاستثمار يصل إلى حوالي العشرة في المئة سنوياً. وهي أول صفقة يجريها البنك لتحويل شركة أوروبية عامة إلى شركة خاصة، كما أنها أكبر صفقة استثمار مدعم بالأصول في تاريخ البنك".

ويلفت **عاطف عبد الملك** إلى أن البنك

الاستعداد لطرح أول إصدار لصكوك يتم تداولها في الأسواق الأوروبية

يستهدف جذب شريحة معينة من المستثمرين الخليجيين. وتعتمد آركابيتا سياسة مدروسة في توزيع الأصول تتناسب مع متطلبات المستثمرين.

لقد كون البنك خلال السنوات السبع الماضية محفظة متنوعة من الاستثمارات، وصل عددها نهاية العام 2004 إلى 35 صفقة استثمارية، وأصبح آركابيتا المساهم الرئيسي في 13 شركة أميركية وأوروبية. كما تحتوي محفظته العقارية على 16 مشروعاً عقارياً، ووصل عدد استثماراته المدعمة بالأصول إلى ثلاثة. وقد أنجز البنك حتى الآن أربع صفقات تخارج من استثماراته في قطاع تملك الشركات، كان آخرها خلال النصف الأول من العام الحالي بعد بيعه لشركة دي في تي كوربوريشن في صفقة قدرها 115 مليون دولار، محققاً عائداً إجمالياً بلغ 40 في المئة. كما شهد العام الحالي بيع محفظتي الاستثمار العقاري في مشروع المجمعات السكنية المشترك مع شركة آرتشستون – سميث، وأيضاً حقق التخارج منها عائداً إجمالياً بلغ أكثر من 40 في المئة. كذلك تخارج آركابيتا في ديسمبر 2003 من إدارة الخدمات الطبية بشركة مديفاكس ببيعها إلى شركة وب أم دي WebMD Corporation محتفظاً بملكية إدارة الخدمات الصيدلانية تحت اسم وركنغ آر أكس.

نتائج قياسية

وتظهر النتائج المالية المتراكمة للبنك حسن خياراته الاستثمارية. فمنذ بدء أعماله شهد الدخل الصافي للبنك تزايداً في معدل النمو السنوي المركب تجاوز نسبة 45 في المئة، وزادت موجوداته 12 ضعفًا لتصل في نهاية العام 2004 إلى أكثر من 1,2 مليار دولار

تضاعف الموجودات 12 مرة لتصل الى 1.2 مليار دولار

محققًا بذلك أرباحاً صافية وصلت إلى 70,5 مليون دولار، أي بزيادة قدرها 57 في المئة مقارنة بالعام 2003. وقد انعكس النمو في الأرباح زيادة في مؤشرات الربحية حيث ارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين إلى 27,5 في المئة والعائد على متوسط الموجودات إلى 6,9 في المئة. واستمر البنك في تحسين أداء وإنتاجية موظفيه. ويسعى البنك الى خلق توازن بين مختلف مصادر الدخل، وقد شهد العام المنصرم ارتفاعاً ملحوظاً في دخل الاستثمارات العقارية والاستثمار في الأصول البديلة حيث وصلت إلى 95,6 مليون بزيادة 89 في المئة عن العام 2003، لترتفع بذلك مساهمتها في إجمالي دخل العمليات من 41,9 في المئة العام 2003 إلى 53,6 في المئة العام 2004، بينما تحققت زيادة في الدخل المتأتي عن الاستثمار المباشر في الشركات بنسبة 5 في المئة، وانخفضت مساهمتها في إجمالي دخل العمليات من 40 في المئة العام 2003 إلى 28,5 في المئة العام 2004 نتيجة ارتفاع نسبة مساهمة الاستثمارات العقارية والاستثمارات المدعمة بالأصول.

نمو مطرد

يتوقع أن يشهد البنك عامًا آخر من النمو، حيث أعلن **عاطف عبد الملك** أن العام 2005 سيشهد المزيد من صفقات التخارج. ويقوم البنك حاليًا بالتحضير لبيع إحدى محافظه العقارية ويعمل على التخارج من إحدى الشركات الأميركية بطرح أسهمها للاكتتاب العام وإدراجها في سوق الأسهم الأميركية، ليحقق بذلك عوائد إضافية ترفع من حجم الإيرادات. كذلك قام البنك بتوسعة نشاطه نحو القارة الآسيوية من خلال مشروع عقاري في اليابان بالاشتراك مع شركة كابيتال لاند، ويدرس حاليًا إقامة مشروع مشترك مماثل في الصين. ولدعم خطته التوسعية يعمل البنك على تعزيز مركزه المالي وزيادة ملاءته حيث قام في بداية العام 2004 برفع رأس ماله المدفوع إلى أكثر من 154 مليون دولار. وبغرض تأمين مصادر تمويل إضافية يستعد البنك حالياً لطرح أول إصدار لصكوك (سندات) بقيمة 200 مليون دولار أمريكي يتم تداولها في الأسواق الأوروبية تعهدته مجموعة من البنوك الأوروبية الكبرى واكتتبت به بالكامل. وكان قد سبق لبنك آركابيتا طرح إصدارين للصكوك بالدولار واليورو حققا إقبالاً كبيرًا بفائض في حجم الاكتتاب فاق قيمة الإصدار. ■

المؤسسة العربية المصرفية


غازي عبد الجواد

وقّعت المؤسسة العربية المصرفية مع شركتي MALC Fin Fourteen وMALC Fin Fifteen اتفاقية تسهيلات بقيمة 72 مليون دولار لتمويل شراء طائرتي إيرباص A340-300 من قبل (MALC) Millennium Aircraft Leasing Company المسجلة كصندوق استثماري لتمويل الطائرات في جزر البهاماس. والطائرتان مؤجرتان لشركة طيران الإمارات الدولية (إمارات). وهذه هي الصفقة الثانية التي تمّ للمؤسسة العربية المصرفية استكمالها مع شركة MALC لتأجير الطائرات، بعد تمويل شراء طائرة بوينغ B777-200ER وتأجيرها للخطوط الماليزية العام 2003.

وكان بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامية أعلن عن طرح صكوك مشاركة بقيمة 50 مليون دولار لصالح شركة دار الاستثمار الكويتية. واعتبر العضو المنتدب نافيد خان أن هذا الإصدار هو ابتكار أنجزته المؤسسة بالتعاون مع دار الاستثمار الكويتية وهو أول إصدار في القطاع الخاص لصكوك المشاركة للاستثمار بهذه الطريقة.

وتمّ اختيار المؤسسة العربية المصرفية "كأحسن بنك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا" من قبل مجلة تمويل التجارة البريطانية. وهذه هي السنة الثانية على التوالي التي يفوز بها البنك.

إلى ذلك، تتجه المؤسسة العربية المصرفية إلى تعزيز توسّعها في الأسواق العربية، بعد أن قامت العام الماضي، ببيع حصتها في كل من بنك أتلانتكو الإسباني، وآسيا الدولي في هونغ كونغ، بصفقة بلغت إيراداتها الصافية 470 مليون دولار.

أيضاً أكملت المؤسسة العربية المصرفية جميع الإجراءات القانونية والإدارية واللوجستية، لافتتاح أول فرع لها في مدينة بغداد والمتوقع أن يبدأ نشاطه خلال شهر تموز/يوليو الحالي. كما تستعد المؤسسة لافتتاح مكتب تمثيلي لها في العاصمة اللبنانية بيروت، حيث تم اختيار الفريق الإداري الذي سيتولى الإشراف على عمل المكتب.

وليبقى التطور الابرز في خطط التوسع، تسعى المؤسسة الى ترسيخ وجودها في ليبيا حيث تمتلك مكتباً تمثيلياً. ويبدو أن الخيارات محصوراً بين افتتاح فرع للمؤسسة وبين تملك حصة في أحد البنوك الليبية. ويأتي الاهتمام بالسوق الليبية في سياق التطورات الحاصلة على صعيد تحرير السوق المالية، وكذلك في سياق التواجد القوي للمؤسسة في أسواق دول المغرب العربي، اذ تمتلك وحدة مصرفية خارجية وشركة تابعة في تونس وأخرى في كل من مصر والجزائر.

يذكر أن أرباح المؤسسة العربية المصرفية، ارتفعت العام المنصرم إلى 579 مليون دولار، من بينها نحو 470 مليوناً هي حصيلة بيع حصتها في بنكي أتلانتكو وآسيا الدولي. وتمكنت المؤسسة خلال الربع الأول من العام الحالي من تحقيق ربح صاف قدره 27 مليون دولار. ويمثل هذا الربح زيادة نسبتها 23 بالمئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. هذا ويتوزع نشاط المؤسسة العربية المصرفية على عمليات الخزانة والخدمات المالية الإسلامية، وتمويل المشاريع، ونشاطات صيرفة التجزئة.

البنك العربي

أعلن البنك العربي عن إطلاق صندوق البنك العربي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاستثماري برأس مال مفتوح يتوقع أن يصل إلى 100 مليون دولار، هذا الصندوق ترعاه شركة صندوق البنك العربي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي شركة مسجّلة في دولة البحرين، في حين ستقوم مجموعة أطلس الاستثمارية، وهي شركة مملوكة بالكامل من قبل البنك العربي، بدور مدير الاستثمار.

ويهدف صندوق البنك العربي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى الاستفادة من التحولات الاقتصادية الإيجابية والفرص الاستثمارية المتاحة في أسواق المنطقة العربية، حيث سيعمل على الاستثمار في أسواق الأسهم الإقليمية بشكل أساسي وأسواق السندات بشكل ثانوي، وذلك من خلال ستراتيجية استثمارية منوّعة تشمل الاستثمار في اثنتي عشرة دولة عربية، ومن المتوقع أن يصل حجم الصندوق إلى 100 مليون دولار، ساهم البنك العربي بخمسة ملايين دولار منها.

سامبا

قرّرت إدارة الاستثمار في مجموعة "سامبا" المالية توزيع أرباح النصف الأول من العام الحالي على المستثمرين في صندوق الاستثمار في الأسهم المحلية "الفريد" بمعدل 370,40 ريال سعودي لكل وحدة، وبما نسبته 12,5 في المئة من قيمة الوحدة، وذلك إثر النتائج التي استطاع الصندوق تحقيقها منذ بداية العام، حيث سجّل عائداً بلغت نسبته 84,40 في المئة، وزيادة عن الفترة ذاتها من العام الماضي بلغت 25 في المئة. وكانت "سامبا" وزعت أرباحاً عن العام الماضي بلغت 20 في المئة من قيمة الوحدة.

يذكر أن "سامبا" كانت طرحت صندوق "الفريد" في بداية العام 2004 لينضم إلى مجموعة صناديق سامبا للاستثمار في الأسهم المحلية. و"الفريد" هو عبارة عن صندوق استثماري مفتوح بالريال السعودي يستثمر في أسهم جميع الشركات والبنوك السعودية المتداولة في سوق الأسهم السعودية. ويعتبر الصندوق الاستثماري الوحيد بين صناديق الاستثمار في المملكة الذي يوزع أرباحاً نصف سنوية على المستثمرين فيه وتتركز استثماراته في الأسهم السعودية فقط.

البنك السعودي البريطاني

وقّع البنك السعودي البريطاني ومؤسسة حافل لنقل الحجاج اتفاقية تمويل بنظام الإجارة الإسلامية، لتأجير 5500 حافلة بقيمة 848 مليون ريال سعودي لنقل الحجاج والمعتمرين، كأول مشروع من نوعه في المملكة في مجال خدمات الحج والعمرة.

تمّ توقيع الاتفاقية في مقر المؤسسة بحضور **محمد يوسف ناغي** وكل من **جف كالفرت** العضو المنتدب، و**وليد بن عبدالعزيز كيال** المدير العام الإقليمي للبنك في المنطقة الغربية.

وبهذه المناسبة قال العضو المنتدب **كالفرت**: "إن السعودي البريطاني أول بنك في المملكة يقدّم هذه الخدمة لعملائه في مجال نقل الحجاج والمعتمرين، ما يؤكد قدراته في مجال القطاع المصرفي السعودي، ونجاحه في إدارة المشاريع التي يشارك فيها لتقديم افضل الخدمات لعملائه والمحافظة على رضاهم، وتلبية رغباتهم وطموحاتهم".



يُذكر أن البنك السعودي البريطاني وقّع في آذار / مارس 2004 مع شركة سجل التقنية للتطبيقات الإلكترونية المتكاملة المحدودة اتفاقية يقوم البنك بموجبها باستقبال قيمة برنامج العمرة على مستوى العالم آلياً وذلك في إطار تحقيق الأهداف التي تتوخاها وزارة الحج ومن ضمنها تيسير إجراءات التقدم بطلبات العمرة وسداد رسوم برامج العمرة بين وكلاء شركات ومؤسسات العمرة من خارج المملكة وحصول المعتمر على الخدمات المتعاقد عليها.

من جهة أخرى، قرر البنك السعودي البريطاني افتتاح صالات خدمات مصرفية للسيدات في كافة فروعه المنتشرة في المملكة، في بادرة هي الأولى من نوعها على مستوى المملكة.

ودشّن البنك 12 صالة للخدمات المصرفية للسيدات في المنطقة الوسطى والشرقية والغربية، كمرحلة ثانية في اطار الخطة التي وضعها لتوسيع شبكة صالات الخدمات المصرفية النسائية للبنك.

وبهذه المناسبة صرّح نائب العضو المنتدب في البنك **سليمان بن عبدالله الحمدان**: "إن المشروع يسير وفق الخطة المقترحة، وسيتم تنفيذه على مراحل، ومن المتوقع استكماله في صيف 2007". وقال ان الهدف من المشروع هو تسهيل وصول عمليات البنك للفروع واجراء كافة معاملاتهن المصرفية بكل يسر وسهولة، وتوسيع نطاق توزيع الخدمات التي يقدمها البنك الى كافة العميلات من خلال هذه الصالات.

البنك السعودي الفرنسي

وقّع البنك السعودي الفرنسي، بحضور رئيس مجلس إدارته **إبراهيم عبد العزيز الطوق** في لندن، قرضاً مشتركاً مدته خمس سنوات وتديره مجموعة اتحاد مصارف إقليمية ودولية بقيمة 650 مليون دولار، وهو أكبر قرض من نوعه لمصرف سعودي حتى الآن.

وقد تمّ ترتيب هذه العملية من قبل مجموعة من خمسة مصارف على رأسها بنك "كاليون للتمويل والاستثمار"، و"دويتشه بنك"، و"سيتي بنك" و"بنك الخليج الدولي" و"سوميتومو ميتسوي بانكنغ كوربوريشن".

وبالنظر إلى الاستجابة القوية التي حظيت بها العملية من البنوك تمّ إقفال العملية على مبلغ 650 مليون دولار في مقابل الطلب المبدئي لخمسمائة مليون دولار.

وعلّق العضو المنتدب للبنك السعودي الفرنسي، **جان ماريون** على العملية بقوله: "إن السبب في نجاحها يعزى إلى الثوابت التي ينطلق منها البنك وإلى مكانته في السوق السعودية والعلاقات التي تربطه بأحد أكبر المصارف في العالم".

وأضاف: "إن نجاح العملية يؤكد على القوة المالية للبنك السعودي الفرنسي والمكانة الرفيعة التي يتحلى بها لدى المؤسسات المصرفية العالمية في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا وآسيا".

بنك الرياض

حصل بنك الرياض على أعلى عدد من جوائز التفوق لصناديقه الاستثمارية بين الصناديق المثيلة المحلية، إضافة إلى جائزة أفضل مدير استثمار لثلاث سنوات، وتمّ ذلك في ضوء تقييم "آرنست آند يونغ" بالتنسيق مع لجنة منتجات الاستثمار للبنوك السعودية.

وتسلّم بنك الرياض أكبر عدد من الجوائز بين البنوك السعودية، حيث نال 16 جائزة تفوّق من بين 66 جائزة وزّعت على البنوك المحلية عن أداء الصناديق الاستثمارية للعام 2004، ولثلاث سنوات، إضافة إلى جائزة المركز الأول كأفضل مدير استثمار لثلاث سنوات.

كما حصل بنك الرياض على أكبر عدد من جوائز المركز الأول، حيث بلغ عددها سبع جوائز من مجموع جوائز المركز الأول البالغ عددها 22 جائزة.

وبذلك نجح بنك الرياض وللسنة السابعة على التوالي في المحافظة على مركز رائد من حيث حصوله على أكبر عدد من جوائز التقدير لصناديقه الاستثمارية بين البنوك المحلية وعلى مركز أفضل مدير استثمار لثلاث سنوات، حيث بلغ مجموع الجوائز التي حصل عليها خلال الأعوام السبعة الماضية 118 جائزة.

بنك الكويت الوطني



جورج يوسف نصره

أسّس بنك الكويت الوطني شركة الوطني للاستثمار برأس مال 15 مليون دينار كويتي، كشركة ذات إدارة مستقلة تكون الذراع الاستثمارية للبنك بحيث تتولى جميع أوجه النشاط الاستثماري وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم وكمية العمليات الاستثمارية التي يقوم بها الوطني ولامتلاكه الخبرات المتخصصة اللازمة لتنفيذ مثل هذه العمليات.

وأوضح الرئيس التنفيذي وعضو مجلس إدارة شركة الوطني للاستثمار الجديدة **جورج يوسف نصره** أن العوامل الرئيسية التي دفعت البنك إلى تأسيس شركة الوطني للاستثمار في هذا التوقيت بالذات يعود إلى زيادة الطلب على العمل المصرفي الاستثماري في السنوات المقبلة بسبب الاتجاه العام لتحويل الشركات العائلية إلى شركات مساهمة، ومن ثم إدراجها في أسواق البورصات العربية، إضافة إلى التحوّل الكبير في اهتمام المستثمرين من الاستثمار في

الأسواق العالمية إلى الاستثمار في الأسواق المحلية والعربية، وتحوّل عدد كبير من الشركات المحلية إلى شركات إقليمية.

بنك الخليج الأول

أقرّت الجمعية العمومية لبنك الخليج الأول الإماراتي في اجتماع غير عادي زيادة رأس مال البنك من 501,8 مليون درهم إلى مليار درهم (نحو 273 مليون دولار) على أن تتمّ هذه الزيادة عبر اكتتاب خاص للمساهمين الحاليين في البنك. وبموجب القرار ستكون القيمة الاسمية للإصدار الخاص بالزيادة بقيمة درهم واحد مع علاوة إصدار مقدارها 9 دراهم.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة البنك **أحمد الصايغ** أن زيادة رأس مال البنك تهدف إلى تحسين الملاءة المالية وذلك لمواجهة الطفرة المنتظرة في طلب التمويلات في أبوظبي والمنطقة. وأشار إلى أن هناك العديد من المشاريع العقارية والبترولية التي تحتاج إلى تمويلات ضخمة ما كان للبنك القدرة لأن يتصدى لها برأس مال قليل.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك **عبد الحميد سعيد** أن لدى البنك عدداً من المشاريع منها نظام للمعاملات الإسلامية وإنشاء شركة للتمويل وشركة عقارية.

بنك البلاد

حصل بنك البلاد على جائزة أفضل علامة تجارية من قبل المصنّف العالمي سوبربراندز الذي يقوم بتقييم الأسماء والعلامات التجارية وتصنيفها للماركات العالمية. ويأتي هذا الإنجاز بعد تميّز البنك في طرح هوية وشعار تعكسان رؤية بنك البلاد وعلاقته بالعملاء.

وقال الرئيس التنفيذي للبنك **عزام بن عبد الله أبا الخيل** إن بنك البلاد حدّد منذ تأسيسه رؤيته وطموحاته المستقبلية، وعندما بدأ التنفيذ اتّبع خطوات مدروسة حظيت برضاء وتقدير المراقبين، الأمر الذي انعكس على هذا المستوى الذي حصل عليه البنك. وأضاف: "إننا في بنك البلاد نؤمن أن مسؤوليتنا هي المشاركة في تنمية القطاع المصرفي الإسلامي وتلبية احتياجات قطاعات الأعمال والتجارة بالإضافة إلى تقديم خدمة مصرفية مميزة للعملاء عبر وسائل عدة أهمها تطوير هيكل البنك وبناء بنية تحتية إلكترونية ووضع معايير للجودة وتأهيل كوادر بشرية مصرفية". وقال: "لقد راعينا منذ البداية شرائح المجتمع واحتياجاتها ومتطلباتها الخاصة من خلال تقديم باقة من المنتجات منها التمويل التجاري والمنتجات الاستثمارية ومنتجات التجزئة البنكية".

من جانبه، أكّد مدير عام مجموعة التسويق لبنك البلاد د. **محمد بن عبد الله العوض** أن حصول البنك على هذه الجائزة جاء تتويجاً لسلسلة من الأنشطة التسويقية والإعلامية التي قام بها خلال الفترة الماضية سواء قبل أو أثناء أو بعد عملية الاكتتاب. وقال: "إن البنك اعتمد استراتيجيات تسويقية ترجمت الأهداف إلى واقع ملموس من خلال رؤية بعيدة لطبيعة السوق المصرفية وطبيعة الخدمات السائدة في هذه السوق، وبناءً على هذه الرؤى ابتكر البنك هويته".

Superbrands

BANK AL-BILAD

Has been awarded Superbrand Status following a strict selection process by the Saudi Arabia Superbrands Council

بنك البركة السوداني

أعلن بنك البركة السوداني عزمه الانضمام إلى مجموعة البركة المصرفية – مقرّها البحرين – اعتباراً من نهاية العام الجاري وذلك بهدف تعزيز مكانته التنافسية عربياً وإقليمياً.

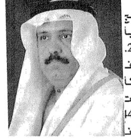
وتتزامن هذه الخطوة مع استعداد البنك لفتح 4 فروع جديدة لتصل إلى 27 فرعاً، ومع تطوير عملياته المصرفية وتوفير عدد من المنتجات الإلكترونية، مستهدفاً نمواً بنسبة 31 في المئة ورفع حجم الودائع بنسبة 40 في المئة، من خلال الانتشار الجغرافي في السودان وفتح قنوات الاتصال بالسودانيين العاملين في الخارج.

كما يخطّط البنك لدخول مجال الاستثمار العقاري وتوفير مجمّعات سكنية لشرائح المغتربين والمقيمين وذلك من خلال إنشاء صندوق استثماري خلال الأشهر المقبلة.

ويخطط بنك البركة السوداني لزيادة أرباحه بنسبة لا تقل عن 17 في المئة عن أرباح العام 2004 (4,1 ملايين دولار) وزيادة حقوق المساهمين بنسبة 22 في المئة.

يشار إلى أن مجموعة البركة المصرفية تملك 86 في المئة من البنك ويوزّع الباقي على مستثمرين عرب وسودانيين.

بنك البركه - الجزائر


عدنان يوسف

حقّق بنك البركه – الجزائر نتائج جيدة في عملياته خلال السنة المالية المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2004.

وقال رئيس مجلس إدارة المصرف والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية **عدنان أحمد يوسف**: "سجّلت الأصول نمواً بنسبة 18 في المئة من 447 مليون دولار العام 2003 إلى 553 مليون العام 2004، وسجّلت الودائع ارتفاعاً بنسبة 15 في المئة عما كانت عليه العام 2003 وبلغت 291 مليون دولار".

من ناحيته، قال مدير عام بنك البركة / الجزائر عضو مجلس الإدارة **محمد صديق حفيظ**: "لقد قفز صافي أرباح البنك خلال السنة المالية الأخيرة بنسبة 26 في المئة وبلغ 5 ملايين دولار، ما يعني ارتفاعاً بنسبة 63 في المئة للمردود على رأس المال وذلك نتيجة عمليات التوسّع التي قام بها المصرف".

وأكّد **يوسف** عزم مجلس الإدارة الجديد للبنك وهو أول بنك إسلامي في الجزائر زيادة عدد الفروع التابعة له من 15 فرعاً حالياً إلى 25 فرعاً خلال السنوات الثلاث المقبلة، إضافة إلى إدخال خدمات ومنتجات مصرفية متطورة بعد النجاح الكبير الذي حقّقه منتج الخدمات البنكية الإلكترونية (E-Banking).

وأعلن **يوسف** انضمام رئيس مدير عام بنك الفلاحة والتنمية الريفية في الجزائر **فرحات مسيباح** إلى المصرف كنائب لرئيس مجلس الإدارة.

يذكر أن بنك البركة – الجزائر هو أول مصرف مملوك من القطاع الخاص في الجزائر ويصل إجمالي أصوله إلى 533 مليون دولار. ■



النقال يفتح ذراعيه للاعلام

ثمة معطيات في قطاعي الاتصالات والمعلوماتية والإعلام في المنطقة تؤشر على تزايد احتمالات اندماج تقنيات الاتصالات وخدمات المحطات الفضائية بشكل تدريجي. وإذا كانت هذه التوقعات في محلها فقد تشهد أسواق المنطقة خلال السنتين المقبلتين ظهور فرص استثمارية غير مسبوقة.

ويدعم هذه التوقعات أمران. أولاً، هناك توجّه متسارع لشركات النقال إلى تعظيم الاستفادة من استثماراتها في بناء الشبكات الحديثة القادرة على نقل المحتوى الإعلامي إلى مستخدمي الهواتف النقالة. ثانياً، وصول العديد من مشغّلي النقال في المنطقة إلى حال النمو البطيء التي تتضاءل معها معدلات المستخدمين الجُدد، ما يجعلها مجبرة على البحث عن مصادر ربح جديدة.

وتشير نتائج دراسات حديثة إلى أن نمو قطاع الخدمات الصوتية في النقال لن يتجاوز في المنطقة 4 في المئة على مدى السنوات القليلة المقبلة، ما يؤدي تلقائياً إلى مواجهة مشغّلي النقال تحدي إيجاد مصادر دخل جديدة لتغطية تكاليف الاستثمارات الضخمة الموظفة في شبكات الجيل الثالث وشراء الرخص.

وعملياً ظهرت في بعض بلدان العالم منذ أعوام شركات جديدة تركز على بيع المحتوى الإعلامي لمشغّلي النقال الذين يمتلكون بنية الجيل الثالث للخدمات النقالة. أما عربياً فلن يكون بالإمكان تقديم هذا النوع من الخدمات سوى في بلدان الخليج حيث نسبة المشتركين في خدمات الاتصالات بجيلها الثالث بدأت بالإرتفاع.

وقد يكون من الصواب القول أن اندماج خدمات الإعلام بخدمات الاتصالات سيفتح أمام شركات عديدة فرصاً لم تظهر سابقاً. إلا أن السؤال هنا، كيف سيكون تأثير دخول شركات مزوّدة للخدمات إلى ميدان زبائنها؟ وبمعنى آخر، ما تأثيرات دخول مزوّد خدمات الاتصالات الفضائية مثلاً إلى مجال الإعلام الفضائي، ومزوّد خدمات الاتصالات النقالة إلى مجال صناعة المحتوى الإعلامي؟ ثانياً هل سنشهد اندماجات في هذه المجالات نتيجة لارتفاع الأرباح والمنافسة؟

وبعيداً عن الاحتمالات ثمة أمر واحد أكيد، هو أن الشركات المشغّلة لخدمات الجيل الثالث من الاتصالات النقالة، مقبلة على مرحلة بيع المحتوى الإعلامي بعد أن تخصصت لفترة في بيع خدمة الاتصال الصوتي.

إياد ديراني

6 في المئة

هي النسبة التي قررت أن تبيعها فرانس تيليكوم من أسهمها في بورصة باريس. وستتم ادارة عملية البيع من خلال BNP Pariba و Goldman Sax و Deutsche Bank. ويُتوقع أن تنتج العملية ما بين 3,4 و 4,5 مليارات دولار للخزينة الفرنسية. من جانب آخر أعلنت فرانس تيليكوم أنها تفاوض حالياً للحصول على حصة 20 في المئة إضافية في شركة الاتصالات الأردنية التي تمتلك فيها 69 في المئة.

80 مليار دولار

هي قيمة أسهم شركة "غوغل" التي تملك موقعاً على الإنترنت يتضمّن محرك بحث شبكياً. وبهذا تتخطى "غوغل" شركات عريقة مثل "تايم وورنر" التي تبلغ قيمتها السوقية 78 مليار دولار. ورغم هذا التقدير المرتفع لشركة "غوغل" لا تزال مبيعاتها ضئيلة قياساً بغيرها من شركات الإعلام العريقة. فقيمة إعلاناتها واشتراكاتها لعام 2005 لم تتخطَ بعد 3,2 مليارات دولار، بينما بلغت مبيعات "تايم وورنر" التي تمتلك قناة "سي.إن.إن" ومجلة "تايم" إضافة لمجموعة من المطبوعات ووسائل الإعلام 42 مليار دولار العام الماضي. يذكر أن "غوغل" تأسست في أيلول / سبتمبر 1998 على يد **لاري بيج، وسيرغي بيرن** من جامعة ستانفورد الأميركية، في كراج بعد جمع مليون دولار لمرحلة التحضير.

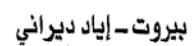
95 في المئة

هي النسبة التي حققها انتشار النقال في الامارات بعد أن تخطّى عدد المشتركين مؤخراً حاجز الأربعة ملايين. وتعدّ هذه النسبة الأعلى بين البلدان التي يعمل فيها مشغّل واحد. واليوم مع موافقة الهيئة الناظمة للاتصالات في الامارات على رخصة نقال ثانية يتوقع البعض أن ترتفع نسبة المستخدمين مع بروز منافسة وانخفاض في الأسعار وتنوّع في الخدمات. يُذكر أن شركة "اتصالات" تقدّم خدمات الجيل الثالث منذ نحو سنتين، إلا أن عدد المشتركين في هذه الخدمات لا يزال متدنياً ولم يتجاوز آلافاً عدة. ويُرجع البعض سبب انخفاض نسبة نمو المشتركين في الخدمات الجديدة الى محدودية أنواع الأجهزة التي يمكن استخدامها وارتفاع أسعارها.

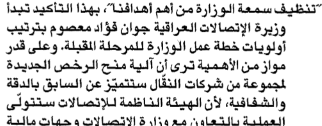
مع اقتراب طرح رخص النقّال الجديدة

جوان معصوم: الأولوية لمحاربة الفساد

الوزيرة جوان فؤاد معصوم



بيروت – إياد ديراني



"تنظيف سمعة الوزارة من أهم أهدافنا"، بهذا التأكيد تبدأ وزيرة الإتصالات العراقية جوان فؤاد معصوم بترتيب أولويات خطة عمل الوزارة للمرحلة المقبلة. وعلى قدر موازٍ من الأهمية ترى أن آلية منح الرخص الجديدة لمجموعة من شركات النقّال ستتميّز عن السابق بالدقة والشفافية، لأن الهيئة الناظمة للإتصالات ستتولّى العملية بالتعاون مع وزارة الإتصالات وجهات مالية واستشارية دولية. والوزيرة جوان معصوم التي تستلم مهام وزارة الإتصالات العراقية في مرحلة شديدة الحساسية والأهمية على المستوى الأمني والاقتصادي والتنظيمي، ترى أن ثمة فرصة لتحقيق نجاحات على رغم التحديات الكبيرة. والأهم "محاربة الفساد المستشري في مرافق ومؤسسات عراقية عديدة لكي تصبح عملية إعادة البناء أكثر فعالية وأقل تكلفة". "الاقتصاد والأعمال" التقت الوزيرة معصوم أثناء زيارتها إلى بيروت مؤخراً للمشاركة في أعمال منتدى الاقتصاد العربي. وكان الحوار الآتي:

المشكلة الأساسية التي يعاني منها قطاع الاتصالات العراقي هي عدم اعتباره ضمن أولويات المرحلة، لذا يعاني القطاع من ثلاث مشاكل: أولاً، تردّي وضعه العام منذ أيام النظام السابق، وثانياً، تأجيل البحث في ملفاته لاسيما تلك التي تتطلب موارد مالية إلى مرحلة لاحقة؛ وثالثاً، عدم إيفاء البلدان المانحة بتعهداتها المالية. ولهذا تضيف الوزيرة **معصوم**: "كل مفاصل قطاع الاتصالات العراقي تحتاج إلى بناء وصيانة وتنظيم وإعادة هيكلة، وعلى عكس ما يُشاع، لم تتطوّر البنية الأساسية كثيراً سوى على مستوى شبكة النقّال في منطقتي الشمال والجنوب".

ونتيجة لتردي الأوضاع عموماً فقد حافظت معدلات استخدام الاتصالات على نسب متدنية. واليوم يوجد في العراق مليون خط ثابت و2,2 مليون للنقّال وأقل من 5 آلاف اشتراك إنترنت شرعي. لذا نحتاج إلى ما بين 100 و150 مليون دولار لزيادة نسبة الاستخدام إلى 8 في المئة. لكن نواجه من جديد نقص الاهتمام بالقطاع لأن ثمة ضرورات حكومية ملحة أكثر في مجالات أخرى كالأمن والكهرباء. يضاف إلى ذلك الانتقائية لدى البلدان المانحة التي تختار دائماً تقديم المنح في مجال الخدمات الإنسانية. وعلى كل سنعمل وفقاً للميزانية المتوفرة والتي توازي 70 مليون دولار".

الرخص الجديدة

نهاية السنة الحالية تنتهي مدة الترخيص المعطاة لشركات الاتصالات النقّالة الثلاث "آسيا سل" و"أثير" و"عراقنا". وعلى الرغم من ارتفاع عدد المستخدمين بشكل كبير في خلال مدة التراخيص، إلا أن النتائج كانت دون التوقعات خصوصاً لجهة نوعية الخدمات في منطقة بغداد. وعن هذه النتائج تقول **معصوم**: "لعبت الظروف الأمنية دوراً في عدم تنمية قطاع النقّال بشكل كاف، إلا أنه من جهة أخرى ثمة شكاوى عديدة، وقد حظيت شركة عراقنا التابعة لـ"أوراسكوم" بالنسبة الأكبر من شكاوى المشتركين.

وأشير هنا إلى أنني ورغم كوني وزيرة الاتصالات في العراق لم أستطع أن أعرف من هم شركاء "أوراسكوم" في شركة عراقنا. ومن المعروف أنه ضمن شروط الترخيص الذي ربحته "أوراسكوم" ثمة بند يجبرها أن تملّك شركاء عراقيين. من جهة أخرى نجحت كل من "آسيا سل" و"أثير" في تحقيق نتائج جيدة سواء في تنمية أعداد المشتركين أو رفع مستوى نوعية الخدمات".

وتضيف **معصوم**: "مع أن الهيئة الناظمة (الهيئة الوطنية للاتصالات والإعلام) هي الجهة المكلفة بضبط تنفيذ شروط الترخيص استمرت الوزارة وأطراف أخرى بلعب دور أساسي في هذا المجال. وكنتيجة فقد تعثّر تطبيق القانون وسادت الفوضى في القطاع. أما اليوم فنحن أمام معطيات مختلفة، أنا أدعم الهيئة بكل الوسائل وسأتابع دعمها للتوصل إلى تطبيق القانون كاملاً. وسيظهر دور الهيئة بصلاحياتها كاملة مع إطلاق مرحلة الاستشارات التي تسبق الترخيص في نهاية العام. نحن اليوم نتحضر لعقد مؤتمر في لندن يشرح تفاصيل الترخيص الجديد، ومقرر عقده في تموز / يوليو الحالي، يلي المؤتمر فترة استشارات واستيضاحات لمدة شهر بعدها تبدأ مرحلة تلقي الطلبات ودراستها على مدى شهرين إلى ثلاثة. لكن القوانين التي تحدد شروط دراسة الطلبات لم توضع بعد، وسيكون للبنك الدولي وشركات استشارية دور في هذه العملية. وأشدد على أننا كوزارة لن نتدخل في الترخيص لا من قريب ولا من بعيد وسنفسح المجال أمام الهيئة لأداء دورها واستخدام صلاحياتها".

محاربة الفساد

وعن الفساد الإداري قالت **معصوم**: "نظراً لغياب الرادع تحوّل كل موظف في شركة الاتصالات والبريد التابعة للوزارة إلى مدير عام، وسادت الفوضى والرشاوى. لكنني لن أسمح باستمرار هذه الأمور، وخلال فترة تولّي الوزارة أي ما مجمله 35 أسبوعاً سأعمل على استرجاع حقوق الموظفين من جهة، وعلى التأكد من أن المواطن يحصل على حقوقه أيضاً.

سأقوم بتنظيف الوزارة وسأرفع مستوى الخدمات وسأعمل على تأمين ربط شبكات الاتصالات مع الدول المجاورة، وأعتقد أن الحكومة ستدعمني في محاربة الفساد". ■


mtc
الاتصالات المتنقلة

بعد تأخير 3 سنوات بسبب صراع المصالح

مصر تطلق المنافسة على الرخصة الثالثة للهاتف النقّال

القاهرة – "الاقتصاد والأعمال"

حسمت الحكومة المصرية الجدل الدائر بشأن مستقبل الرخصة الثالثة للهاتف النقّال بعد صراع مرير استغرق ثلاث سنوات بين فريقين. قاد الفريق الأول الشركات المتضرّرة من ظهور الشبكة الثالثة وهو الفريق الذي نجحت ضغوطه على مدى هذه السنوات في تأجيل إنشاء الشبكة بينما ظلّ الفريق الثاني ويضمّ عناصر فاعلة في دوائر صنع القرار يناضل من أجل ظهور هذه الشبكة لحيّز الوجود بدعاوى حماية المستهلك من احتكار الشركتين القائمتين وتوفير موارد مالية جديدة للحكومة تقدّر بنحو 2,5 مليار جنيه.

على الرغم من نجاح الفريق الأول في تمديد فترة احتكاره مستفيداً من أزمة سوق الاتصالات العالمية عقب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر وعدم وجود حافز قوي لدى أي من شركات الاتصالات العالمية الكبرى في الدخول كمستثمر ستراتيجي وشريك فني في عملية إنشاء الشبكة الثالثة، إلا أن خطط هذا الفريق سرعان ما تعثّرت أمام شكاوى المستهلكين من الإحتكار وسوء الخدمة وارتفاع الأسعار مقارنة بالأسواق العربية.

وهكذا بعد سنوات من تأخير طرح الرخصة بسبب المصالح المتعارضة، وجدت وزارة الإتصالات المصرية أن الفرصة سانحة للدعوة لإنشاء شبكة ثالثة للهاتف النقّال تعمل بتقنية الجيل الثالث.

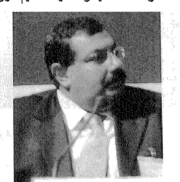
مزايدة عالمية

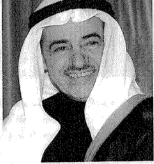
وبالفعل دعا الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات مطلع حزيران/يونيو الماضي الشركات العالمية والمحلية لتقديم عروضها للحصول على ترخيص إنشاء وتشغيل الشبكة الثالثة وفتح الباب أمام شركتي المحمول العاملتين في مصر – "موبينيل" و"فودافون" – للمشاركة في المزايدة. ومن المنتظر طرح كرّاسة الشروط لهذه العملية خلال الاشهر الأربعة المقبلة.

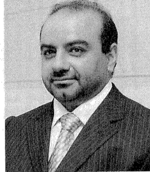
واعتبرت دوائر الأعمال في مصر أن هذه المزايدة تؤسس لمرحلة جديدة في سوق الاتصالات المصرية وهي مرحلة سوف تتّسم بالمنافسة الشديدة، الأمر الذي سيترتّب عليه تراجع أسعار الخدمات المقدّمة وبالتالي دخول شرائح جديدة إلى السوق وهو ما ينفي فكرة تشبّع السوق بعد أن وصل عدد مستخدمي الهاتف النقّال في مصر الى 8 ملايين مشترك، خصوصاً وأن دراسات سوقية سابقة أشارت إلى إمكانية ارتفاع عدد المشتركين الى 10 ملايين مشترك بحلول العام 2010.

وحسب بيان رسمي صادر عن وزير الاتصالات المهندس **طارق كامل**، فإنه سيتمّ البت في هذه المزايدة أوائل العام 2006 لاختيار أفضل العروض، على أن يبدأ التشغيل خلال الربع الثاني من العام 2007. وأشار الى أن رسوم الحصول على الرخصة ستبلغ 2,0 مليار جنيه.

وأكد البيان أن إدخال خدمات الجيل الثالث في مصر أسوة بما حدث في دول عربية مجاورة يلقى قبولاً من السيّاح القادمين من الدول الأوروبية الذين يستخدمون هذه الخدمات في دولهم. كما أن وجود ثلاث شركات للهاتف النقّال في مصر سيعزز المنافسة ويسهم بالتالي في تحسين الخدمة وتخفيض الأسعار، كما أنه سيسهم في زيادة كثافة استخدام الهاتف النقّال من 13 الى 20 في المئة العام 2008. وحول دوافع الحكومة المصرية لاتخاذ قرار في هذا التوقيت لإنشاء الشبكة الثالثة قال وزير الاتصالات أن المتغيّرات الاقتصادية والفنية أصبحت مؤاتية أكثر من السابق لبناء وتشغيل الشبكة. فمعدلات النمو في سوق النقّال تقارب 25 في المئة وانخفاض سعر الدولار مقارنة بالمرحلة التي اتخذ فيها قرار التأجيل


طارق كامل


ناصر الخرافي


د. سعد البراك


نجيب ساويرس

وزيادة رغبة المستثمرين العالميين في الإستثمار في مصر وانخفاض تكلفة المكوّنات التكنولوجية لشبكات النقّال وخصوصاً تكنولوجيا G.D.M.A والتي بدأت تنضج عالمياً وانتشار تكنولوجيا الجيل الثالث. وتوقع أن تحصل الشركة الثالثة على نسبة 20 في المئة من السوق خلال 4 أو 5 سنوات من بدء التشغيل.

واعتبر **طارق كامل** أن إدخال خدمات الجيل الثالث للمحمول في مصر سيوفّر سرعات كبيرة في نقل المعلومات لا يمكن لشبكات الجيل الثاني أن تقدّمها. وأن هذا الجيل يقدّم عدداً من التطبيقات المختلفة تشجّع المستثمرين والسائحين مثل الاتصالات بالإنترنت والمؤتمرات المرئية والتجوال بالصوت والفيديو وأن أعداد مشتركي النقّال بنظام الجيل الثالث في تزايد مستمر حول العالم ومن المتوقّع وصول هذا العدد إلى 700 مليون مشترك العام 2009. وتوقع أن يبلغ إجمالي ما ينفقه مستخدمو الهاتف النقّال على خدمات نقل المعلومات والمحتوى على المستوى العالمي إلى أكثر من 90 مليار دولار العام 2009 ولهذا لا يمكن لمصر أن تكون بمنأى عن هذا التطوّر الكبير الذي يحدث في شبكات المحمول على المستوى العالمي.

تنافس خليجي

ولأن شبكة المحمول الثالثة في مصر تمثّل "كعكة" استثمارية مغرية تشهد الفترة الحالية تحرّكات مكثّفة من جانب مجموعات استثمارية عربية للفوز بهذه الصفقة سواء كانت بصورة منفردة أو عبر كونسورتيوم يضمّ عدداً من الشركاء المتحالفين. ووفقاً لمعلومات أولية، فإن هذه الصفقة ستشهد تنافساً خليجياً حاداً تقوده أطراف عدة تعمل في مجال الاتصالات في دول الخليج.

وتعتزم شركة اتصالات الإماراتية وM.T.C الكويتية ومجموعة الخرافي الدخول في هذه المنافسة، وحسب هذه المعلومات فإن كلاً من الشركات الثلاث بدأت في إجراء اتصالات ومفاوضات مكثّفة مع شركاء محليين في مقدّمهم كل من "المصرية للاتصالات"، التي أعلنت رسمياً عن رغبتها في المنافسة على الصفقة وكذلك "أوراسكوم تليكوم"، "الأهلي للاتصالات" و"راية" القابضة التي تعتزم دخول هذا المجال بعدما طرحت حصة من أسهمها في بورصتي القاهرة والإسكندرية الشهر الماضي ثمّ أعقبت عملية الطرح بعملية أخرى زادت بمقتضاها رأس مالها ليتجاوز 400 مليون جنيه.

ورغم توقّعات دوائر السوق بأن الشبكة الثالثة سوف تسحب في بدء عملها جزءاً من عملاء "موبينيل" و"فودافون" الأمر الذي سيؤثّر من دون شك على رغبة كل منهما، إلا أن مسؤولي الشركتين أعلنوا ترحيبهم بالشبكة الثالثة.

في هذا الإطار قال رئيس مجلس إدارة "أوراسكوم تليكوم" المهندس **نجيب ساويرس**: "ليس مهماً أن يكون هناك شبكة ثالثة بل المهم أن تتمّ إدارة هذه الشبكة بواسطة القطاع الخاص حتى تصبح ذات كفاءة جيدة وتستطيع المنافسة".

وعلى الجانب الآخر اعتبرت شركة "فودافون" اعتزام "المصرية للاتصالات" الدخول في منافسة الشبكة الثالثة يمثّل نوعاً من تعارض المصالح خصوصاً وأن "المصرية للاتصالات" تمتلك حصة في رأس مال "فودافون" وهو الأمر الذي قد يدفع بالطرفين إلى الدخول في مواجهة قانونية ما لم يتمّ حسم الأمر ودياً. ■


مارك دي سيموني

"سيسكو سيستمز" تنهي عقدها الثاني بأداء مالي قوي

مارك دي سيموني: دخلنا مرحلة النموّ السريع

دبي - مايا ريدان

بعد أن تمكّنت شركة سيسكو سيستمز من تحقيق نموّ بلغ 9 في المئة خلال السنة المالية 2003 - 2004، تتوقع الشركة أن يتراوح النمو خلال السنة المالية 2005- 2006 التي تبدأ في شهر آب/أغسطس بين 15 و17 في المئة. ويعتبر نائب الرئيس للشرق الأوسط وأفريقيا في شركة سيسكو سيستمز، مارك دي سيموني في حديث لـ"الاقتصاد والأعمال"، أنّ الشركة مقبلة على مرحلة نموّ مطرد خلال السنوات العشر المقبلة، خصوصاً في دول المنطقة التي تعيش فترة نموّ ذهبية وتزخر بالعديد من الفرص الاستثمارية.

يلفت **دي سيموني** إلى أن التوقعات بنيت على النتائج الإيجابية التي حققها الربعان الأول والثاني من السنة المالية 2004-2005، حيث وصل النمو إلى 14 في المئة، مشيراً إلى انعكاس هذه النتائج على أسعار أسهم "سيسكو" المدرجة على البورصة." ويرى بعض المحللين أن السعر العادل للشركة للأشهر الإثني عشر المقبلة هو 24 دولاراً".

وبحسب **دي سيموني**، فقد إنخفضت المصاريف التشغيلية إلى 35 في المئة وتمكّنت الشركة من تحقيق خطوات متقدمة لتعزيز قدراتها التنافسية حيث باتت المزوّد الأول عالمياً للهواتف، وقارب حجم قطاع الأمن المعلوماتي لديها المليار دولار، "لدينا أيضاً منتج جديد يدعى services router (موجّه الخدمات) وهو جيل جديد من routers لقطاع الأعمال، وتمكّن خلال ستة أشهر فقط من تحقيق مليار دولار".

الأداء الجيد الذي حققته "سيسكو" تزامن مع بلوغ الشركة عامها العشرين، وفي هذا الإطار يوضح **دي سيموني** أن السنوات العشر الأولى كانت عبارة عن ما يسمى "هندسة الشبكة"، "قمنا بتجميع البروتوكولات المتعلقة بالصناعة في بروتوكول موحّد ومبسّط للإنترنت"، في حين تركّزت السنوات العشر التالية على ما يُعرف بعملية التجميع، أي جمع كافة الأنظمة في بنية تحتية واحدة تشمل النظام الصوتي voice system ونظام المعلومات data system ونظام الفيديو video system وغيرها.

أما بالنسبة للسنوات العشر المقبلة فهي سوف تتركز بحسب **دي سيموني** على جعل الشبكة وليس المحيط الخارجي periphery مركز الإتصال المعلوماتي Information Communication technologies (ICT)، أي أن تقوم الشبكة بتوفير مخططات إفتراضية للأنظمة الخادمة وحلول التخزين، بما يجعل نقاط التحكم في الشبكة وليس في الكمبيوتر. "الشركات باتت تبحث بشكل أكبر عن المرونة وعما يُعرف بالإستجابة الفورية والمتواصلة للمتغيرات real time reaction، وهذا كله بإمكانه أن يحصل فقط إذا لعبت الشبكة دوراً مختلفاً".

أما المرحلة الثانية من هذه العملية فتتعلق بالتطبيقات Applications، إذ لا يزال هناك نقص في عملية التنسيق والتواصل على مستوى التطبيقات، "وما نحاول القيام به في المرحلة المقبلة هو خلق التواصل بين التطبيقات في ما بينها من جهة، وفي ما بينها وبين الشبكة من جهة أخرى".

اتجاهات الأعمال في المنطقة

على خط آخر، تتطلع "سيسكو" إلى الفرص التي يوفّرها النمو الحاصل في المنطقة والتي تتوزّع على غالبية القطاعات، وفي مقدمها خدمات القطاع الخاص، يليه القطاع الحكومي ومن ثم المشاريع، "هناك نمو كبير نتيجة تحرير الأسواق، الأمر الذي يعني أن الكثير من المتنافسين سوف يدخلون الأسواق وبالتالي هم بحاجة إلى التكنولوجيا الجديدة التي تخوّلهم تنفيذ أنشطة متعددة بأقل كلفة".

ويعتبر **دي سيموني** أن القطاع المالي هو أكثر القطاعات ستراتيجية، "بمعنى أن ضعف هذا القطاع سيؤدي إلى إحجام المستثمرين عن القدوم إلى البلد، ما يؤثر سلباً على بقية القطاعات". وهو إذ يرى العديد من الفرص الكامنة في القطاع المصرفي، يشير في الوقت نفسه إلى تحديات عديدة في هذا القطاع وتتمثل في تبسيط التطبيقات بما يتيح تكاملها، وكذلك في كيفية تواصل المصارف بين بعضها البعض من جهة وبينها وبين المصرف المركزي، "وهي مسألة معقدة جداً".

ويلفت في هذا الإطار إلى تجربة "سيسكو" مع بنك البلاد السعودي، "حيث تمّ تصميم كافة التطبيقات من البداية بما يخدم التنافسية من ناحيتين، "الأولى: أن يكون المصرف أقرب إلى الزبون والثانية أن يكون أكثر فعالية من الناحية التشغيلية".

أما بالنسبة للقطاع العقاري والمشاريع فيعتبر **دي سيموني** أنه قطاع تكمن فيه فرص واعدة، إذ يتميز بإستثمارات تدر عوائد كبيرة على المدى القريب، "خلال 18 إلى 24 شهراً تبدأ الإستثمارات بخلق بعض السيولة، خصوصاً وأن هذه الإستثمارات باتت ترتكز على التكنولوجيا بشكل كبير".

كما يلفت **دي سيموني** إلى أن القطاع التجاري أي الأعمال الصغيرة والمتوسطة يشكل مصدر نموّ لم يقرع بابه حتى الآن، يليه قطاع المستهلكين حيث الطلب على الإنترنت قوي جداً.

الأسواق المستهدفة

وتتواجد "سيسكو سيستمز" في كافة دول المنطقة، وإن كانت المملكة العربية السعودية هي السوق الأكبر، إلا أن للشركة وجوداً قوياً في سوق الإمارات، وهي تعمل على دخول السوق الليبية حالياً، كما تتطلع إلى باكستان بشكل كبير. ■

"إم تي سي" - الكويت
مليون مشترك في الخطوط المسبقة الدفع

أعلنت مجموعة الاتصالات المتنقلة "إم تي سي" أن شركتها "إم تي سي- الكويت" رفعت عدد مشتركيها في الخطوط المسبقة الدفع إلى أكثر من مليون مشترك ليصل إجمالي قاعدة مشتركيها في الكويت إلى 1,35 مليون مشترك.

وذكرت المجموعة أن ما قامت به شركتها التابعة "إم تي سي" الكويت يُعدّ إنجازاً جديداً يضاف إلى سجّلها الحافل، مشيرة إلى أن "إم تي سي" الكويت تعتزم لهذه المناسبة طرح عدد من العروض الترويجية والخدمات الجديدة المبتكرة احتفاء بهذا الإنجاز الذي يعكس المكانة المتميّزة للشركة في السوق الكويتية.

وتعليقاً على هذا الإنجاز قال مدير المبيعات غير المباشرة في شركة "إم تي سي- الكويت" **شفيق العمر**: "نحن سعداء بتجاوز عتبة المليون عميل في خدمة "إيزي" مسبقة الدفع"، مبيّناً أن هذا الإنجاز عكس بدوره رغبة العملاء في تفضيل خدمات ومنتجات وأسعار الشركة. وأضاف **العمر** أن الشركة ستواصل ريادتها لسوق الاتصالات المتنقلة في الكويت مع التركيز المستمر على توفير أفضل الخدمات المبتكرة وضمان أعلى مستويات رضى العملاء، مشيراً إلى أنها تعتمد على ستراتيجية طويلة المدى في جميع أعمالها وتوجهاتها. وأشار إلى أن "إم تي - سي الكويت" بادرت بإطلاق خدمة "إيزي" رسمياً في آذار / مارس من العام 1999".

نوكيا توقّع اتفاقية تعاون مع "الوطنية" الكويتية

وقّعت Nokia اتفاقيةً مع شركة الوطنية للاتصالات لتطبيق تقنيات متطورة تعزز شبكة الوطنية للاتصالات وتؤهلها لتقديم خدمات في مرحلة ما بعد الجيل الثالث G3. وتمّ التوقيع على الاتفاق بحضور رئيس الوزراء الفنلندي **ماتي فانهانن** خلال زيارته إلى دولة الكويت. وتشمل هذه الصفقة على سبيل المثال حل الـHSDPA، وهو ترقية لشبكات الـWCDMA تسمح لسرعة البيانات أن ترتفع لتصل إلى ما بين 1 و2 ميغابايت في الثانية في المرحلة الأولى. وسيمكّن حل Nokia المتكامل الوطنية للاتصالات من تقديم خدمات نقّالة متطورة كخدمة اضغط- كي- تتكلّم Push-to-talk، واتصالات الفيديو Video call، ومشاركة الفيديو Video sharing للمشتركين في الكويت.

وقال مدير عام الوطنية للاتصالات وكبير المدراء التنفيذيين فيها **هاري كوبونن**: "يعطينا اتفاقنا مع Nokia فرصةً لتقديم أحدث خدمات الشبكات وأكثرها تطوّراً وقدرةً وموثوقية في منطقة الشرق الأوسط، وحتى في العالم. وستمكّننا تقنيات Nokia المتطورة هذه من تقديم فئة جديدة من الخدمات المتطورة إلى عملائنا."

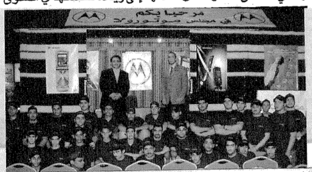
أما كبير المدراء الستراتيجيين في الوطنية للاتصالات **نيكلاس سونكن** فقال: "من خلال علاقتنا مع Nokia نقوم بتزويد العملاء بقدرة شبك ومرونة معززتين. وسنستمع إلى مطالب عملائنا وسنسعى إلى تلبيتها بالتعاون مع Nokia". أما نائب الرئيس الأول لقسم الشبكات في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لدى Nokia **د.وليد منيمنة** فقال معلّقاً على الاتفاق: "تلتزم Nokia بمنطقة الشرق الأوسط وتفخر بدعم الوطنية للاتصالات في مساعيها لتقديم أفضل خدمات المحتوى والتطبيقات وأكثرها تطوراً لعملائها".



- من اليسار: الشيخ أحمد العبد الله الصباح وزير التخطيط والاتصالات في الكويت، هاري كوبونن، د. وليد منيمنة وماتي فانهانن

موتورولا:
هواتف نقالة جديدة في السعودية

نظّمت شركة موتورولا مؤخراً حملة إعلامية تسويقية في السوق السعودية، لتعريف المستهلك بأجهزة الهواتف النقالة الجديدة، والتي تسعى الشركة من خلالها إلى زيادة حصتها في السوق السعودية. وتتوقع الشركة أن يصل حجم مبيعات الهواتف النقالة في المملكة إلى 5 ملايين سنوياً. وأنشأت موتورولا لهذه الغاية مراكز متنقّلة، أطلقت عليها مسمى "المجلس الجوال" ضمت فريق عمل متكاملاً من موظفي المبيعات والتقنيين والتقت بالمستهلكين في مختلف مناطق المملكة لشرح خصائص الأجهزة الجديدة.



المدير الإقليمي لتطوير الأعمال لشركة موتورولا في الشرق الأوسط **أحمد القليني** اعتبر أن الشركة عادت إلى المنافسة في هذه السوق الضخمة، مشيراً إلى أن الشركة تسعى للاستحواذ على حصة 17 في المئة من سوق الهواتف النقالة في المملكة في نهاية العام الحالي.

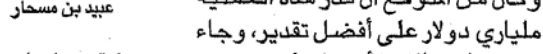
مدير التسويق التجاري لـ"موتورولا" في السعودية **بشار الجوهري** قال إن الأجهزة الجديدة تتوافق مع تطلعات المستهلك السعودي، خصوصاً لناحية التعريب، التي أصبحت ميزة تشمل كافة أجهزة موتورولا في السوق السعودية، إضافة إلى الشكل المميز للأجهزة والتقنيات العالية التي تتضمنها.

بانوراما الاتصالات

الامارات


عبيد بن مسحار

فازت مؤسسة اتصالات الإماراتية بصفقة تملّك نحو 26 في المئة من شركة اتصالات باكستان المملوكة للدولة مقابل 2,59 مليار دولار. وتعليقاً على فوز "اتصالات" قال رئيس الوزراء الباكستاني **شوكت عزيز**، إن عرض الشركة الإماراتية يمثّل سعراً عادلاً في أكبر شركة للاتصالات في باكستان. وكان من المتوقع أن تدر هذه العملية ملياري دولار على أفضل تقدير، وجاء عرض "اتصالات" أفضل بكثير من عرض شركة تشاينا موبايل الذي بلغ 1,409 مليار دولار، بينما جاء ثالث أعلى عرض من سنغافورة للاتصالات وبلغ 1,166 مليار دولار.



وكانت الحكومة الباكستانية التي تملك 88 في المئة من شركة الاتصالات الباكستانية، عرضت 1,33 مليار سهم، أي 26 في المئة من إجمالي الأسهم البالغ 5,1 مليارات سهم، للبيع. وقال **عبيد بن مسحار**، الرئيس التنفيذي لـ"اتصالات" الدولية، وهي الذراع الاستثمارية الدولية لـ"اتصالات" الإماراتية، ان المنافسين الرئيسيين في هذا العطاء تقدما بأسعار تقل عن سعر السوق بمعدل 50 في المئة لرغبتهما في الانسحاب من هذه الصفقة من دون أن يفقدا الضمان المالي الذي دفعاه والذي يبلغ 40 مليون دولار.

وأضاف **بن مسحار** أن بنوكاً عدة سارعت للاتصال بشركة اتصالات بمجرد الإعلان عن فوزها بهذا العطاء، مشيراً إلى أن "اتصالات" ربما تقوم بالاتفاق مع كونسورتيوم مصارف محلية ودولية لتمويل 75 في المئة من قيمة العطاء، فيما سيتم تمويل الـ25 في المئة المتبقية ذاتياً. وأشار **بن مسحار** إلى أن العرض المالي الذي فازت به لم يكن مبالغاً فيه فقد تمّ تحديده تبعاً لعمليات تقييم محاسبية شاركت فيها شركات عالمية، وأنه لم تكن هناك منافسة حقيقية على العطاء من قبل الشركات الأخرى. وأوضح أن "اتصالات" ستقوم بسداد 10 في المئة من قيمة العطاء بعد صدور خطاب التصديق من قبل الحكومة الباكستانية، فيما سيتم سداد بقية المبلغ قبل نهاية أيلول / سبتمبر المقبل، مشيراً إلى أن بنك دبي الإسلامي يمتلك حصة قيمتها 10 في المئة من هذا العطاء. وأكد **بن مسحار** أن "اتصالات" ستقوم بتغطية استثماراتها في شركة الاتصالات الباكستانية المحدودة خلال السنوات الخمس المقبلة على الأرجح.

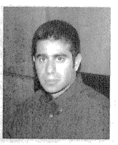
اليمن

وقّع اليمن مؤخراً اتفاقاً مع شركة Flag Telecom لربط أراضيه بمشروع فالكون العالمي للكابل البحري. وقال مدير عام المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية **كمال الجبري** أنه بموجب الاتفاق سيتم ربط اليمن بالعالم عبر نقطتي الحديدية والغيظة وستصل تكاليف الربط إلى نحو 36 مليون دولار، وسيشكل المشروع مع تنفيذه أول نظام دولي للكابل البحري يمر باليمن.


وليد ارشيد

وأضاف **الجبري** الذي وقّع الاتفاق مع رئيس شركة Flag Telecom في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا **وليد ارشيد** أن المشروع سيمكن اليمن من الحصول على خدمات اتصالات وإنترنت عالمية مباشرة للمرة الأولى، كما سيسهم في تلبية الطلب المتزايد على خدمات الموجات العريضة Broadband وتطبيقات التجارة الإلكترونية.

لبنان


عزمي ميقاتي

أعلنت مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي، عن توقيعها على قرض بقيمة 40 مليون دولار لصالح شركة سكانكوم ليمتد غانا، وهي شركة تملكها بالأكثرية مجموعة إنفستكوم هولدنغ – مجموعة الاتصالات الدولية التي يملكها آل **ميقاتي** في لبنان، وتعمل "سكانكوم" تحت اسم Spacefon Areeba كمشغّل اتصالات في غانا.

وسيساعد هذا القرض على تمويل عمليات التطوير والتوسيع التي تجريها الشركة على شبكاتها هناك. ويؤكد مدير عام إنفستكوم هولدنغ **عزمي ميقاتي** أن القرض سوف يستخدم في تحسين وتوسيع بنية "سكانكوم" التحتية وخدماتها عبر البلاد.

عُمان



في الوقت الذي شهدت عملية الاكتتاب في أسهم الشركة العُمانية للاتصالات "عمانتل"، إقبالاً كبيراً، أعلنت الشركة أنها حققت أرباحاً صافية عن العام 2004 بلغت 178 مليون دولار.

وكانت "عُمانتل" طرحت 225 مليون سهم، منها 157,5 مليون سهم للأفراد العُمانيين فقط، و67,5 مليون سهم لصناديق التقاعد الحكومية والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العُمانية للأعمال الخيرية وصندوق دعم الأنشطة الرياضية، وبلغ سعر طرح السهم 1,280 ريال عُماني.

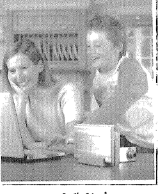
يذكر أن عدد مشتركي "عُمانتل" بلغ نهاية العام 2004 نحو 1,1 مليون بينهم 228,3 ألفاً من مشتركي الهاتف الثابت، و806,2 آلاف من مشتركي الهاتف النقّال، ونحو 51,5 ألفاً من مشتركي الإنترنت. ■

ماكستور

تطرح أقراص OneTouch II

كشفت ماكستور النقاب عن قرص "ماكستور ون تتش تو" OneTouch II الجديد والمزوّد بواجهة فاير واير FireWire 800.

يشكّل هذا النظام الجديد حلاً مثالياً للفنانين المحترفين ومستخدمي الكمبيوتر الذين تتطلب أعمالهم قدرات عالية ومبتكري المحتويات الرقمية. يصل معدل نقل البيانات عبر الجهاز إلى 800 ميغابايت في الثانية ما يتيح للمستخدم نقل وتخزين الملفات والرسوم عالية الدقة بسرعة كبيرة وكذلك ملفات الصوت والفيديو الرقمية وملفات الوسائط المتعددة كبيرة الحجم والصور وغيرها.



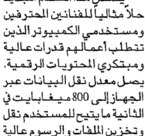
أجهزة ماكستور

"فوجيتسو سيمنز كمبيوترز"

تحصل على جائزة "شريك نوفيل التكنولوجي"

حصلت "فوجيتسو سيمنز كمبيوترز" مؤخراً على جائزة "شريك نوفيل التكنولوجي" لتميّزها في العمليات والخصائص المبتكرة التي توفّرها منتجات "فليكس فريم" الخاصة بحلول "ماي ساب بيزنس سويت" (my SAP Business Suite) التي تعتمد على نظام التشغيل "لينكس" (Linux).

وقالت مديرة التسويق والاتصالات في قسم المبيعات الدولية في شركة "فوجيتسو سيمنز كمبيوترز" شيلا بيبي: "يسرنا الحصول على جائزة "شريك نوفيل التكنولوجي"، حيث تمثل هذه الخطوة إضافة مهمة بالنسبة لنا. ويشكل تحالفنا مع "نوفيل" إحدى الركائز الرئيسية ضمن استراتيجيتنا الرامية إلى الاستفادة من الإمكانات التي توفرها "لينكس" لتلبية احتياجات عملائنا من مؤسسات الأعمال".



شيلا بيبي

وأضافت بيبي: "تأتي هذه الجائزة المرموقة تنويهاً بجودة المنتجات التي نوفّرها والتي تهدف إلى تلبية متطلبات عملائنا. وتتبنى "لينكس" خططاً جديدة لتوسعة عملياتها في الأسواق العالمية والتي يأتي من ضمنها أسواق منطقة الشرق الأوسط، حيث باتت منصة مهمة للابتكار بالنسبة لمراكز البيانات الديناميكية".

Mitel Networks

تفوز بجائزة "أفضل ابتكار"

فازت شركة Mitel Networks بجائزة "أفضل ابتكار" في حفل الجوائز الذي نظّمته مجموعة ITP.

وبعد تسلّمه الجائزة وجه المدير العام الاقليمي للشركة **هشام العاملي** كلمة شكر فيها المنظمين على التقدير الذي أولوه لشركة Mitel Networks. وأضاف أن شركته تعتبر من رواد صناعة تقنية الصوتيات المدمجة ومقرها اوتاوا الكندية، وتمتد أعمال الشركة إقليمياً من المغرب إلى افغانستان.

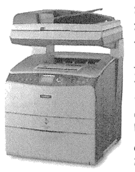


هشام العاملي

"إبسون":

مجموعة طابعات "أكيوليزر"

بدأت "إبسون" بتسويق مجموعة جديدة من طابعات الليزر القابلة للتحويل "آكيوليزر 2600 أن" (AcuLaser 2600N) و"آكيوليزر سي2600 أن" (EPSON AcuLaser C2600N) في منطقة الشرق الأوسط. وتسمح هذه المنتجات للمستخدمين من قطاعات الأعمال بإمكانية تطويرها لاحقاً من نمط أسود وأبيض إلى الملون للحصول على نتائج عالية الجودة بمجرد إضافة خراطيش الحبر الملون، كما يستطيع المستخدم مواصلة الطباعة حتى حينما ينفذ حبر أحد المصدرين الأسود أو الملون.



من طابعات آكيوليزر

وتتميز طابعات الليزر أحادية اللون الجديدة بقدرتها على الوفاء بمهام الطباعة اليومية في مختلف بيئات العمل. وتلبي منتجات "آكيوليزر 2600 أن" و"آكيوليزر سي2600 أن" الإحتياجات المستقبلية للمستخدمين من دون الحاجة لشراء طابعة ليزر ملونة لاحقاً.

"سيسكو سيستمز":

مجموعة متطورة من تطبيقات حماية الشبكات

اطلقت سيسكو مؤخراً مجموعة أنظمة "إيه. أس. إيه. 5500" (Adaptive Security Appliance 5500) التي تحتوي على حزمة من تطبيقات الحماية متعددة الوظائف والتي تعمل على وقف الهجمات التي تتعرض لها الشبكات قبل انتشارها. وتسيطر هذه المجموعة على أنظمة الشبكات وأنظمة المرور الخاصة بها، كما أنها تؤمن مرونة



غازي عطالله

عالية في أنظمة الإتصال ضمن الشبكات الإفتراضية الخاصة وتقلل من تكلفة وتعقيدات أنظمة الحماية الأخرى التي تؤمن المستوى العالي نفسه من الأداء الذي توفره هذه الأنظمة.

وقال مدير عام شركة "سيسكو سيستمز" الشرق الأوسط **غازي عطا الله**: "تعتمد المؤسسات قائمة تقليدية من أنظمة الحماية غير المركّزة الأمر الذي يضعف الأداء في توفير أعلى درجات الحماية للشبكات. وتعزز الأنظمة التقنية المتكاملة التي توفرها مجموعة "إيه. أس. إيه 5500" من عوائد الإستثمار لحماية الشبكات من خلال تقديمها خدمات متكاملة لقائمة واسعة من الشبكات".

آي. بي. أم.

تطرح نظام تخزين جديداً

نجحت آي. بي. أم. الشرق الأوسط بتوسيع تشكيلة منتجاتها من أنظمة التخزين المتوسطة بتقديم منتجها الجديد IBM TotalStorage DS4800 الذي تبلغ سرعته 4 جيغابايت في الثانية. وقد جاء الإعلان عن طرح النظام الجديد ضمن فعاليات مؤتمر عالم التخزين في الشرق الأوسط والذي انطلق مؤخراً في دبي.

محمد الشناوي

وفي اختبار لقياس الأداء طوّره مجلس أداء أنظمة التخزين Storage Performance Council استطاع نظام DS4800 أن يضع معايير جديدة لقياس أداء أجهزة خادم التخزين المتوسطة. وقد حقق نظام DS4800 هذا الإنجاز المذهل بفضل الأداء الرفيع لهندسته التي تعتمد على تقنية حديثة تبلغ سرعتها 4 جيغابايت في الثانية.

وقال مدير مبيعات أنظمة التخزين، آي. بي. أم. الشرق الأوسط وباكستان **محمد الشناوي**: "يشكّل نظام DS4800 الجديد من آي. بي. أم. خياراً مثالياً لعملائنا في المنطقة، كونه يلبي حاجتهم إلى إمكانيات عالية الأداء في تخزين كميات هائلة من البيانات والاستفادة منها في برامج النطاق الموجي الواسع والتطبيقات المتطورة كالتطبيقات والبرامج المستخدمة في قطاع النفط والغاز وصناعة الترفيه والإعلام وقطاع البحث العلمي".

الكاتيل والفطيم تكنولوجيز

توقعان اتفاقية تعاون

أعلنت شركة الكاتيل عن توقيع اتفاقية مع شركة الفطيم تكنولوجيز في باكستان، وهي مزوّد لحلول الاتصالات تابعة لمجموعة الفطيم الاماراتية. وبموجب هذه الاتفاقية، يمكن لشركة الفطيم تقديم حلول اتصالات الكاتيل المبنية على بروتوكول الإنترنت إلى جانب تطبيقات الاتصالات الحديثة التي تشتمل على الاتصالات الموحّدة ومراكز اتصال وسائط الإعلام المتعددة، وذلك إلى عملائها من المؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة في باكستان. ومن خلال هذا البرنامج، تقوم شركة الفطيم للتكنولوجيات ببيع ونشر وصيانة حلول الكاتيل للمؤسسات، بحيث تمكّن عملاءها من النفاذ إلى حلول الكاتيل من خلال فريق متخصص ومؤهل بأعلى المهارات.

علاوة على ذلك، تلتزم الكاتيل بدعم عمليات العملاء الخاصة بشركة الفطيم تكنولوجيز في باكستان عن كثب، وذلك من خلال مركز الكفاءة لحلول المؤسسات Enterprise Solutions Competence Centre التابع للشركة في دبي.

"باناسونيك"

تعيّن سيجي كوياناجي مديراً عاماً لمنطقة الشرق الأوسط



سيجي كوياناجي

كشفت "باناسونيك"، عن تعيين **سيجي كوياناجي** مديراً عاماً جديداً لشركة "باناسونيك الشرق الأوسط للتسويق" و"باناسونيك الخليج".

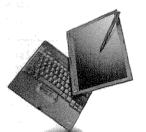
ويعتبر **كوياناجي** الذي يعمل لدى الشركة منذ 23 عاماً أحد الخبراء المتخصصين في قطاع الإلكترونيات الإستهلاكية فضلاً عن امتلاكه خبرة واسعة في أسواق منطقة الشرق الأوسط.

وكان **كوياناجي** قد انضمّ سابقاً إلى شركة "ماتسوشيتا الكتريك" في اليابان خلال العام 1982، وفي أعقاب ذلك تمّ إيفاده كممثل للشركة في دبي لمدة أربعة أعوام خلال العام 1986. وشهد العام 1992 انتقال **كوياناجي** إلى الكويت ليشغل منصب الممثل الرئيسي لشركة "ماتسوشيتا الكتريك" لمدة خمسة أعوام وذلك قبل تعيينه كمدير لقسم الشرق الأوسط في قطاع إدارة كمنولث الدول المستقلة والشرق الأوسط وأفريقيا خلال العام 1997 في مقرّ شركة "ماتسوشيتا" في أوساكا في اليابان. وبموجب منصبه الجديد، سيكون **كوياناجي** مسؤولاً عن الإشراف على كافة عمليات "باناسونيك" في دول مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق وباكستان ولبنان وسورية.

وقال **كوياناجي**: "يسرني تولي مهام إدارة عمليات "باناسونيك" في منطقة الشرق الأوسط، بوصفها سوقاً حيوية مهمة تتميز بالديناميكية والمنافسة الشديدة. ومن خلال خبرتي الطويلة في هذه السوق متعددة الثقافات والتي تحقق معدلات نمو سريعة، وجدت أن المستهلكين في المنطقة يتطلعون إلى مواكبة أحدث التوجهات والتقنيات العالمية إلى جانب رغبتهم في الحصول على المنتجات التي تحمل علامات تجارية عريقة وتتمتع بالجودة".

لينوفو

كمبيوتر لوحي جديد



مستفيدة من خبرة طويلة في مجال تطوير الكمبيوترات اللوحية الشخصية، أعلنت شركة لينوفو عن أحدث إضافة إلى تشكيلة منتجات ثنك باد ThinkPad الشهيرة من الكمبيوترات الشخصية المحمولة من خلال جهاز ثنك باد X41 تابليت ThinkPad X41 Tablet لتقدّم بذلك خياراً جديداً في أسواق الحاسبات الشخصية اللوحية يوفّر للعملاء أعلى مستويات الأداء من دون أن يكون ذلك على حساب الوزن أو الإمكانيات.

يقدّم جهاز ثنك باد X41 تابليت الجديد لوحة إدخال عن طريق الكتابة اليدوية، لوحة مفاتيح كاملة مع المحافظة على الوزن خفيفاً. يبدأ وزن الجهاز الجديد من 3,5 أرطال وسماكة 1,14 إنش ما يجعل ثنك باد X41 تابليت أخف 20 مرة من أقرب الأجهزة المنافسة إليه بينما يمنح المستخدم أطول البطاريات عمراً مقارنة بجميع أجهزة الحاسبات اللوحية 12 إنشاً. ■

هامر H3: أداء فريد وشكل مميّز



هامر H3 من الداخل

المنامة – خطار زيدان

اختارت "جنرال موتورز" حلبة البحرين الدولية لتستعرض أمام مجموعة من الصحافيين من مختلف دول المنطقة قدرات سياراتها المترفة والرياضية وجديدها للعام 2006، وعلى الرغم من أن المناسبة كانت على شرف جديد هامر H3 إلا أنها شهدت تجارب لتشكيلة سيارات كاديلاك المتنوعة، وجديدها للعام 2006، من طراز DTS إلى الإكسيكوتيف ليموزين، وصولاً إلى الفئة V الفائقة القوة (CTS-V، STS-V وXLR-V)، المزوّدة بمحرّكات من 8 اسطوانات تتراوح قوتها ما بين 400 و440 حصاناً، ويمكنها اجتياز مسافة 100 كم/ ساعة في أقل من 5 ثوان. إضافة إلى إجراء تجارب قاسية لتشكيلة سيارات ساب على الحلبة، والكشف عن طراز ساب 9–7X الرياضي المتعدد الإستخدام لأول مرة في الشرق الأوسط.

ماذا عن طراز هامر H3 الذي شكّل الحدث الأساس لهذه المناسبة والذي جرى اختباره على مضمار "مغامرة القيادة العربية"، المخصص للتجارب القاسية للسيارات المتعددة الإستخدام، إلى جانب حلبة البحرين الدولية، فأثار إعجاب الصحافيين وقام البعض بحجز نسخته، خصوصاً أن سعره يعتبر منافساً (ما بين 117 ألف درهم إماراتي و150 ألفاً)، نظراً لاسم هامر العريق ومواصفاته وإمكاناته المميّزة.

تمتاز طرازات هامر كونها فريدة لناحية التصميم، فهي لا تشبه أحداً ولا أحد يشبهها، وطراز H3 الجديد متوسط الحجم، ذات الدفع الرباعي المستمر، الذي ينضم إلى عائلة هامر المكونة أصلاً من H1 وH2 (H2-SUV و H2 SUT) – لا يختلف عن القاعدة.

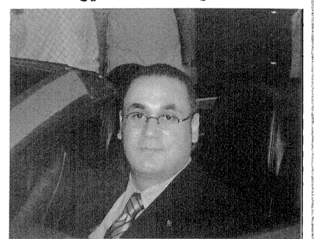
فطلته المميّزة الوقرة، ووقفته الواثقة المرتفعة وشبكه المعدني الأمامي بفتحاته السبع وزجاجه الأمامي، وإطاراته الكبيرة، كلها تعبّر عن شخصية هامر الفريدة والمميّزة.

قيادة هامر H3 هادئة، سلسة ومريحة، إن كان على الطرقات المسفلتة أو خارجها، وهو يسمح بفضل صغر حجمه نسبياً (أصغر وأقل عرضاً وارتفاعاً من هامر H2) بالتعامل بمرونة في مختلف ظروف القيادة.

زوّد H3 بمحرّك فورتيك من 5 أسطوانات، بسعة 3,5 ليترات، وقوة 220

فادي غصن:

هامر H3 إضافة مميّزة



فادي غصن

"نتطلع أن نجعل من هامر ملك الطرقات العادية والطرقات الوعرة والصحراوية"، هذا ما قاله مدير التسويق الإقليمي للعلامات الفاخرة في "جنرال موتورز" (هامر، كاديلاك وساب) في الشرق الأوسط فادي غصن عندما التقته "الاقتصاد والأعمال"، مشيراً إلى أن هامر H3 يعتبر إضافة مميّزة إلى تشكيلة سيارات هامر وقطاع السيارات المتعددة الإستخدام في المنطقة، وهو يسمح بالمنافسة على شريحة مهمة من السوق تقدّر سنوياً بـ45 ألف سيارة. وقال غصن إن هامر يتمتع باسم عريق ومميّز في عالم السيارات المتعددة الإستخدام، ولديه قدرات هائلة خارج الطرق ينفرد بها عن غيره، إضافة إلى تصميمه المميّز الجذّاب، وهو موجه إلى شريحة خاصة من العملاء تعشق التميّز والمغامرة والقوة. وتوقّع أن تصل مبيعاته حتى نهاية العام 2006 ما بين 4500 سيارة و5آلاف سيارة. علماً أن سيارات هامر H2 التي طرحت رسمياً في أسواق المنطقة في العام 2004، بيع منها حتى الآن نحو 900 سيارة بسبب محدودية الكمية المطروحة. وسيتم طرح طراز هامر H3 في المنطقة في شهر تموز / يوليو الحالي وسوف تتراوح أسعاره ما بين 32 و40 ألف دولار، حسب المواصفات، وهي أسعار منافسة جداً. وستدعم السيارة الجديدة بضمان شامل لمدة أربع سنوات أو 100 ألف كلم.

أما كاديلاك التي شهدت في السنوات الأخيرة إستثمارات كبيرة من قبل الشركة الأم، "جنرال موتورز"، ترجمت بتشكيلة متميزة من الطرازات، تواكبت مع عملية إعادة ترتيب وإعادة تنظيم لشبكة وكلائها في المنطقة، مدعمة بحملات تسويقية كبيرة وبرامج دعم، وصلت إلى تقديم ضمان شامل وصيانة مجانية على مبيعات كاديلاك في المنطقة لمدة أربع سنوات أو 100 ألف كلم، فحققت نمواً في مبيعاتها حسب غصن بلغ 50 في المئة في العام 2004 مقارنة بالعام 2003، كما نمت مبيعاتها في الأشهر الأربعة الأولى من العام الحالي بنسبة 20 في المئة، مقارنة بالفترة نفسها من العام 2004. وتشكل مبيعات طراز "إسكاليد" ما نسبته 40 في المئة من مبيعات كاديلاك في المنطقة. وأشار غصن إلى أن تراجع سعر الدولار مقارنة بالعملة الأوروبية ليس السبب الرئيسي لنمو مبيعات كاديلاك وإنما جودة المنتج، وبرامج الدعم وخدمات ما بعد البيع. وتوقّع أن تصل نسبة النمو خلال العام الحالي إلى ما بين 40 و50 في المئة مقارنة بالعام 2004، خصوصاً بعد النجاح الذي لاقاه طراز STS الذي طرح في شهر آذار / مارس من هذا العام، كما سيتم خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر 2005 طرح سيارة DTS بحلتها الجديدة. وفي نهاية العام سيتم طرح سيارات الأداء المتفوق STS-V وXLR-V.

أما بالنسبة للمنتج الثالث من تشكيلة السيارات الفاخرة لدى "جنرال موتورز"، ساب، فلا زال تواجده دون المستوى المطلوب، بسبب عوامل عدة، قد يكون أبرزها سعر اليورو المرتفع، وعدم معرفة المستهلك معرفة كافية بسيارات ساب، وجودة منتجاتها، وتفوقها في مجالات عدة، خصوصاً المتعلقة منها بتجهيزات السلامة والأمان. لكن الشركة عازمة كما أشار غصن إلى إعادة الاعتبار إلى هذه السيارة في أسواق المنطقة، وهي تعمل على إعداد ستراتيجية جديدة تهدف إلى بيع نحو 2200 سيارة سنوياً، مقابل نحو 700 سيارة حالياً.

وأضاف غصن أن طراز 7X–9 الجديد، المتعدد الإستخدام الذي سيتم طرحه في شهر تشرين الأول / أكتوبر من العام الحالي، سيزيد من خيارات المستهلك لسيارات ساب، وسيشكل إضافة مهمة لتشكيلة السيارات المسوّقة حالياً.



كاديلاك STS-V

حصاناً عند 5600 د.د. ويصل عزم الدوران الأقصى إلى 225 رطل/ قدم عند 2800 د.د. وقد جهّز بأعمدة كامات علوية مزدوجة ونظام تعديل متبدّل لتوقيت عمل الصمامات، ونظام تحكم إلكتروني بصمام الاختناق والكتلة المنخفضة، إضافة إلى أعمدة التوازن الفريدة المانعة للدوران ما يقلل من الضجيج والإهتزاز.

نظام نقل الحركة يدوي قياسي بخمس سرعات أو الكتروني بأربع سرعات هايدراماتيك Hydra-Matic 4L60-E يضم وضعيات نقل الحركة خاصة بالأداء في الظروف العادية، تُسهم بقيادة سلسة وتحكم ممتاز، كما جُهّز بعلبة تحويل طراز بورغ، وارنر بنسبتين تعمل كل منهما الكترونياً وتبعاً لمعايير ضبط مختلفة.

المقصورة الداخلية عصرية أنيقة، يمتزج فيها الجلد الفاخر والكروم، كما أن لوحة العدادات سهلة القراءة.

زوّدت هامر H3 بنظام ستابيليتراك، للتحكّم الإلكتروني بالتوازن، وبجهاز التحكّم بالتماسك (إي بي إس، دي آر بي) وبوسائد هوائية أمامية وجانبية، ونظام الحماية عند انقلاب السيارة ونظام مراقبة ضغط الهواء في الإطارات، إضافة إلى نظام الإستشعار الخاص بالراكب الأمامي Passenger sensing system الذي يحول دون إطلاق الوسادة الهوائية في حال وجود راكب خفيف الوزن وصغير الجسم إلى جانب السائق أو في حال خلو المقعد. ■

"جاغوار"، و"لاند روفر" تغزو الأسواق بثلاثة موديلات

دبي - "الاقتصاد والأعمال"

بعد عام "القرارات الصعبة"، بدأت "جاغوار" تقطف ثمار خطة العمل الجديدة التي تبنتها الشركة العام الماضي؛ فقد حقق العام 2005 بداية موفقة" بحسب المدير التنفيذي لـ"جاغوار ولاند روفر" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أندي غوثورب. وفي الوقت نفسه شكّل هذا العام منعطفاً في تاريخ "لاند روفر" التي بدأت تسويق ثلاثة طرازات جديدة تتوقع الشركة أن تلقى إقبالاً كبيراً خصوصاً في أسواق المنطقة.

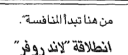
يؤكد **غوثورب** أن العام الماضي كان عاماً صعباً بالنسبة لـ"جاغوار"، لكنه تميّز بأداء ديناميكي جداً في الشرق الأوسط مع إطلاق سيارة XJ بقاعدة العجلات الطويلة.

"لقد كان لطرح موديلات S Type وX Type تأثير ايجابي على "جاغوار"، حيث لاقت هذه الموديلات إقبالاً كبيراً لدى قطاع "زبائن النخبة" في المنطقة، لكن على الرغم من أهمية هذين المنتجين إلاّ أنّ XJ تبقى المنتج الأساسي لدينا".

ويبني **غوثورب** تفاؤلاً كبيراً على المستقبل بعد أن سجل شهر آذار/مارس من العام الحالي نسبة مبيعات قياسية، استحوذت السعودية على حصة الأسد منها، إذ ارتفعت خلال الربع الأول من هذا العام بنسبة 61 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

"نتوقع أن يكون العام 2005 عاماً جيداً خصوصاً وأن Ford تستثمر في "جاغوار"، وسوف نشهد في المستقبل القريب المزيد من المركبات العالية الأداء. لقد عرضنا Jaguar Coupe في معرض ديترويت للسيارات. وفي الربع الأول من العام 2006 سوف نرى XK الجديدة، كذلك سنبذل جهداً بهدف توسيع قاعدة XJ التي تتصدّر قائمة خط الإنتاج لدينا الآن".

وبحسب **غوثورب** فإنّ المنافسة لدى "جاغوار" تبدأ من رغبة الزبون في قيادة السيارة، "بالنسبة لـ"جاغوار"، الأمر يتعلق بهوية العلامة التجارية، وإلى ماذا ترمز؟ فالتصميم الجميل الذي تتمتع به "جاغوار" وأداؤها المثير هو الذي يدفع الزبون إلى الرغبة في اقتنائها بمجرد أن يراها، وبرأيي من هنا تبدأ المنافسة".



انطلاقة "لاند روفر"

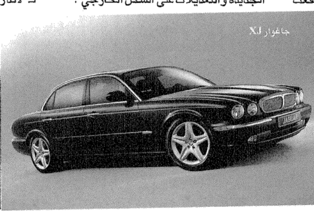
وإذا كان العام 2005 عام قطف النتائج بالنسبة لـ"جاغوار"، فهو يشكل في الوقت نفسه منعطفاً في تاريخ "لاند روفر" التي ستشهد على مدار العام إطلاق ثلاثة موديلات جديدة، في حين أن مجموع ما أطلقته "لاند روفر" منذ تأسيسها في العام 1948 لا يتعدى سبعة موديلات. ويقول **غوثورب**: "توقعاتنا كبيرة بالنسبة للعام 2005، لدينا LR3 الجديد، كذلك رانج روفر الرياضي الجديد والذي سوف يضفي ديناميكية على العلامة التجارية، ومن ثم لدينا Range Rover مع المحرّكات الجديدة والتعديلات على الشكل الخارجي".

وتعتبر مبيعات رانج روفر العامل الرئيسي في النمو الذي سجلته الشركة خلال العام 2004 والذي بلغ 26 في المئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في حين بلغت هذه النسبة في الدول الخليجية وحدها 11 في المئة.

وكانت شركة فورد قد أقدمت في العام 2000 على شراء "لاند روفر" من شركة BMW حيث قامت بعملية اعادة هيكلة،" وفي نهاية العام 2004 وبداية العام 2005 ظهرت العديد من المنتجات الجديدة التي استثمرت فيها "فورد"، وبالتالي لقد استفدنا جداً من عملية الإنتقال هذه"، كما يقول **غوثورب** الذي نفى أن تكون عملية الإنتقال هذه قد أحدثت أي فرق بالنسبة لـ"لاند روفر" وقاعدة الزبائن لديها، "الأهم هو العلامة التجارية، وطالما بقي الإنتاج هو نفسه وبالمواصفات ذاتها، فإن الأمر لن يشكل أي فرق بالنسبة للزبائن".

وتشكل المنطقة ثالث أكبر سوق أمام "لاند روفر" في العالم، حيث يبلغ عدد وحدات "لاند روفر" المباعة في أسواق المنطقة نحو 6 آلاف سنوياً. يتوقع **غوثورب** أن تنمو هذه النسبة مع الموديلات الجديدة التي سوف تطرح في الأسواق بحيث لا تقل عن 8 آلاف وحدة سنوياً." في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير بلغت مبيعاتنا من "لاند روفر" النسبة نفسها التي حققناها في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا، وأكبر أسواقنا في الخليج هي السعودية والإمارات والكويت".

على خط آخر، نفى **غوثورب** أي نية لدى الشركة بتغيير موزّعها الحصري في السعودية أو في أي من دول المنطقة،" أما بالنسبة للتغيير في حصص الموزّعين، فهو عادة أمر سرّي". ■



جاغوار XJ



جاغوار كوبيه



كاديلاك SRX "أفضل سيارة دفع رباعي"



حازت سيارة كاديلاك SRX، للعام الثاني على التوالي، على تقدير متميز كأفضل سيارة دفع رباعي فخمة، من مجلة Car & Driver.

وتتوفّر SRX بمحرّكين، إذ يمكن الاختيار بين المحرّك الجديد V6 سعة 3,6 ليترات VVT، أو محرّك نورث ستار V8 سعة 4,6 ليترات VVT الذي يولّد قوة 320 حصاناً.

تتسع SRX لسبعة أشخاص، بفضل مقاعد الصف الثالث القابلة للطي كهربائياً، والذي يوفّر للأمتعة حيزاً رحباً فائق المرونة.

غراند شيروكي الجديدة في السوق السعودية



طرحت شركة جيب طرازها الجديد من غراند شيروكي في السوق السعودية عبر وكيلها الحصري الشركة المتحدة للسيارات.

وقال مدير عام الشركة المتحدة **فيصل الجمعان** إن طرز غراند شيروكي الجديد يمثل الجيل الثالث الذي تطرحه "جيب"، وهو متوفر بمحرّكين: الأول، ويبقى ضمن التجهيزات الاختيارية، مؤلف من 8 أسطوانات سعة 5,7 ليترات بقوة 326 حصاناً ويوفر 90 في المئة من عزم الدوران الأقصى من مستوى 2400 الى 5100 د.د.، ويتسارع من صفر إلى 100 كلم/ساعة خلال أكثر بقليل من 7 ثواني، وناقل حركة أوتوماتيكي بخمس سرعات مع نظام دفع رباعي كوادرا-درايف 2.

أما المحرّك الثاني، الذي يتزوّد به طرازا لاريدو وليميتد فهو مؤلف من 8 أسطوانات أيضاً، ولكن بسعة 4,7 ليترات مع ناقل حركة أوتوماتيكي خماسي السرعات مع نظام دفع رباعي دائم نوع كوادرا-تراك 2، الذي يضم علبة التروس الجديدة NV245.

"كيا موتورز": افتتاح مقر في السعودية

أعلنت شركة الحاج حسين علي رضا وشركاه المحدودة عن افتتاح المكاتب الرئيسية لشركة كيا في مدينة جدّه بحضور رئيس المكتب الاقليمي لـ"كيا موتورز" في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا **كيفن شانغ** والمدير الاقليمي **جونغ سو شانغ**، والمدير العام **الشيخ علي حسين** ومدير العمليات **الشيخ يوسف علي رضا** ومدير المبيعات **ديفيد جوتلي** ومدير عام كيا موتورز في السعودية **حسام حنبلي**.

وقال المدير العام **الشيخ علي حسين**: "تأتي زيارة الوفد الكوري لتعزز العلاقة مع "كيا موتورز"؛ وقد تمت مناقشة ستراتيجية سير العمل والنجاح الذي حققته "كيا" في السوق السعودية وكذلك الخطط المستقبلية التي ترمي إلى زيادة حجم المبيعات ومواكبة النجاح العالمي الذي حققته "كيا" على مستوى العالم".

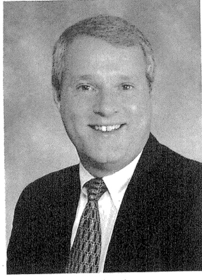


خلال الافتتاح

"بوينغ" تعرض "طائرة 777" في المنطقة و"القطرية" أول المهتمّين

دبي – الاقتصاد والأعمال

قدّمت شركة بوينغ، طائرتها الجديدة 777–200 إل آر ورلدلاينر، ذات المحرّكين، وتتطلع الشركة من خلال هذه الطائرة القادرة على الطيران من دون توقف لأكثر من 17 ألف كيلومتر، على إحراز تقدم في سوق الطيران التي تعاني ارتفاعاً مستمراً في أسعار الوقود. وفي الوقت نفسه تطمح للتفوق على منافستها "إيرباص"، خصوصاً في دول المنطقة التي تشهد نمواً قياسياً وتوسّعاً غير مسبوق لشركات الطيران العربية.


لي مونسون

الطائرة الجديدة حطت في مطاري دبي وأبو ظبي كجزء من رحلتها التجريبية العالمية التي بدأت في مدينة مونتريال الكندية يوم 8 حزيران/ يونيو الماضي. وستزور "ورلدلاينر" في جولتها، التي تحمل عنوان "اجتياز المسافة كاملة"، أكثر من 20 مدينة في المنطقة العربية وآسيا وأوروبا وأوستراليا وأميركا الشمالية في فترة تمتد لثمانية أسابيع. وتشمل المحطات التي ستتوقف فيها "ورلدلاينر" في المنطقة العربية كل من دبي وأبوظبي ومسقط والدوحة.

وتتميز الطائرة الجديدة بتمكنّها من ربط أي مدينتين تقريباً في العالم برحلات مباشرة من دون توقف، وذلك بحسب نائب الرئيس لمبيعات وحدة بوينغ للطائرات التجارية لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا **لي مونسون** الذي قال: "ستُمكّن طائرة 777–200 إل آر شركات الطيران من تسيير رحلات مباشرة من دون توقف والدخول إلى أسواق جديدة لم يكن من الممكن الوصول إليها من قبل، إلا من خلال الرحلات التي تتوقف في محطة أو أكثر. ومن المتوقع أن يزداد الإقبال على رحلات السفر من دون توقف في العقدين المقبلين حيث ستساعد ستراتيجية المنتجات التي تنتهجها "بوينغ" والتي تشمل "ورلدلاينر"، شركات الطيران على الاستفادة من هذا الاتجاه".



من المقرر أن تدخل الطائرة التي يبلغ سعرها 211 مليون دولار، الخدمة في شهر تموز/يوليو 2006 بعد أن تتسلم أول طائرتين منها الخطوط الجوية الباكستانية العالمية (PIA)، وذلك في وقت سجّلت ثلاث شركات أخرى حتى الآن طلبيات لشرائها وهي: "إيفا إيرويز" و"إير كندا" و"الخطوط الجوية الهندية".

أما بالنسبة للناقلات العربية، فقد اقتصر الاهتمام بالطائرة الجديدة حتى الآن على الخطوط الجوية القطرية التي كانت أعلنت عزمها على شراء 20 طائرة بوينغ 777 بقيمة 4,6 مليارات دولار من بينها الطراز الجديد.

وتتضمن "777–200 إل آر ورلدلاينر" تعديلات بنسبة 35 في المئة عن طرازات 777 السابقة، حيث تم إطالة كل جناح بنحو 6,5 أقدام بهدف تحسين الفعالية الإيرودينامية وفعالية استهلاك الوقود في الطائرة.

وتمتاز طائرتا "بوينغ 777–200 إل آر" و"777–300 إي آر" بأن نسب حرق الوقود فيها أقل بنحو 22 إلى 24 في المئة لكل مقعد مقارنة بطرازات 777 الأخرى، كما تتيح من جهة أخرى، استراحات علوية لأطقم الطيران وأطقم الخدمة فوق مقصورة الركاب.

تجدر الإشارة إلى أن طائرة بوينغ 777 تتوفّر بستة طرازات: 777–200 و777–200 إي آر و777–300، والطرازان الجديدان الأطول مدى وهما: 777–300 إي آر و777–200 إل آر، إضافة إلى طائرة بوينغ 777 للشحن. و تستوعب طائرات 777 ما بين 301 و368 راكباً في ثلاث درجات للسفر. ■


بوينغ 777–200 إل آر ورلدلاينر



مجموعة KLM Air France تقطف ثمار الاندماج



برنار بازو

باريس – الاقتصاد والأعمال

تستمر شركات الطيران في البحث عن حلول لمواجهة التحديات الناجمة عن المنافسة وارتفاع سعر النفط، ومن هذه الحلول الاندماج أو إقامة تحالفات تجارية على المستويين الإقليمي والدولي. وطاولت هذه الخطوات الشركات الصغيرة كما الكبيرة، ففي حين تسعى الأولى للاستفادة من ربط الرحلات وتوسيع شبكاتها، تهتم الثانية برفع قيمتها السوقية وخفض نفقاتها وتفعيل قدرتها على المنافسة.

وفي هذا الإطار مرت السنة الأولى على الدمج بين شركة الخطوط الجوية الفرنسية (Air France) وشركة الخطوط الهولندية (KLM) بنجاح، ويتم استكمالها حسب الخطة المرسومة. ويتمثل نجاح العملية في ارتفاع العائدات بنسبة 8 في المئة تقريباً لتصل إلى 489 مليون يورو كما ارتفعت نسبة التشغيل بنحو 20 في المئة، علماً أن الشركة الفرنسية تحتل المرتبة الثالثة من جهة نقل المسافرين، والثانية من ناحية تقديم الخدمات المتعددة. ويتألف الأسطول من 373 طائرة وتسيّر رحلات إلى 200 وجهة في 88 دولة حول العالم.

عن هذا الدمج يقول مدير عام منطقة الشرق الأوسط في شركة الخطوط الفرنسية **برنار بازو** انه تمّ عن طريق تبادل لأسهم KLM مقابل نسبة معينة من أسهم مجموعة KLM Air France وهي شركة قابضة مدرجة في بورصة نيويورك، حيث تمّ الحفاظ على استقلالية نسبية لكل من الشركتين. ويؤكد **بازو** على التنسيق التام بين الشركتين اللتين تعملان بتناغم تام وتعودا في القرارات الستراتيجية لإدارة المجموعة. ولكنه يلفت في المقابل إلى عدد من الاعتبارات مثل الحفاظ على الوظائف واختلاف اللغة وتمثيل كل شركة في بلدها، ما يستوجب تنفيذ إجراءات الدمج الكامل تدريجياً.

ويعتبر **بازو** أن اكتمال عملية الدمج هي مسألة وقت حيث سنجد قريباً رمزاً موحداً وشركة واحدة، كما هو الحال الآن في المملكة العربية السعودية، وهذا يحقق فوائد عدة للمجموعة حيث أظهرت البيانات أنه من الممكن توفير 100 مليون يورو من النفقات؛ ويضيف **بازو** كذلك الأمر بالنسبة للتفاوض مع المصانع ومزوّدي الخدمات.

أما من ناحية الخدمات للمسافرين فيستفيد المسافر من دمج برامج الشركتين في برنامج واحد. فعلى سبيل المثال بالنسبة إلى برنامج المسافر الدائم أو ما يُعرف بـ Frequent Flyer Program يستطيع المسافر تجميع نقاط من خلال أي من الشركتين، ولقد تمّ في حزيران/يونيو الماضي دمج برنامجين ببرنامج جديد وهو Flying Blue، وسيكون البرنامج الثاني المشترك للشركتين مع أكثر من 10 ملايين عضو وهو الأول في أوروبا ومن الأهم في العالم، ويضم البرنامج عدداً كبيراً من الشركاء من خطوط طيران وفنادق ما يمكّن المسافر من الاستفادة من خدمات مميزة وكثيرة.

وعن إمكانية ضم شركات طيران أخرى للمجموعة كشركة الخطوط الإيطالية (Alitalia) التي تعاني من مشاكل مادية، يؤكد **بازو** عدم وجود نية لضم شركات جديدة أو للمشاركة، ولكن المجموعة ستدرس مستقبلاً وضع الشركة الإيطالية في حال وافق الاتحاد الأوروبي على خصخصتها مما يحولها إلى شركة رابحة بعد أن تكبدت الكثير من الخسائر. وحول التعاون مع شركات من خارج الاتحاد الأوروبي، يقول إن المجموعة تفضّل أسلوب الشراكات التجارية مع هذه الشركات كما هو الحال مع شركة طيران الشرق الأوسط (MEA).

وعن سياسة الأجواء المفتوحة وتأثيرها على الشركات، يؤكد **بازو** أن الشركات التي تُدار على أسس تجارية ولا تتلقى الدعم الحكومي ستواجه صعوبة في المنافسة غير العادلة مع الشركات التي تحظى بالدعم من حكوماتها. ويعتبر أن الشركة مطالبة أمام الحكومة بتحقيق الربحية وزيادة رأس المال، يضاف إلى ذلك الانعكاسات السلبية لزيادة سعر الوقود الذي يلقي بثقله على شركات الطيران.

ويشير **بازو** إلى مسألة النفقات الضخمة لشركات الطيران كالصيانة وتحديث الأسطول وافتتاح خطوط جديدة تصبح في حالات معينة ضرورية. ولكنه يلفت إلى أن الشركة تتّبع سياسة محافظة ولا يهمها توسيع الشبكة بقدر ربحية الخطوط.

وعن الطائرات الجديدة التي ستضيفها الشركة إلى أسطولها وعما إذا كانت تتعامل مع "إيرباص" دون سواها، يقول **بازو** أن الشركة تتعامل مع أي شركة يمكن أن تقدم لها الخدمات التي تحتاج إليها. ففي حين تم طلب 10 طائرات A380 التي تستخدم على خطي نيويورك وطوكيو وغيرها من الخطوط المهمة والتي ستساهم في خفض الكلفة على الشركة والمسافر، كذلك سيتم استبدال طائرات 777/200 بـ 777/300 من طراز "بوينغ"، كما سيتم استبدال بعض من طائرات 777 بـ 747.

وعن نشاط المكتب الإقليمي في دبي حيث تولى **بازو** مسؤوليته لمدة ثلاث سنوات لينتقل مؤخراً الى المانيا، أعرب عن فخره بالفريق الذي تعاون معه واستطاع أن يزيد عدد الخطوط ويعيد تشغيل خطوط كانت قد توقفت في الماضي، عندما تقلص تواجد الشركة في الفترة ما بين أوائل التسعينات والألفين. فتم فتح محطات جديدة كالكويت، طهران، دبي وعمان برحلة واحدة يومياً، وزيادة الرحلات على خطوط أخرى مثل القاهرة والسعودية. ويختتم قائلاً: "رهاننا فتح خطوط منتظمة ومربحة في المنطقة، وهذا التحدي لم ينته بعد". ■



12 طائرة جديدة لـ "الاتحاد للطيران" بتمويل من "أبوظبي الوطني" و"كاليون"

تمّ الاتفاق بين شركة الاتحاد للطيران وكل من بنك أبوظبي الوطني ومؤسسة كاليون لقيادة عملية تمويل شراء 12 طائرة جديدة من طراز إيرباص.

وسيقوم بنك أبوظبي الوطني بموجب هذه الاتفاقية، وبالاشتراك مع مؤسسة كاليون، في توفير التمويل اللازم لشراء صفقة الطائرات. ومن المقرر أن تتسلّم الشركة الطائرات في الفترة ما بين نيسان/أبريل 2006 وحزيران/يونيو 2008. كما تم تنظيم التمويل بشكل يلبي متطلبات الشركة بالنسبة لامتلاك جيل جديد من الطائرات بما في ذلك طائرة إيرباص A380 العملاقة الجديدة المؤلفة من طابقين.

واعتبر رئيس دائرة الطيران المدني في أبوظبي ورئيس مجلس إدارة الإتحاد للطيران د. **الشيخ أحمد بن سيف آل نهيان** أن هذه الاتفاقية تعزز ثقة القطاع المالي في مستقبل شركة الاتحاد للطيران. وأكد **آل نهيان** أنه بدعم كل من بنك أبوظبي الوطني ومؤسسة كاليون "سنكون قادرين على تحقيق وتنفيذ خطط النمو الطموحة للشركة".



الشيخ أحمد بن سيف آل نهيان

وبدوره عبّر الرئيس التنفيذي لبنك أبوظبي الوطني **مايكل تومالين** عن سروره وفخره بتوقيع هذه الاتفاقية المهمة لتمويل شراء طائرات لصالح شركة الاتحاد للطيران، كما أعرب عن فخره في أن "نلتقي مجدداً مع شركة الاتحاد للطيران في صفقة أخرى" وأكد التزامه "بدعم الناقل الوطني في تنفيذ خططها الطموحة للنمو والتطور"..

ومن جهة أخرى، اعتبر الرئيس العالمي للتمويل المنظّم، عضو اللجنة التنفيذية **مارك تابوي كاليون** إن مؤسسة كاليون تفخر بالشراكة مع "أبوظبي الوطني" تهتم في دعم وتطوير الخطط الطموحة لشركة الاتحاد للطيران وفي الوقت نفسه تسهيل عمليات البيع لشركة إيرباص.

"القاهرة للطيران" العميل الأول لطائرات إيرباص A318 في الشرق الأوسط

أنهت شركة القاهرة للطيران، وهي الناقل الوطني الاقتصادي في مصر، صفقة تملّك 6 طائرات من طراز A318 لتصبح بذلك العميل الأول لهذا الطراز الصغير من عائلة إيرباص في منطقة الشرق الأوسط.

وتنوي شركة القاهرة للطيران المملوكة بمعظمها لـ "مصر للطيران" استخدام A318 في رحلات داخل مصر، وكذلك على بعض خطوط أوروبا وضمن منطقة الشرق الأوسط.

وتعمل الشركة حالياً بواسطة طائرتي إيرباص من طراز A321 مستأجرة من شركة مصر للطيران وتشغّل رحلات عارضة إلى أوروبا وضمن منطقة الشرق الأوسط؛ ومن المتوقع أن تستلم "القاهرة للطيران" الطائرات الجديدة ابتداءً من الربع الثالث من العام 2006، وتستوعب الطائرة الجديدة التي تقتصر على الدرجة السياحية 120 راكباً وتديرها محرّكات CFM56-5 العالمية.

واعتبر رئيس "القاهرة للطيران" **كمال زكي** أن الشركة بحاجة إلى طائرات صغيرة لتلبية الطلب في حركة المسافرين على الخطوط الداخلية والعالمية. ولفت إلى أن طائرة إيرباص A318 تجمع بين راحة الطائرات الكبيرة وعامل التوفير الذي تؤمنه الطائرات الصغيرة.

من جهته اعتبر المدير العام والرئيس التنفيذي لـ "إيرباص" **نويل فورغير** Noël Forgeard أن اختيار "القاهرة للطيران" لايرباص A318 التي تقع على الجهة المقابلة من جهة الحجم بالنسبة للطائرة العملاقة الجديدة إيرباص A380 تبرز أهمية الحاجة إلى عائلة كاملة من الطائرات تضاهي أهمية تقديم خدمات التكنولوجيا المتطوّرة. وأعرب **فورغير** عن اهتمامه ببناء علاقة شراكة طويلة الأمد مع "القاهرة للطيران" والشركة الأم "مصر للطيران" التي تعتبر من أكبر العملاء في الشرق الأوسط.

"طيران الجزيرة" تُبرم صفقة لتمويل أول 4 طائرات

أبرمت شركة طيران الجزيرة صفقة لتمويل شراء أول 4 طائرات تمتلكها مع مجموعة مشتركة من المصارف ضمت كل من بنك "دي في بي" و"بنك ناتكسيس" و"بيت التمويل الكويتي".

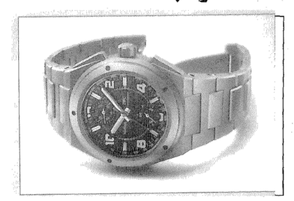
وأعرب رئيس مجلس إدارة الشركة **مروان بودي** عن سروره بإبرام أكبر صفقة تمويل في الكويت لهذا العام، وقال انه في ختام مفاوضات مطولة مع عدد من المصارف والمجموعات العالمية الإقليمية استطاعت الشركة أن تحصل على دعم مصرفي "دي في بي" و"ناتكسيس" وهما من أكبر مصارف تمويل الطيران في العالم، كما أشاد **بودي** بـ "بيت التمويل الكويتي" الذي يعكف على تطوير محفظة مهمة ومتنامية لتمويل قطاع الطيران، لافتاً إلى أنه أمن الدعم والمساندة محلياً.

خدمة "الإجراء السريع" للخطوط الجوية البريطانية

أعلنت الخطوط الجوية البريطانية مؤخراً عن إطلاقها خدمة "الإجراء السريع" للمسافرين على الدرجة الأولى ودرجة رجال الأعمال على متن رحلاتها من الشرق الأوسط إلى وجهات مختلفة من العالم مروراً بمطار هيثرو في لندن. وتأتي الخدمة الجديدة لتختصر الوقت الطويل الذي يمضيه المسافرون عادةً في التحوّل إلى رحلات أخرى في مطار هيثرو لمتابعة رحلاتهم إلى وجهات أخرى من العالم.

مدير الخطوط الجوية البريطانية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ووسط آسيا **ستيف هاريسون** قال: "تأتي الخدمة الجديدة لضمان استمتاع عملائنا على الأرض بمستوى الخدمات نفسها التي تقدّمها لهم الخطوط الجوية البريطانية على متن طائراتها في الجو، وذلك لجعل كل مرحلة من هذه الرحلة تتميّز بمستوى عال من الراحة".

Ingenieur من IWC تعود بعد 50 عاماً



استمدت دار IWC من التراب رمزاً لساعتها الجديدة Ingenieur الرياضية المتميزة بجاذبيتها وقوتها، والتي تعزز الشراكة الستراتيجية مع العلامة الهندسية مرسيدس- إيه أم جي.

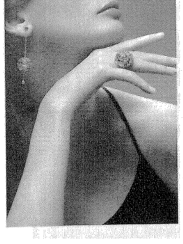
وتعمل هذه الساعة العائدة بعد 50 عاماً بقوة إلى واجهة الموضة العصرية بحركة أوتوماتيكية عيار 80110 ونظام Pellaton للتعبئة وكرونوغراف بحركة أوتوماتيكية ميكانيكية وتشكيلة منوعة من الحجم المتوسط والصغير. وتعد هذه الساعة الأكثر أناقة في تشكيلة موديلاتها.

"خفاش بابل" من Corum

اعتمدت دار كوروم مرة أخرى مفهوم الليل لتبتكر ساعة "بابل باتس" ضمن مجموعة "بابل" المميزة للعام 2005.

تعمل هذه الساعة المصنوعة من الفولاذ الصلب بحركة أوتوماتيكية. ويظهر زجاجها الكريستالي السفيري المقبب ميناء مطلياً يزيّنه خفاشان يحلقان على ضوء القمر ونافذة للتاريخ عند الساعة السادسة بالإضافة إلى عقارب شفافة وفولاذية للساعات والدقائق. أما سوار الساعة فمن جلد التمساح الأصلي المقطب أو من جلد العجل.

"حديقة الحواس" من Piaget



كشفت دار بياجيه مؤخراً في دبي، عن مجموعتها الجديدة "حديقة الحواس"، بحضور رئيس الدار التنفيذي **فيليب ليوبولد ميتزغير** ومدير الدار في الشرق الأوسط **إدوار كوتين** ونخبة المجتمع الإماراتي، ووجوه ديبلوماسية وإجتماعية.

وتمثّل المجموعة الجديدة التي تعرضها الدار للمرة الأولى الرقي والأناقة اللتين تعتبران رمز دار بياجيه في عالم الساعات والمجوهرات.



كلود يرولوكس وأوغ دو بين

Vacheron Constantin تحتفل بعيدها الـ 250

احتفلت دار فاشرون كونستانتن بعيدها الـ 250 في حفل مميز في دبي حضره رئيس الدار التنفيذي **كلود يرولوكس** ومدير الدار في الشرق الأوسط **أوغ دو بين** وعدد من الوجوه الاجتماعية البارزة ووكلاء الدار في دولة الإمارات.



وللمناسبة، أقامت الدار معرضاً لأفخم ساعاتها القديمة والحديثة على مدى يومين في فندق برج العرب وذلك تحت وقع الأضواء والشعارات المضيئة التي تبرز اسم دار فاشرون كونستانتن.

الساعة- الآلة
من Bell & Ross

طرحت دار Bell & Ross ساعة BR01 الثورية والفريدة والتي هي ثمرة جهود متنوعة لعاملين في حقل الفضاء وعسكريين، ومهندسي الدار ومصممين ومستخدمين محترفين.

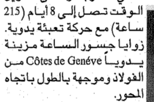
ومع BR01 تحوّلت فكرة الساعة- الآلة إلى مفهوم جديد. فهي ليست فقط ساعة معصم إنما تمتاز بمفهوم الفرادة، إذ بالإمكان تكييفها بواسطة مجموعة من الأكسسوارات التي تمّ ابتكارها لاستخدامات مختلفة، بحيث يمكن أن يتحول قرص الساعة بسهولة وفق نظام التعليق المتحرك من ساعة يد إلى ساعة مكتبية أو ساعة يمكن تعليقها في العنق أو تثبيتها على لوحة.

تتألف مجموعة BR01 الفولاذية أو ذات اللون الأسود من أربعة موديلات هي BR01-92، وBR01-94، BR01-96، وBR01-97.

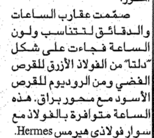


مجموعة 2005 من
Parmigiani

للتمتّع بارتداء قطعة فريدة بعيداً عن القلق من انقضاء الوقت، أطلقت دار Parmigiani تصاميم جديدة من ضمن مجموعتها للعام 2005، Kalpa XL Hebdomadaire.

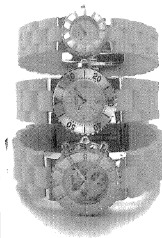


من جديد الدار، هذه الساعة التي تمتاز بقدرة على تخزين الوقت تصل إلى 8 أيام (215 ساعة) مع حركة تعبئة يدوية. زوايا جسور الساعة مزينة يدوياً Côtes de Genéve من الفولاذ وموجهة بالطول باتجاه المحور.



صمّمت عقارب الساعات والدقائق لتتناسب ولون الساعة فجاءت على شكل "دلتا" من الفولاذ الأزرق للقرص الفضي ومن الروديوم للقرص الأسود مع محور براق. هذه الساعة متوافرة بالفولاذ مع سوار فولاذي هيرمس Hermes.

Class One
من Chaumet



أعطت دار شوميه Chaumet شعار الأزرق التوركوازي على موسم صيف 2005 مطلقة العنان للإبداع فجمعت من خلال جديدها كلاس وان Class One المطاط والماس معاً في ساعة فريدة يعكس قرصها الأزرق البحري إطاراً باللون الكحلي.

وتتوفر هذه الساعة الجديدة بالفولاذ المرصع بالألماس بالإضافة إلى نماذج XL المصنوعة من الذهب الزهري للرجال والسيدات.

الأناقة والتميز
شعار Frank Muller

طرحت دار فرانك مولر السويسرية تصاميمها الجديدة التي ضمت مجموعة كبيرة من الساعات الأنيقة والمتميزة.

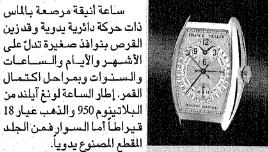
Cintré curvex 8880



رجعت دار موللر من خلال هذا التصميم إلى مصادر صناعة الساعات التقليدية واستخدمت عقرب الثواني المستقل الذي يعود ابتكاره إلى نهاية القرن الثامن عشر وهو يمتاز بدقة الوقت.

تمتاز هذه الساعة بحركة ميكانيكية ذاتية وبقدرة على تخزين الوقت لمدة 40 ساعة ويعكس زجاجها المقوس قرصاً أسود براقاً أو أبيض أو أزرق. صنع إطار الساعة من البلاتينوم 950 والذهب عيار 18 قيراطاً أما سوارها فمن الجلد الأسود المقطع المصنع يدوياً ومن البلاتينوم 950 والذهب 18 قيراطاً.

Long Island



ساعة أنيقة مرصعة بالماس ذات حركة دائرية يدوية وقد زين القرص بنوافذ صغيرة تدلّ على الأشهر والأيام والساعات والسنوات وبمراحل اكتمال القمر. إطار الساعة لونغ آيلند من البلاتينوم 950 والذهب عيار 18 قيراطاً أما السوار فمن الجلد المقطع المصنوع يدوياً.

سلطة موانئ دبي تشارك في "مؤتمر عمليات محطات المناولة"

شاركت سلطة موانئ دبي في "مؤتمر عمليات محطات المناولة" الخاص بقطاع التجارة البحرية وعمليات الموانئ ومحطات الحاويات، الذي عُقد في مدينة أنتويرب - بلجيكا بين 14 و16 حزيران/ يونيو الماضي، حضر المؤتمر مدير محطة الحاويات في "موانئ دبي" **عارف عبيد الدحيل**، مدير أول محطة الحاويات **سعيد سهيل الظفري**، مدير تخطيط وأنظمة معلومات الموانئ **عدنان الغبار** ومدير موقع **مسعود عبد الله العلي**.

وتأتي مشاركة موانئ دبي في هذا المؤتمر بهدف تسليط الضوء على تجربتها واستخدامها لأحدث المعدات والأنظمة في مجال مناولة الحاويات والتي تساهم في نقل وتوزيع ووصول البضائع بطريقة أسرع إلى مختلف المستودعات والشركات.

وقال **عارف عبيد الدحيل**: "توفّر هذه المؤتمرات فرصة لتبادل الخبرات بين المختصين في قطاع العمليات البحرية واللوجيستية"؛ وأضاف: "تسعى "موانئ دبي" إلى تطوير الخدمات المقدمة لعملائها وشركائها وذلك لدعم تحوّل دبي لتصبح من أهم مراكز توزيع ونقل البضائع حول العالم".

وكانت "موانئ دبي" حققت خلال الربع الأول من العام الجاري نمواً بنسبة 26 في المئة في معدل عملياتها في ميناءي راشد وجبل علي، كما حصلت على المرتبة العاشرة ضمن أفضل موانئ العالم لجهة مناولة الحاويات.

"سفير هيليوبوليتان" يكرّم الإعلام الكويتي

أقامت إدارة فندق سفير هيليوبوليتان - الروشة حفل عشاء تكريمي في مطعم Views لوفد كويتي يمثّل الصحف الكويتية، تلبية لدعوة من سلسلة فنادق سفير لبنان.

حضر حفل العشاء مدير عام وزارة الإعلام **حسان فلحة** ممثلاً وزير الإعلام **شارل رزق**، ونقيبا الصحافة والمحررين **محمد البعلبكي** و**ملحم كرم**، ومديرة عام وزارة السياحة **ندى السردوك**، وحشد من الإعلاميين.

"أريبا 94" تتبرّع بـ 18 شقة لمتضرري حي الكلاسة في حلب

تبرّعت شركة أريبا 94 بمبلغ 15 مليون ليرة سورية (ما يعادل 300 ألف دولار) لبناء 18 شقة سكنية لإعانة المتضررين من أهالي حي الكلاسة في مدينة حلب الذين شردوا من منازلهم قبل أكثر من عامين نتيجة لانزلاق التربة.



إسماعيل جارودي

وفي حفل تسليم مفاتيح الشقق لمحافظ حلب قال **إسماعيل جارودي**، نائب رئيس مجلس إدارة شركة أريبا 94: "إن من واجبنا كشركة سورية تعمل للمجتمع السوري ومن خلاله أن نقوم بنشاطات اجتماعية ورسالتنا هي أن نساهم كشركة الى جانب الدولة في تخفيف معاناة المواطن السوري".

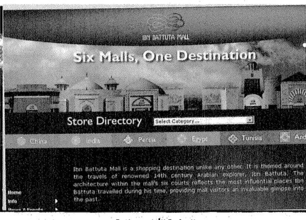
وقال: "وضعنا خطة للنشاطات الاجتماعية تتضمن الخدمات الصحية والثقافية والرياضية".

"إبن بطوطة مول" يطلق موقعه الإلكتروني

أطلق "إبن بطوطة مول" موقعه الإلكتروني (www.ibnbattutamall.com)، الذي يمثل مصدراً ترفيهياً ومعلوماتياً لكافة الراغبين في الحصول على المزيد من المعلومات عن "إبن بطوطة مول"، إضافة إلى أخبار المركز وفعالياته.

ينقسم المركز إلى ست قاعات يتبع كل منها نمطاً معمارياً مختلفاً مستمداً من حضارات مناطق زارها الرحّالة العربي الأسطوري **إبن بطوطة** خلال القرن الرابع عشر وتشمل الأندلس وتونس ومصر وبلاد فارس والهند والصين. ويضم الموقع الإلكتروني قسماً خاصاً لكل قاعة لتوفير معلومات عن المحلات التجارية والمعالم السياحية الموجودة في هذه القاعة.

واعتبر الرئيس التنفيذي لشركة نخيل **سلطان أحمد بن سُليّم** أن الموقع يشكل دليلاً شاملاً لخدمة الزوّار والمتسوّقين من مختلف أنحاء العالم. وتوقع أن يتحوّل إلى دليل للراغبين في الاطلاع على فعاليات "مفاجآت صيف دبي"، المنتظر إطلاقها قريباً.



الصفحة الأولى من الموقع

شراكة ما بين منظمة القيادات العربية الشابة و "ديملر كرايسلر"

وقّعت منظمة القيادات العربية الشابة اتفاقية شراكة ستراتيجية مع "ديملر كرايسلر" بحيث يقوم الطرفان بإطلاق العديد من المبادرات التي تستهدف دعم ومساندة الشباب من مختلف أنحاء المنطقة العربية.

واوضح نائب رئيس منظمة القيادات العربية الشابة **حكم كنفاني** انه "بموجب هذا التعاون الستراتيجي، ستقوم "ديملر كرايسلر" بتوفير كافة أنواع الدعم والمساندة التي تتضمن توفير برامج تدريبية ومنح دراسية، خلق فرص جديدة أمام الشباب لتطوير مشاريعهم، رعاية المؤتمرات والأحداث التي تسلط الضوء على قضايا الأعمال الخاصة وكيفية التصدي للتحديات التي تواجه القيادات الشابة في مسيرتها نحو التطور، إلى جانب دعم منظمة القيادات العربية الشابة في تحقيق أهدافها بشكل عام".

أما رئيس مجلس إدارة "ديملر كرايسلر" البروفسور **يورغان شريمب** فأشار الى أن بلدان منطقة الشرق الأوسط تمثّل إحدى أهم مناطق النمو المستقبلي بالنسبة لنا. وكشركة عالمية نرغب في نشر خبراتنا وتوسيع شبكة علاقاتنا وشراكاتنا الستراتيجية ضمن المنطقة".

ويعدّ تنظيم منتدى التبادل العربي الأوروبي أحد أهم محاور التعاون بين "ديملر كرايسلر" و"منظمة القيادات العربية الشابة"، حيث سيشارك في فعاليات الحدث لهذا العام أكثر من 50 عضواً من المنظمة إلى جانب نخبة من أبرز الخبراء والمدراء في مجموعة "ديملر كرايسلر" وعدد من الشركات العالمية. وسيركّز المنتدى على التباحث وتبادل الآراء حول مختلف القضايا المتعلقة بدعم قطاعات الشباب، على ان يتم تنظيمه بشكل سنوي ومداورة ما بين مدينة شتوتغارت الألمانية وإحدى المدن العربية. وستباشر "ديملر كرايسلر" أيضاً بتقديم أولى المنح التدريبية خلال العام الدراسي 2005/2006، كما ستقوم بدعوة الشركات العالمية الأخرى للمساهمة في دعم برنامج المنح الدراسية المقدمة للطلاب المتفوّقين من كافة الدول العربية.

"التوكيلات العالمية" تُعيّن "لاندمارك" لإدارة علاقاتها العامة

أعلنت شركة التوكيلات العالمية، وكلاء سيارت جنرال موتورز في السعودية، عن تعيين شركة لاندمارك للعلاقات العامة لتولّي مهمة الإشراف وتنفيذ جميع أنشطة الشركة في مجال العلاقات العامة وخدمة برامج العملاء بمعايير عالمية في مجال تجارة التجزئة.

وقال مدير عام الشركة **وليد التلمساني**: "تحظى "التوكيلات العالمية" بخبرة طويلة في السوق السعودية ونتطلع إلى تحقيق المزيد من الخدمات لعملائنا ومزيد من النجاح من خلال الاتفاق الجديد مع "لاندمارك للعلاقات العامة"".

من جهته صرّح رئيس مجلس إدارة لاندمارك للعلاقات العامة **طلال ضليمي** بأن الشركة تتمتع بخبرة طويلة في المنطقة ولاسيما في السوق السعودية وستساهم منهجية العمل التي تعتمدها والخبرة التي اكتسبتها على المستويين الاقليمي والمحلي بتعزيز مسيرة التوكيلات العالمية للسيارات وكسب المزيد من ثقة العملاء.

وليد التلمساني وطلال ضليمي

اطلاق الشركة العربية لتنظيم المؤتمرات

رعى نائب الأمين العام للاستثمار والتسويق في الهيئة العليا للسياحة الأمير **عبد العزيز بن فهد بن عبد الله** ورئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية **د. غسان سليمان**، حفل تأسيس الشركة العربية لتنظيم المؤتمرات (ARC) في السعودية.

وقال رئيس مجلس إدارة الشركة المهندس **لؤي هشام ناظر**: "إن إنشاء الشركة يأتي استجابة لحاجة السوق السعودية لشركة متخصصة في تنظيم المؤتمرات وتلبية للطلب المتزايد لوجود مؤتمرات يجري تنظيمها"؛ وأضاف: "وفقاً للتقديرات الأولية من المتوقع أن يصل دخل الشركة إلى نحو 100 مليون ريال سعودي خلال السنوات الخمس المقبلة على أن يبلغ حجم النمو نسبة 100 في المئة في العام الثاني، ومعدل نمو سنوي يتراوح بين 25 و30 في المئة بعد ذلك".

من جهته قال مدير عام الشركة **محمد بن عايد**: "نسعى لأن تصبح الشركة في صدارة الشركات العاملة في مجال تنظيم المؤتمرات عبر تقديم خدمات مميّزة لعملائنا بحيث نتمكن من إبراز ميزات السوق السعودية والأسواق العربية".

يذكر أن الشركة قد أعلنت عن قائمة المؤتمرات التي ستنظمها خلال العامين 2005 و2006 على أن يكون الملتقى السعودي للعلاقات العامة أول مؤتمر تنظمه الشركة وذلك خلال شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2005.



جائزة من "بيبسيكو العالمية" إلى مصانع الجميح للمرطبات

حصلت مصانع الجميح لتعبئة المرطبات وصناعة العلب على جائزة رئيس مجلس الإدارة السنوية للعام 2004 على مستوى العالم للمشروبات الغازية من شركة بيبسيكو العالمية بعدما حقّقت أعلى حصة تسويقية على مستوى العالم بنسبة تصل إلى 91 في المئة.

وأوضح كبير المدراء التنفيذيين – العضو المنتدب – لمصانع الجميح لتعبئة المرطبات الشيخ **إبراهيم الجميح** بالقول: "إنّ الجائزة يتنافس عليها المئات من مصانع بيبسيكو للمشروبات الغازية المنتشرة في 187 دولة، ولكن تفوقنا وتميّزنا أهّلانا للحصول على هذه الجائزة العالمية حيث تجاوزنا الأهداف التي وضعتها "بيبسيكو العالمية" لسوق المملكة العربية السعودية، وحقّقنا ارتفاعاً مستمراً للحصة السوقية في عالم المشروبات الغازية وقدرها 91 في المئة".

وزار رئيس مجلس إدارة شركة بيبسيكو العالمية **ستيفن راينموند** المملكة العربية السعودية خصيصاً لهذه المناسبة وقام بتسليم الجائزة إلى **إبراهيم بن حمد الجميح** بحضور كل من **محمد بن عبد العزيز الجميح** و**حمد بن عبد العزيز الجميح**.

جنيفر لوبيز مع إعلان ساموراي بيبسي

مع إعلان بيبسي الجديد المليء بالحركة والمناظر المفعمة بالنشاط تبرز **جنيفر لوبيز**، أغلى الفنانات أجراً من أصل أميركي لاتيني على الشاشة لتكون الوجه الجديد لـ "بيبسي" لأول مرّة.

المعروف أن **جنيفر لوبيز** بدأت حياتها العملية راقصة باستعراضات موسيقية وتلفزيونية، وقد فازت بالعديد من الجوائز الموسيقية والفيديو وباعت ما يزيد عن 35 مليون ألبوم في العالم؛ وقد بيع أكثر من 5 ملايين نسخة من آخر ألبوم لها، "تلك هي أنا في هذا الوقت" This is Me Then. ولـ **جنيفر** مجموعة من الملابس والعطور تحمل اسمها وقد افتتحت متجراً لها في موسكو مؤخراً.

كأس Woodruff لـ "كوكا كولا الشرق الأوسط"

نالت شركات تعبئة كوكاكولا في مختلف أرجاء الشرق الأوسط كأس وودرف تكريماً لأدائها المتفوّق خلال العام 2004، وقد تمّ تسليم الكأس إلى قسم كوكاكولا الشرق الأوسط ويورو – آسيا خلال حفل عشاء خاص أقيم في فندق رويال مريديان في دبي.

ضمّ الحفل كبار مسؤولي كوكاكولا حول العالم الذين حضروا خصيصاً لتكريم هذا القسم الذي حقّق أرقاماً كبيرة في المبيعات وزيادة في الأرباح بنسبة 17 في المئة، ما أهّله من احتلال المرتبة الأولى متفوّقاً على 25 قسماً آخر تابعة للشركة في العالم.

وعلّق المدير الإقليمي لـ كوكاكولا الشرق الأوسط **رفيق الطوخي** قائلاً: "إنّ الأداء القوي لقسم كوكاكولا الشرق الأوسط ويورو – آسيا هو ثمرة العمل المخلص للفريق الذي يقف مثالاً واضحاً عمّا يمكن أن يحقّقه التعاون بين شركة تعبئة كوكاكولا المحلية والموزّعين الإقليميين".

"زيبارت" مفهوم جديد للعناية بالسيارات

حصلت شركة أتوموتيف فرانشايزينغ ش. م. ل Automotive Franchising SAL على إمتياز حصري في لبنان لشركة زيبارت Ziebart الرائدة عالمياً في مجال العناية بالسيارات. وتم إفتتاح أول فرع لـ "زيبارت" في لبنان على طريق الدورة البحري.

يذكر أن شركة زيبارت العالمية تتمتع بخبرة 40 عاماً في ميدان العناية بالسيارات، حيث تقدّم الشركة مفهوماً جديداً للعناية بالسيارة جديدة كانت أم مستعملة وذلك من خلال مجموعة كبيرة من الخدمات والبرامج المتخصصة والفريدة من نوعها.

تلفزيون "العقارية": تغطية شاملة وإقبال كبير

أكّد تلفزيون العقارية، المحطة المتخصصة في العقارات والتي تتّخذ من دبي مركزاً لها، أن الطفرة الهائلة التي تشهدها قطاعات العقارات والسياحة في الخليج والاهتمام المتزايد من جانب المستثمرين العالميين في قطاع العقارات، ساهما إلى حدٍ بعيد في نشوء محطات متخصصة في العقارات، تحظى بإقبال كبير.

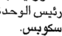
أوضح رئيس مجلس إدارة تلفزيون العقارية **محمد صالح**، ان هذا الاتجاه ساهم إلى حدٍ بعيد بتعزيز مكانة المحطة في قطاع الإعلام فضلاً عن استقطاب أبرز اللاعبين العالميين في قطاعات النشر والبث على حدٍ سواء، لاستكشاف الإمكانيات الكبيرة التي توفّرها المنطقة.

وأعرب عن ثقته بمستقبل المحطات التلفزيونية في المنطقة، لا سيما تلك المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والاستثمارية. وأشار إلى ان هذه المحطات ستشهد تنافساً كبيراً في ما بينها حيث ان النجاح يؤدي إلى المزيد من المنافسة.

كما أعلنت "العقارية" عن تعيينها لمجموعة غروب بلاس ممثلاً للمبيعات الإعلانية للمحطة بصورة حصرية في دولة الإمارات، ويأتي ذلك في سياق تعزيز علاقة المحطة بالمجموعة التي تمثّل حالياً تلفزيون العقارية في لبنان والأردن وسورية.

■ **جوف بيرون وجيرمي ديكسون**


جوف بيرون



جيرمي ديكسون

عيّنت المؤسسة العربية المصرفية كلاً من **جوف بيرون** نائباً أول **وجيرمي ديكسون** نائباً لرئيس وحدة المشاريع والتمويل المهيكل، وسيكونان مسؤولين مباشرة أمام رئيس الوحدة **جراهام سكوبس**.

يتمتع **جوف وجيرمي** بخبرة واسعة في سوق الشرق الأوسط لتمويل المشاريع بصفتهما مستشارين ماليين ومرتبين رئيسيين لمثل هذا النوع من التمويل وقد سبق لهما أن عملا في بنوك دولية رئيسية في لندن والبحرين.

■ **محمد سلطان القاضي**

عُيّن رئيساً تنفيذياً لشركة رأس الخيمة العقارية. وكان **القاضي** تولى العديد من المناصب القيادية في مؤسسة الإمارات للاتصالات، كان آخرها مديراً عاماً للمؤسسة في رأس الخيمة.

■ **أسد عزيز أحمد**

تمّ تعيينه مديراً عاماً لبنك الفجيرة الوطني، وهو يحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، وكان **أحمد** عمل سابقاً في مؤسسات مصرفية مختلفة وانضم إلى "الفجيرة الوطني" العام 1999.

■ **كريستيان موشباهاني**

انضم إلى بنك دبي كعضو مجلس إدارة ورئيس تمويل الشركات، ويحمل **موشباهاني** شهادة ماجستير في الاقتصاد من جامعة نيويورك. سيتولى **موشباهاني** مهمة توسّع البنك في مجال الصيرفة الاستثمارية.

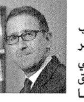
■ **رامي زكي السايس**

عُيّن مديراً عاماً لفندق موفنبيك الكويت، ويحمل **السايس** شهادة ديبلوم في إدارة الفنادق من جامعة لي روش سويسرا، وكان شغل منصب المدير المقيم لفندق ومنتجع موفنبيك بيروت بين العامين 2002 و2005.

■ **سلطان المدفع**

تمّ تعيينه مديراً عاماً للمؤسسة الوطنية لخدمات البريد السريع في الإمارات العربية المتحدة "امبوست"، ويحمل **المدفع** شهادة من كليات التقنية العليا في الإمارات قسم إدارة الأعمال، وكان شغل سابقاً منصب نائب المدير العام في المؤسسة نفسها.

■ **مايكل فاث**



تمّ تعيينه نائب الرئيس الأول والمدير العام في "هيتاشي أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا لأنظمة المعلومات". وعمل **فاث** أكثر من 20 عاماً في مجالات المبيعات والإدارة في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

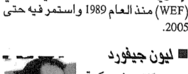
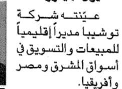
■ **جايمز مينرو**

تمّ تعيينه مديراً عاماً لمنتجع وأبراج شيراتون أبو ظبي، وسيشغل كذلك منصب المدير الإقليمي لفنادق ومنتجعات ستاروود في الامارات العربية المتحدة.

■ **فريدريك سيكر**

تمّ تعيينه مديراً تنفيذياً لشركة أبراج كابيتال، وكان **سيكر** شغل منصب المدير الإداري للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) منذ العام 1989 واستمر فيه حتى 2005.

■ **ليون جيفورد**


عيّنته شركة توشيبا مديراً إقليمياً للمبيعات والتسويق في أسواق المشرق ومصر وأفريقيا.

■ **يحيى حمودي**

عُيّن نائباً لرئيس تطوير أعمال مجموعة بروموسفن، وسيواصل **حمودي** مشاركته في دعم العلامات الرئيسية ضمن مجموعة عملاء "فورتشن بروموسفن".

■ **أحمد شرف**

عيّنته "دبي للطاقة"، وهي إحدى شركات "دبي القابضة"، مديراً تنفيذياً، ويحمل **شرف** شهادتي ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ديوك، وفي الهندسة البترولية من كلية كولورادو؛ وبدأ **شرف** مسيرته المهنية مع شركة دبي للبترول في العام 1989.

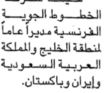
■ **عبد اللطيف أحمد العثمان**

عُيّن نائباً أعلى لرئيس المالية في "أرامكو" السعودية، ويحمل **العثمان** شهادة في الهندسة المدنية وماجستير في إدارة الأعمال من معهد ماساشوستس في الولايات المتحدة الأميركية، وكان التحق للعمل في "أرامكو" منذ العام 1981 كمهندس في إدارة الهندسة والمشاريع.

■ **معتصم المعشوق**

تمّ تعيينه أميناً للخزينة في "أرامكو" السعودية. ويحمل **المعشوق** شهادة ماجستير في الاقتصاد من جامعة لندن، وقد بدأ حياته العملية في الشركة العام 1984 حيث عمل في إدارة التنظيم والهندسة الصناعية قبل أن ينتقل إلى دائرة التخطيط العام.

■ **بيرنار أوبريتون**


عيّنته شركة الخطوط الجوية الفرنسية مديراً عاماً لمنطقة الخليج والمملكة العربية السعودية وإيران وباكستان.

Offices and Representatives

Exclusive Advertising Sales Representatives

LEBANON (head office)

Al-Iktissad Wal-Aamal
Minkara Center, Mme Curie St.
P.O.BOX: 113/6194 BEIRUT
Tel : + 961 1 780200 - 353577
Fax: + 961 1 780206 - 354952
E-mail: iktissad@iktissad.com

SAUDI ARABIA

Al-Iktissad Wal-Aamal
Dar Al Watan
P.O.BOX: 5157
RIYADH 11422
TEL: + 966 1 4778624
FAX: + 966 1 4784946
E-MAIL: aiwaksa@nesma.net.sa

U.A.E. (Regional office)

Al-Iktissad Wal-Aamal
P.O.BOX: 55034
DEIRA - DUBAI
TEL: + 971 4 294 1441
FAX: + 971 4 294 1035
E-MAIL: aiwa@emirates.net.ae

KUWAIT

P.O.BOX: 22955 SAFAT
13090 KUWAIT
TEL: + 965 2416647 - 2441231
FAX: + 965 2416648

International Media Representatives

FRANCE

MRS. VICTORIA TOWNSEND
85 AVE. CHARLES DE GAULLE
92200 NEUILLY SUR SEINE
FRANCE
TEL: +33 1 40883574
FAX: +33 1 47221856

JAPAN

SHINANO INT'L
AKASAKA KYOWA BLDG
1-16-14 AKASAKA
MINATO - KU, TOKYO 107
JAPAN
TEL : +813 35846420
FAX: +813 35055628

MALAYSIA

PUBLICITAS MAJOR MEDIA
DAMANSARA UTAMA 47400
PETALING JAYA
SELANGOR DARUL EHSAN
MALAYSIA
TEL : + 3 7729 6923
FAX : + 3 7729 7115
E-MAIL: pmmm@p0.jaring.my

RUSSIAN FEDERATION & CIS

LAGUK CO.
KRASNOKHOLMSKAYA NABEREZHNAJA
DOM 11/15, APP. 132
109172 MOSCOW,
RUSSIAN FEDERATION
TEL : + 7 095 911 2762, 912 1346
FAX: + 7 095 912 1260, 261 1367

SOUTH KOREA

BISCOMRM 521, MIDOPA BLDG.
145, DANGJU-DONG.
CHONGNO-GU, SEOUL. 110-071
KOREA
1916 SEOUL, 110-619 KOREA
TEL : + 82-2 739 7841
FAX : + 82-2 732 3662

SWITZERLAND

LEADERMEDIA S.A.
CASE POSTALE 166,
ROUTE D'ORON 2
CH-1010 - LAUSANNE 10,
SUISSE
TEL : + 21 654 40 00
FAX: + 21 654 40 04

TURKEY

I. E. MURAT EFE
EMLAK BANKASI BLOKLARI C-4
NO. 15 34330 1. LEVENT - ISTANBUL
TURKEY
TEL: + 90 212 281 31 69
FAX: + 90 212 281 31 66
E-MAIL: m.efe@mediaparade.com

UNITED KINGDOM

TONY BEESTON
POWERS INTERNATIONAL LTD
GORDON HOUSE
GREENCOAT PLACE
LONDON SW1P 1PH
TEL: +44-207 592 8325
FAX: +44-207 592 8326
E-MAIL: tbeeston@publicitas.com

U.S.A, CANADA, PUERTO RICO

AD/MARKET INTERNATIONAL
136 EAST 36TH ST.
NEW YORK, NY 10016
TEL : + 1 212 213 8408
FAX: + 1 212 779 9651
E-MAIL: info@admarketintl.com
WEBSITE: admarketintl.com

THE MARCOM BUILDING
105 WOODROW AVE.
SOUTHPORT, CT 06490
TEL : + 1 203 319 1000
FAX: + 1 203 319 1004

Advertisers' Index